أصول مذهب

أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ

من خلال تقريرات علماء الحنفية

تأليف

أ.د/ محمد بن عبد الرحمن الخميّس

مكتبة الرشد ناشرون

الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

أصول مذهب أهل السنة والجماعة

من خلال تقريرات علماء الحنفية

تأليف:

أ.د. محمد بن عبد الرحمن الخميّس

مكتبة الرشد

ناشرون

ح مكتبة الرشد ١٤٣٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الخميس، محمد عبدالرحمن
أصول مذهب أهل السنة والجماعة من خلال تقريرات علماء الحنفية/ محمد عبدالرحمن الخميس الرياض ١٤٣٥هـ
ردمك ٤-٧٥ -٨١٥١-٦٠٣-٩٧٨
١- الفقه الحنفي ٢- أهل السنة أ - العنوان
ديوي ٢٨٥,١ ١٤٣٥ / ٤٥٣٢

ردمك ٤-٧٥ -٨١٥١-٦٠٣-٩٧٨ رقم الإيداع ٤٥٣٢ / ١٤٣٥

الطبعة الأولى تاريخ : ١٤٣٥هـ ٢٠١٤م

مكتبة الرشد - ناشرون

المملكة العربية السعودية - الرياض

الإدارة : العليا أفنيو - طريق الملك فهد هاتف ٤٦٠٤٨١٨

ص . ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ فاكس ٤٦٠٢٤٩٧

مكتبة الرشد ناشرون/Facebook.com Email: info@rushd.com.sa

twitter. com/ALRUSHDBOOKSTOR Website: www.rushd.com.sa

★ فروع المكتبة داخل المملكة:

الرياض : المركز الرئيسي: الدائري الغربي بين مخرجي ٢٧ و٢٨ هاتف ٤٣٢٩٣٣٢
الرياض : فرع طريق عثمان بن عفان هاتف ٢٠٥١٥٠٠
فرع مكة المكرمة : شارع الطائف هاتف ٥٥٨٥٤٠١ فاكس ٥٥٨٣٥٠٦
فرع المدينة المنورة : شارع أبي ذر الغفاري هاتف ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
فرع جدة : مقابل ميدان الطائرة هاتف ٦٧٧٦٣٣١ فاكس ٦٧٧٦٣٥٤
فرع القصيم : بريده - طريق المدينة هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
فرع أبها : شارع الملك فيصل هاتف ٢٣١٧٣٠٧ فاكس ٢٢٤٢٤٠٢
فرع الدمام : شارع الخزان هاتف ٨١٥٠٥٥٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣
فرع حائل : هاتف ٥٣٢٢٢٤٦ فاكس ٥٦٦٢٢٤٦
فرع الإحساء : هاتف ٥٨١٣٠٢٨ فاكس ٥٨١٣١١٥
فرع : تبوك هاتف ٤٢٤١٦٤٠ فاكس ٤٢٣٨٩٢٧
فرع القاهرة : شارع إبراهيم أبو النجا - مدينة نصر : هاتف ٢٢٧٢٨٩١١ - فاكس ٢٢٧١٢٦٢٥

★ مكاتبنا بالخارج:

القاهرة : مدينة نصر : هاتف ٢٧٤٤٦٠٥ موبايل ٠١١٦٢٨٦١٧٠
موبايل ٠١٠١٦٢٢٦٥٣ فاكس ٢٢٧١٣٦٢٥

بيروت : بئر حسن موبايل ٠٣٥٥٤٣٥٣ تلفاكس ٠٥٤٦٢٨٩٥

المقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عِمرَان: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النِّسَاء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزَاب: ٧٠-٧١].

فإنّ أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وكلّ محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار[(١)].

---

(١) هذه خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلّمها أصحابه، وقد أخرج جزءًا منها أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في خطبة النكاح ص ٣٢١ برقم (٢١١٨)، وللتوسع في تخريجها ينظر: خطبة الحاجة للشيخ الألباني ص ٣.

أما بعد:

فإن أعظم نعم الله على هذه الأمة أن أنزل إليها خير كتبه وأرسل إليها أفضل خلقه، وجعلها خير أمة أخرجت للناس، وحفظ لها كتابها الكريم وسنة رسوله ﷺ، وهما أصلا هذا الدين ومنبعاه الصافيان، فلا تنال منهما أبدا أيدي العابثين.

ثم جعل الصحابة والتابعين وأتباعهم بالحق على بصيرة، قائمين بالحق والهدى مبتعدين عن الهوى والردى، ثم جعل من العلماء في كل عصر من دعا إلى الكتاب والسنة، ليبددوا بهما أرجاس الشركيات والوثنيات، ويبددوا بها ظلمات البدع والخرافات، ومنهم الأئمة الأربعة، وكلهم متفقون على وجوب التمسك بالكتاب والسنة والرجوع إليهما وترك كل قول يخالفهما، وأخص بالذكر منهم هنا الإمام أبا حنيفة رحمه الله حيث يقول: "إذا صح الحديث فهو مذهبي"(١).

ويقول: "لا يحل لمن يفتي من كتبي أن يفتي حتى يعلم من أين قلت"(٢).

وقد كان الإمام أبو حنيفة رحمه الله موافقا لعقيدة السلف في جميع مسائل الاعتقاد إلا ما كان منه في مسألة الإيمان، وهي زلة منه رحمه الله لا يتابع عليها، مع أنه ورد عنه في إحدى الروايات ما يشعر برجوعه، وكل يؤخذ بقوله ويرد عليه إلا رسول الله ﷺ.

وقد مشى على نهج أبي حنيفة صاحباه أبو يوسف ومحمد بن الحسن

---

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٦٧.

(٢) الانتقاء لابن عبد البر ص ١٤٥.

الشيباني وكذلك الطحاوي وابن أبي العز وآخرون، وفي مقابل هؤلاء خالف بعض من انتسب إلى أبي حنيفة مذهبه في أصول الدين تماما، وآخرون وافقوه في مسائل وخالفوه في مسائل أخرى، وقد اقتصرت هنا في بيان أصول أهل السنة على أقوال من وافق الإمام في جميع مسائل الاعتقاد كأبي يوسف ومحمد بن الحسن والطحاوي وابن أبي العز، وعززت أقوالهم بأقوال من وافقهم من الحنفية في تلك المسائل للإيضاح والبيان لتسهل الفائدة ويعم الخير.

وهذه الأقوال هي حجة على من انتسب إلى أبي حنيفة رحمه الله وهو يخالفه في الاعتقاد، وكفى بذلك حجة وبرهانا عليه.

وقبل أن أشرع في بيان جمل من أصول أهل السنة والجماعة من خلال تقريرات علماء الحنفية أمهد لذلك بأمور، والتمهيد يشتمل على الآتي:

أ- ترجمة موجزة للإمام أبي حينفة رحمه الله ومكانته.

ب- أسباب انتشار مذهبه رحمه الله.

ج- نبذةٌ موجزةٌ في بيان منهج أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه المتقدمين في مسائل أصول الدين.

التمهيد

أ- ترجمة موجزة

للإمام أبي حنيفة رحمه الله

هو الإمام الفاضل أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطيّ بضم الزاي وفتح الطاء الخزَّاز الكوفي التيمي(١).

وقد أجمعت مصادر ترجمته على ذلك، ولم تختلف إلا ما رواه الصيمري عن إسماعيل ابن حماد، حيث قال: "أنا إسماعيل بن النعمان بن ثابت بن النعمان ابن المرزبان"(٢)، ونقلها عنه الخطيب في تاريخه(٣)، والغزي في الطبقات السنية(٤).

ونسبته إلى الخزاز (٥) بفتح المعجمتين وتشديد الزاي، وإنما قيل

---

(١) انظر ترجمته في المعارف لابن قتيبة ص٤٩٥، والفهرست لابن النديم ص٢٥٥، والتاريخ الكبير للبخاري ٨/ ٨١، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/ ٤٤٩، طبقات الفقهاء للشيرازي ص٨٦، الطبقات الكبرى لابن سعد ٦/ ٣٦٨، ٣٦٩، وتاريخ بغداد ١٣/ ٣٢٣-٤٥٤، وتذكرة الحفاظ ١/ ١٦٨، وسير أعلام النبلاء ٦/ ٣٩٠، والكامل في التاريخ ٥/ ٥٨٥، ووفيات الأعيان ٥/ ٤٠٥-٤١٥، وميزان الاعتدال ٤/ ٢٦٥، والنجوم الزاهرة ٢/ ١٢، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٤٤٩، والطبقات لخليفة ابن خياط ص١٦٧، شذرات الذهب ١/ ٢٧٧، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٧٣. ومن الكتب التي أفردت في ترجمة الإمام أبي حنيفة هي:
فضائل أبي حنيفة لعبد الله محمد السعدي المعروف بابن العوَّام، أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيمري، وقلائد عقود العقيان في مناقب الإمام أبي حنيفة لأبي القاسم ابن عبد العليم الحنفي، مناقب الإمام أبي حنيفة للذهبي، مناقب أبي حنيفة للمكي، وعقود الجمان للصالحي والخيرات الحسان للهيتمي.

(٢) أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ٢ وإسنادها موضوع.

(٣) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٢٦.

(٤) ١/ ٧٤، ٧٥.

(٥) الخزُّ: هي ثياب منسوجة من صوف وإبرسيم أو المنسوجة من إبرسيم، تاج العروس ٤/ ٣٣، فمن يبيع الخز أو يصنعه يسمى خزازا.
انظر تاريخ بغداد ١٣/ ٣٢٤.

ذلك، لأنه كان يبيع الخز، ويأكل منه طلباً للحلال [١]، أما نسبته بالكوفي، فلأن موطنه الذي ولد وعاش فيه هو الكوفة. أما نسبته بالتيمي، فلأن جده زوطي مولى لبني تيم الله ابن ثعلبة من بني ربيعة [٢].

ولد الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى سنة ثمانين من الهجرة بالكوفة، في خلافة عبد الملك بن مروان، وقيل: إنه ولد سنة إحدى وستين [٣]، كما حكاه الخطيب في تاريخه، قائلاً: "لا أعلم لصاحب هذا القول متابعا" [٤].

وقال المكي في مناقب أبي حنيفة: "هذه الرواية تخالف ما تقدم، والصحيح هي الرواية الأولى تجميع عليها".

وقضى ﷺ سنوات عمره الأولى في الكوفة موطن مولده، أما كيفية نشأته فإن كتب التراجم ضَنَّت علينا بالأخبار في هذا الصدد، ولم تذكر سوى أنه اشتغل في مبدأ أمره تاجرا في الخز، وله دكان معروف في دار عمر بن حريث [٥]، وأنه كان أمينا في تجارته ولا يغش، ولا يخدع أحدا، حتى أصبح عريفا على الحاكة بدار الخَزَّازين [٦]، ثم توسعت

---

(١) الأنساب للسمعاني ٥/ ١٠٣ واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ١/ ٤٣٩.

(٢) المجروحين ٣/ ٦٣.

(٣) إسناد هذه الرواية لا يصح، فيه عبد الله بن إبراهيم بن قتيبة، ولم أجد من ترجم له، وداود ابن علية ضعيف عابد كما في التقريب، وقال ابن معين: ضعيف ولا يكتب حديثه.

انظر الكامل لابن عدي ٣/ ٩٨٤، ومزاحم بن داود: قال عنه ابن أبي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. انظر تهذيب التهذيب ١٠/ ١٠٠.

(٤) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٣٠.

(٥) المرجع السابق ١٣/ ٣٢٥.

(٦) الكامل لابن عدي ٧/ ٢٤٧٦.

تجاراته ونمت وازدهرت حتى أصبح له معمل لحياكة الخز، وعنده صنّاع وأجراء [(١)].

وقد كان ﷺ فصيح اللسان، عذب المنطق، وكان جميلا تعلوه سمرة، حسن الوجه والهيئة نظيف الملبس، طيب الرائحة، حتى إنه كان يعرف بريح الطيب إذا أقبل أو إذا خرج من منزله قبل أن يرى.

وصفه تلميذه أبو يوسف بقوله: "كان أبو حنيفة ربعا من الرجال، ليس بالقصير ولا بالطويل، وكان أحسن الناس منطقا وأحلاهم نغمة، وأنبههم على ما يريد" [(٢)].

ووصفه عمر بن حماد بقوله: "إن أبا حنيفة كان طوالا، تعلوه سمرة، وكان لبسا، حسن الهيئة، كثير التعطر يعرف بريح الطيب إذا أقبل وإذا خرج من منزله قبل أن تراه" [(٣)].

قال الهيتمي: "ولا تنافي بين كونه ربعة وبين كونه طوالا لأنه قد يكون مع كونه ربعة أقرب إلى الطول"[(٤)].

ووصفه تلميذه عبد الله بن المبارك بقوله: "كان حسن السمت، حسن الوجه، حسن الثوب"[(٥)].

وقال عنه أبو نعيم الفضل بن دكين: "كان أبو حنيفة حسن الوجه،

---

(١) العبر في تاريخ من غبر ١/ ٢١٤، تحقيق المنجد، الكويت.
(٢) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٣٠، ٣٣١.
(٣) المرجع السابق.
(٤) الخيرات الحسان ص ٣٢.
(٥) أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ٣.

والثوب، والنعل، وكثير البر والمؤاساة لكل من أطاف به" [١].

وجملة القول في هذا المقام أن الإمام أبا حنيفة، كان حسن السمت والمظهر، نظيف الملبس، مع حسن العشرة والبر والمواساة لمجالسيه.

أما عن صفاته الخُلُقية فلقد كان ﷺ ورعا، تقيا، شديد الذَّبِّ عن محارم الله أن تؤتى، زاهدا عرضت عليه الدنيا والأموال العظيمة فنبذها وراء ظهره، ولقد ضُرب بالسياط وعذّب ليتولّى القضاء أو بيت المال فأبى، روى الصيمري عن الربيع بن عاصم قال: "أرسلني يزيد بن عمر ابن هبيرة [٢] فقدمت بأبي حنيفة عليه، فأراده على بيت المال فأبى، فضربه عشرين سوطا" [٣].

كذلك عرض عليه ابن هبيرة - والي العراق - قضاء الكوفة فأبى وامتنع، فحلف ابن هبيرة إن هو لم يفعل ليضربنه بالسياط على رأسه، فقيل لأبي حنيفة فقال: ضربة لي في الدنيا أسهل عليّ من مقامع الحديد في الآخرة، والله لا أفعلنّ ولو قتلني، فحكي قوله لابن هبيرة فقال: بلغ قدره أن يعارض يميني بيمينه، فدعاه فحلف إن لم يلِ القضاء ليضربنه على رأسه حتى يموت، فقال له أبو حنيفة: هي موتة واحدة، فأمر به فضرب عشرين سوطا على رأسه، فقال أبو حنيفة: اذكر مقامك بين يدي الله، فإنه

---

(١) أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ٢.

(٢) هو يزيد بن عمر بن هبيرة أبو خالد الفزاري أمير وقائد من ولاة الدولة الأموية، قال عنه الذهبي: "كان بطلا شجاعا سائسا جوادا فصيحا خطيبا" قتله السفاح سنة ١٣٢هـ.
سير أعلام النبلاء ٦/٢٠٧.

(٣) أخبار أبي حنيفة للصيمري ص٥٧.

أذل من مقامي بين يديك، ولا تهددني فإني أقول: لا إله إلا الله، والله سائلك عني حيث لا يقبل منك جوابا إلا بالحق، فأومأ إلى الجلاد أن أمسك وبات أبو حنيفة في السجن، فأصبح وقد انتفخ وجهه ورأسه من الضرب، فقال ابن هبيرة: إني قد رأيت النبي ﷺ وهو يقول لي: أما تخاف الله تضرب رجلا من أمتي بلا جرم وتهدِّده، فأرسل إليه فأخرجه واستحلّه (١).

وكذلك عرض (٢) عليه الخليفة العباسي المنصور القضاء، فأبى، فسجنه، ومات محبوسا في السجن رحمه الله.

ولعل رفضه لهذا المنصب يعود إلى جملة أسباب منها: خوفه من الله تعالى، حيث خشي أن يجور في حكم من الأحكام التي تعرض عليه، فلذلك آثر الضرب بالسياط في الدنيا على مقامع الحديد في الآخرة.

أضف إلى ذلك أن القضاة تُعرض عليهم منازعات يتصل بعضها بأمراء ذلك العصر وحكّامه، والإمام لا يمالئ أميرا أو يجامل وزيرا، أو يحابي كبيرا، في محارم الله أن تؤتى، وكان مع زهده وورعه كثير العبادة، حتى قيل إنه سمي الوتد (٣) لكثرة صلاته وتهجّده وطول قيامه.

وكان كريما، جوادا، سخيا بماله، ينفق على العلماء مثلما كان ينفق على عياله، وإذا اكتسى ثوبا فعل مثل ذلك، وإذا جاءته الفاكهة والرطب، وكل شيء يريد أن يشتريه لنفسه ولعياله، لا يفعل ذلك حتى يشتري للعلماء مثله، ثم يشتري بعد ذلك لعياله.

---

(١) كتاب أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص٥٨ بتصرف.
(٢) المنتظم "ق-٢٣٨-ب" مخطوطة في مكتبة أيا صوفيا بتركيا.
(٣) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٥٤.

وكان إذا اشترى للصدقة أو لبرِّ إخوانه شيئا اشترى ما يقدر عليه، وكان يتساهل فيما يشتريه لنفسه ولعياله [١]، هذا فعله مع العلماء، أما من يعلمه، فهو يبرّهم ويواسي فقيرهم بماله، وينفق عليه ويزوج من احتاج إليه، حتى إنه كان يعول أبا يوسف وعياله عشر سنين [٢].

قال شريك: "كان أبو حنيفة يصبر على من يعلمه، وإن كان فقيرا أغناه، وأجزل عليه وعلى عياله حتى يتعلم، فإذ تعلم قال له: قد وصلت إلى الغنى الأكبر بمعرفة الحلال والحرام".

وقال الفضيل بن عياض: "كان أبو حنيفة معروفا بكثرة الأفعال، وقلة الكلام وإكرام العلم وأهله" [٣].

وجملة القول في هذا المقام أن الإمام أبا حنيفة ﵀ قد جمع الكثير من الخصال، والصفات الحميدة، والأخلاق والشمائل الكريمة، فقد أُلِّفت في مناقبه مصنفات وأجزاء.

ومن ثناء العلماء عليه قول الإمام أحمد بن حنبل ﵀ : "هو من العلم والورَع والزهد، وإيثار الآخرة بمحَل، ولقد ضُرب بالسياط على أن يلي القضاء لأبي جعفر المنصور فلم يفعل، فرحمة الله عليه" [٤].

وقال عنه الإمام الذهبي ﵀ : "كان إماما ورِعاً عالماً متعبّدا، كبير الشأن، لا يقبل جوائز السلطان" [٥].

---

(١) أخبار أبي حنيفة ص٤٩ بتصرف.
(٢) المرجع السابق ص٤٨.
(٣) المرجع السابق ص ٥٠.
(٤) الانتقاء لابن عبد البر ص ١٢٨.
(٥) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ١٦٨.

وقال عنه ابن عبد البر المالكي رحمه الله : "كان في الفقه إماما، حسن الرأي والقياس، لطيف الاستخراج (أي: استخراج واستنباط المسائل والأحكام من النصوص) جيد الذهن، حاضر الفهم، ذكيا، ورعا، عاقلا "[١].

وقد أثنى عليه عامة أهل العلم، وذلك من جهة سعة العلم، ودقة الاستنباط، وبُعد النظر، وإليه يُنسب المذهب الفقهي المشهور (المذهب الحنفي) وهو من أكثر المذاهب انتشارا في العالم الإسلامي، قال ابن خلدون: "وأما أبو حنيفة فقلّده اليوم أهل العراق، ومسلمة الهند، والصين، وما وراء النهر، وبلاد العجم كلها"[٢].

قلت: هذا في زمن ابن خلدون (أي في القرن الثامن).

(١) الاستغناء ١/ ٥٧٢.

(٢) مقدمة ابن خلدون ٣/ ٣٩٦.

ب- أسباب انتشار المذهب الحنفي

مما ساعد على بقاء مذهب أبي حنيفة وانتشاره هو تمسك بعض الدول بتطبيقه، كالدولة العباسية، والدولة العثمانية، فقد حرصت الدولة العثمانية على تطبيق المذهب الحنفي في جميع الولايات الواقعة تحت سلطانها، ولما انحسر الحكم العثماني بقيت بعض البلاد العربية تقضي بالمذهب الحنفي في قضايا الأحكام الشخصية، كمصر، والشام، والعراق.

ولا يخفى الأثر الواضح لفقه الإمام أبي حنيفة على تلاميذه ومن جاء بعدهم.

ومما ساعد أيضاً على انتشار مذهبه أن قيّض الله للإمام أبي حنيفة تلاميذ نجباء، نشروا مذهبه إفتاء، وتدريسا، وتأليفا[١]، ومنهم من تولّى

---

(١) أول من دوّن الكتب من تلامذة أبي حنيفة تلميذه الأكبر أبو يوسف، قال عبد الحي اللكنوي في الفوائد البهية (ص ٢٢٥): «كان أبو يوسف هو المقدم من أصحاب الإمام، وأول من وضع الكتب على أبي حنيفة، وأملى المسائل ونشرها، وبثّ علم أبي حنيفة في أقطار الأرض».
وذكر ابن النديم في كتاب الفهرست(ص ٢٥٦) أسماء بعض مؤلفات أبي يوسف: ككتاب الصلاة، والزكاة، والصيام، والفرائض، والبيوع، والحدود، والوكالة، والوصايا، والصيد، والذبائح، والغصب، والاستبراء، واختلاف الأمصار، والرد على مالك بن أنس، ورسالته في الخراج، وكتاب الجوامع، ولم يصل إلينا من هذه الكتب إلا رسالته التي كتبها في الخراج، وكتاب الآثار، وكتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى.
ومن الذين دوّنوا الكتب من تلامذة الإمام: زفر، ومحمد بن الحسن، وأسد بن عمر بن الفرات، وغيرهم، قال الطحاوي كما في الفوائد البهية (ص ٢٢٤): «كان أصحاب أبي حنيفة الذين دوّنوا الكتب أربعين رجلاً، فكان في العشرة المتقدمين أبو يوسف، وزفر، ومحمد، وداود الطائي، وأسد بن عمرو، ويوسف بن خالد، ويحيى بن زكريا». =

القضاء في بعض الأمصار(١)، فصار سبباً في شيوع مذهب أبي حنيفة في القرون الأولى.

= ولم يصل إلينا من مؤلفات هؤلاء إلا بعض كتب محمد بن الحسن كالجامع الصغير، والجامع الكبير، والسّير الصغير، والسّير الكبير، وكتاب الآثار، وكتاب الحجة على أهل المدينة، فمن هذه الكتب وغيرها أخذت الحنفية مذهب أبي حنيفة.

(١) الذين تولّوا القضاء من تلامذة الإمام كثيرون، وهم على سبيل المثال لا الحصر:

١- حفص بن غياث بن طلق النخغي الكوفي، ولاه هارون الرشيد قضاء بغداد، وكذلك تولى قضاء الكوفة. انظر الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ١٣٨)، والفوائد البهية (ص ٦٨).

٢- حفص بن عبد الرحمن البلخي: تولى قضاء نيسابور. انظر الجواهر المضية(٢/ ١٣٧).

٣- أسد بن عمرو بن عامر القشيري البجلي الكوفي: تولى قضاء بغداد وواسط. انظر الفوائد البهية(ص ٤٤).

٤- الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي: تولى قضاء الكوفة. انظر الفوائد البهية (ص ٦٠).

٥- زفر بن الهذيل: تولى قضاء البصرة في زمن أبي حنيفة. انظر: الانتقاء (ص ١٧٣).

٦- علي بن صبيان الكوفي: تولى قضاء الشرقية، ثم ولي قضاء القضاة أيام الرشيد. انظر: الجواهر المضية ٢/ ٥٧٣.

٧- يحيى زكريا بن أبي زائدة الكوفي: تولى قضاء المدينة. انظر الفوائد البهية (ص ٤٥).

٨- يحيى بن زكريا: ولي القضاء بعد أبي يوسف. انظر: الفوائد البهية (ص ٤٥).

٩- محمد بن الحسن الشيباني: تولى قضاء الرقة. انظر: الانتقاء (ص ١٧٥).

١٠- نوح بن درج القاضي: تولى قضاء الكوفة. انظر: الجواهر المضية ٣/ ٥٦٢.

١١- نوح بن أبي مريم: تولى قضاء مرو. انظر: الفوائد البهية(ص ٢٢٢).

١٢- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم: تولى القضاء لثلاثة من خلفاء بني العباس: المهدي، والهادي، والرشيد. انظر: الانتقاء(ص ١٧٣).

قال العلامة عبد الحي اللكنوي: "وكان أشهر أصحابه أبو يوسف، تولى قضاء القضاة زمن هارون الرشيد، فكان سببا لشيوع مذهبه في أقطار العراق، وبلاد ما وراء النهر"[(١)].

(١) النافع الكبير مقدمة الجامع الصغير ٧، وراجع حجة الله البالغة ١/ ١٥٢، والتنكيل ١/٢٥٩-٢٦١.

جـ- نبذةٌ موجزةٌ

في بيان منهج أبي حنيفة رحمه الله
وأصحابه المتقدمين في مسائل أصول الدين.

قبل التعريف بأصول أهل السنة التي قرّرها الإمام أبو حنيفة وأصحابه أقف وقفات:

الأولى: حول التعريف بأهل السنة، ومتى نشأ هذا المصطلح.

الثانية: بيان أن أصول الاعتقاد التي قرّرها الإمام أبو حنيفة وأصحابه المتقدمون هي نفسها ما كان عليه الصحابة والتابعون.

الثالثة: مدى التزام الحنفية بعقيدة الإمام أبي حينفة في أصول الدين.

الرابعة: أن الانتساب لأبي حنيفة فقهًا يقتضي متابعته في أمور الاعتقاد وأصول الدين.

الخامسة: بيان أن أصول الدين واحدةٌ عند الإمام أبي حنيفة وبقية الأئمة الأربعة.

وإليك التفصيل:

❑ الوقفة الأولى ❑

حول التعريف بأهل السنة، ونشأة هذا المصطلح، فنقول وبالله التوفيق: كان الناس في الصدر الأول، وفي عهد الخلفاء الراشدين الثلاثة الأول: أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ يتسمّون باسم الإسلام فقط، عملاً بقوله تعالى: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾ [الحج: ٧٨]، ثم وبعد عصر عثمان بن عفان رضي الله عنه ظهر الغلاة الذين فارقوا دين النبي محمد ﷺ، كالخوارج والشيعة، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تخصيص مطلق اسم (الإسلام)، فتسمى المتّبعون للحق باسم الإسلام والسنة، وذلك لأن أهل الأهواء كانوا يردّون السنة التي تخالف أهواءهم، ومن ذلك قول مالك بن مغول (وهو من التابعين): إذا تسمى الرجل بغير الإسلام والسنة، فألحقه بأيّ دين شئت[1].

وأول من نُقل عنه إطلاق كلمة السنة هو حبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنه، وذلك في تفسير قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عِمرَان: ١٠٦]، حيث قال: "تبيضّ وجوه أهل السنة والائتلاف، وتسودّ وجوه أهل البدعة والاختلاف"[2].

ولذا قال ابن سيرين رحمه الله (وهو من أئمة التابعين): "كانوا لا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر أهل السنة فيقبل حديثهم، وينظر أهل البدعة فلا يقبل حديثهم"[3].

---

(١) الدر المنثور ٢/ ٦٣.
(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/ ٧٢.
(٣) مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٥.

فتبين مما سبق أن بداية ظهور هذا المصطلح كان في عهد الصحابة، وذلك بعد ظهور الفرق الخارجة عن الكتاب والسنة.

الوقفة الثانية

تقرير أن أصول أبي حنيفة العقدية وأصحابه المتقدمين هي نفس ما كان عليه الصحابة والتابعون، فنقول:

الإمام أبو حنيفة رحمه الله كان يأخذ بالكتاب والسنة، وما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم، وقد دلّ على ذلك قوله رحمه الله: "آخذ بكتاب الله، فإن لم أجد فبسنّة رسول الله ﷺ، فلما لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسول الله ﷺ أخذتُ بقول أصحابه"(١).

وفي رواية أخرى: "إذا لم يكن في كتاب الله، ولا في سنة رسول الله ﷺ، نظرت في أقاويل أصحابه، ولا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم..."(٢).

فمن هذا يتضح أن أصول أبي حنيفة رحمه الله العقدية هي ما كان عليه الصحابة الكرام رضي الله عنهم، ولم يحصل بينهم نزاع في أمور الاعتقاد، بل كانوا رضي الله عنهم على دين واحد، واعتقاد واحد.

قال طاش كبرى زاده الحنفي: "إن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين كانوا في زمن النبي ﷺ على عقيدة واحدة، لأنهم أدركوا زمن الوحي، وشرف الصحبة"(٣).

قلت: ربما حصل بينهم خلاف في بعض مسائل الأحكام، وذلك عند

---

(١) الانتقاء ص ١٤٢.
(٢) المرجع السابق ص ١٤٣.
(٣) مفتاح السعادة ٢/١٤٣.

اجتهادهم في فهم بعض النصوص، ولكنهم بحمد الله لم يتنازعوا أبدا في مسائل الاعتقاد.

وأما ما أُشيع عن أبي حنيفة رحمه الله من أنه لم يكن على اعتقاد رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم فهو كذب وافتراء، وقد نفى أبو حنيفة رحمه الله عن نفسه هذه التهمة فقال: "ليس لأحد أن يقول برأيه مع كتاب الله، ولا مع سنة رسول الله ﷺ، ولا مع ما أجمع عليه الصحابة"(١).

وقال كذلك: "كذَب والله وافترى علينا من يقول إننا نقدّم القياس على النص، وهل يحتاج بعد النص إلى قياس"(٢).

وقال أيضاً: "إذا جاء الحديث الصحيح الإسناد عن النبي ﷺ أخذنا به، ولم نعْدُه"(٣) أي: لم نتجاوزه.

وهو القائل أيضا رحمه الله: "إذا صحّ الحديث فهو مذهبي"(٤).

وقد طبّق هذا المنهج وهو الأخذ بالكتاب والسنة الصحيحة في جميع مسائل الاعتقاد، مثل: أشراط الساعة، والشهادة للمعيّن بالجنة، وغير ذلك من مسائل الاعتقاد.

وقد سُئل الإمام أبو حنيفة رحمه الله: هل تشهد لأحد من أهل الجنة سوى الأنبياء؟ فقال: "كلُّ من شهد له النبيّ ﷺ أنه في الجنة بخبر صحيح"(٥).

---

(١) عقود الجمان ص ١٧٥.
(٢) الميزان الكبرى للشعراني ص ٥٦.
(٣) الانتقاء ص ١٤٤.
(٤) حاشية ابن عابدين ١/ ٦٧.
(٥) الفقه الأكبر ص ٣٠٦.

وقال: "وسائر علامات يوم القيامة على ما وردت به الأخبار الصحيحة حق كائن"(١).

وهذا ما كان عليه الصاحبان أبو يوسف ومحمد بن الحسن، وقد دلّ على هذا قول أبي يوسف رحمه الله: "وقد أمرك أن تؤمن بكل ما أتى به نبيه ﷺ، وقال تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقد أمرك الله بأن تكون تابعاً سامعاً مطيعاً"(٢).

وقال بشر بن الوليد قال أبو يوسف رحمه الله: "لا يحل لأحد أن يقول مقالتنا حتى يعلم من أين قلنا"(٣).

وقال محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله: "هذه الأحاديث قد روتها الثقات، فنحن نرويها، ونؤمن بها"(٤).

فمن هذا يتضح أن الإمام أبا حنيفة وأصحابه المتقدمين كانوا على منهج الكتاب والسنة والصحابة الكرام، ولم يخرجوا عن ذلك طرفة عين.

---

(١) الفقه الأكبر ص ٣٠٦.
(٢) الحجة في بيان المحجة ص ٣١.
(٣) الاتباع لابن أبي العز ص ٧٩، وانظر في وجوب اتباع الكتاب والسنة وذم التقليد: حجة الله البالغة للشاه ولي الله الدهلوي ١/ ١٥٢-١٦٢.
(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/ ٤٣٣.

الوقفة الثالثة

مدى التزام الحنفية بعقيدة الإمام أبي حنيفة في أصول الدين.

انتسب إلى مذهب أبي حنيفة في القديم والحديث أناس كثيرون، منهم من وافقه في الأصول والفروع، ومن من وافقه في الفروع فحسب، وهم في الأصول على طريقة المتكلمين وهذا أمر اعترف به أحد علماء الحنفيّة، فقد قال اللكنوي الحنفي ما نصه: "وتوضيحه أن الحنفية عبارة عن فرقة تقلّد الإمام أبا حنيفة في المسائل الفرعية. . .سواء وافقته في أصول العقائد أم خالفته، فإن وافقته يقال لها "الحنفية الكاملة" وإن لم توافقه يقال له "الحنفية" مع قيد يوضّح مسلكه في العقائد الكلامية، فكم من حنفي حنفيٌّ في الفروع معتزلي عقيدةً. . .وكم من حنفي حنفيٌّ فرعا مرجئ أو زيدي أصلاً، وبالجملة فالحنفية لها فروع باعتبار اختلاف العقيدة فمنهم الشيعة ومنهم المعتزلة ومنهم المرجئة. . ."[1].

ثم بيّن النسبة بين الحنفية وبين أهل السنة فيذكر: أن النسبة بين الحنفية - بمعنى المتابعين له أصلا وفرعا- وبين أهل السنة عموما وخصوصا، فكل حنفي بهذا المعنى من أهل السنة ولا عكس؛ لأنه قد يكون من أهل السنة ولم يكن حنفيا كأهل السنة من المالكية والشافعية وغيرهم، فأهل السنة أعم مطلقا، والحنفية الكاملة أخص مطلقا، والنسبة بين أهل السنة وبين الحنفية -التابعة للإمام أبي حنيفة في الفروع بدون اشتراط موافقة العقيدة - عموم وخصوص من وجه، فمادة الافتراق من يكون حنفيا ولا يكون من أهل السنة - كالمرجئة الحنفية والمعتزلة الحنفية

(١) الرفع والتكميل ص٣٨٥ بتصرف، وأقره محقق الكتاب ص٣٨٧.

- أو يكون من أهل السنة وليس حنفيا أصلا كأهل السنة من الشافعية ونحوهم، فهاتان المادتان مادتا الافتراق، أما مادة الاجتماع فمن يكون حنفيا فرعا وأصلا فهو من أهل السنة أيضا.

والنسبة بين أهل السنة وبين الحنفية الناقصة - التابعة للإمام أبي حنيفة في الفروع فقط مع اختلاف في العقيدة- نسبة تباين كلّي كالحنفية المرجئة والحنفية المعتزلة ونحوهم ممن ليسوا من أهل السنة"[(١)].

قلت: لقد ذكر عبد الحي اللكنوي في كلامه هذا خمس فرق تنتسب للحنفية وهي:

أولاً - الحنفية الكاملة.

ثانياً - الحنفية من الشيعة.

ثالثاً - الحنفية من الزيدية.

رابعاً - الحنفية من المعتزلة.

خامساً - الحنفية من المرجئة.

---

(١) انظر الرفع والتكميل ص٣٨٧ بتصرف.

(٢) اكتفيت بذكر أسماء الموافقين لأبي حنيفة في الاعتقاد إلى القرن الرابع الهجري إذ في هذا القرن وبعده ظهر التقليد لأبي منصور الماتريدي وأبي الحسن الأشعري في الأصول ثم استحكمت أطنابه بعد ذلك إذ مشى غالب الحنفية على عقيدة أبي منصور الماتريدي وذلك لانتشار علم الكلام في نواحي بلاد المسلمين في تلك الحقبة الزمنية وتغلب المتكلمين وتصدرهم في أماكن حسّاسة كالمدارس والقضاء والإفتاء والخطابة فزاحمت العقيدة الكلامية الماتريدية العقيدة السلفية التي عليها الإمام أبو حنيفة حتى أزالتها فلا يعرف حنفي إلا هو ماتريدي في الاعتقاد، هذا في الجملة وإلا فإنه يوجد فئات من الحنفية سلكت ما قرّره الطحاوي في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه كابن أبي العز الحنفي شارح عقيدة الإمام الطحاوي.

وإليك بيان ذلك:

أولاً- الحنفية الكاملة:

ويعني بها اللكنوي من وافق الإمام أبا حنيفة في الفروع وأصول العقيدة، وهذه أسماء[١] طائفة ممن انتسب [٢] إلى أبي حنيفة ممن وافقه [٣] في الاعتقاد سواء من تلامذته أو ممن جاء بعده وانتسب إلى مذهبه في الفروع.

١- زفر بن الهذيل المتوفى سنة ١٥٨هـ:

كان من أصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي، وقد وقفت له على كلام حسن في الاتباع وذمّ الرأي وهو قوله: "لا نأخذ بالرأي ما دام الأثر، وإذا جاء الأثر تركنا الرأي"[٤].

٢- إبراهيم بن طهمان المتوفى سنة ١٦٣هـ[٥]:

كان شديدا على الجهمية [٦] حتى إنه أخر رحلته إلى الحج للردّ على

---

(١) ليعلم أن نسبة هؤلاء لأبي حنيفة نسبة التلميذ إلى شيخه لا نسبة المقلد إلى من يقلّده إذ التقليد لأبي حنيفة في الفروع لم ينشأ إلا في القرن الرابع فما بعد كما ذكر ذلك شاه ولي الله الدهلوي في حجة الله البالغة ١/ ١٥٢-١٥٣.

(٢) الموافقة في الجملة إذ لا يمنع أن تكون هناك مخالفة مع الإمام في قضية من قضايا الاعتقاد، ثم لا يمكن في هذا المقام الإحاطة بجميع عقيدة كل رجل لذا سأذكر موقفا واحدا له إن وجد أو كلاما له يبين منهجه في الاعتقاد في الجملة أو كلام غيره فيه.

(٣) الفوائد البهية ص٧٦.

(٤) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١/ ١٣١، وتاريخ بغداد ٦/ ١٠٧، والجواهر المضية ١/ ٨٦، والطبقات السنية ١/ ١٩٨-٢٠٠.

(٥) الجواهر المضية ١/ ٨٦، والطبقات السنية ١/ ١٩٨.

الجهمية، وألف في الرد عليهم كتابا بعنوان (سنن ابن طهمان) المطبوع باسم مشيخة ابن طهمان وهو أول كتاب وصل إلينا في الرد على الجهمية [١]، وذكره اللالكائي فيمن أجمعوا على تكفير القائل بخلق القرآن [٢]، ورُمي بشيء من الإرجاء، وذكر ابن حجر أنه رجع عنه [٣].

٣- القاسم بن معن المسعودي المتوفى سنة ١٧٥هـ [٤]:

روى له أصحاب السنن، ووثقه أحمد وأبو حاتم، وقال عنه أبو داود: "كان ثقة يذهب إلى شيء من الإرجاء" [٥].

وقال عنه ياقوت: "كان فقيها على رأي أبي حنيفة، ولقيه...وكان عالما بالحديث والفقه والشعر والنّسب وأيام الناس" [٦].

٤- يعقوب بن إبراهيم القاضي "أبو يوسف" المتوفى سنة ١٨٢هـ:

قرّر أبو جعفر الطحاوي عقيدة أبي يوسف وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن، في الرسالة التي كتبها في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه، ومن جملة ما قرره اعتقادهم في الإيمان: أنه إقرار باللسان وتصديق بالجنان [٧] غير أن ابن حبان ذكر أنه يباين صاحبيه

---

(١) انظر مقدمة محقق كتاب مشيخة ابن طهمان ص٦٠٦٤.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢/ ٣٠٦.

(٣) تهذيب التهذيب ١/ ١٣١.

(٤) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٦/١٧، والجواهر المضيئة ٢/ ٧٠٩، والفوائد البهية ص١٥٤.

(٥) الفوائد البهية ص١٥٤.

(٦) معجم الأدباء ٦/١٧.

(٧) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص٤٢.

في الإيمان [١].

وذكره اللالكائي [٢] فيمن أجمعوا على تكفير القائل بخلق القرآن، وروى عنه اللالكائي قوله: "من قال القرآن مخلوق، فحرامٌ كلامه وفرضٌ مباينته" [٣] وذكره اللالكائي فيمن منع الصلاة خلف القدرية [٤].

وقال: "لا أصلي خلف جهمي ولا رافضي ولا قدري" [٥].

٥- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة [٦] المتوفى سنة ١٨٣هـ:

روى له الجماعة، وذكره اللالكائي فيمن أجمعوا على تكفير القائل بخلق القرآن[٧]، وأقرّ قول مالك فيمن قال القرآن مخلوق بأنه كافر زنديق[٨].

٦- محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩هـ:

قرر عقيدة محمد بن الحسن وأبي حنيفة وأبي يوسف، أبو جعفر الطحاوي في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه، وذكره اللالكائي فيمن أجمعوا على تكفير القائل بخلق القرآن[٩]

---

(١) الثقات ٧/ ٣٤٥.
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢/ ٢٧٧.
(٣) المرجع السابق ٢/ ٢٧٠.
(٤) المرجع السابق ٣/ ٧٣٠.
(٥) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد ٤/ ٧٣٣.
(٦) انظر ترجمته في الجواهر المضية ٣/ ١٨٥، والفوائد البهية ٢٢٤.
(٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢/ ٢٧٧.
(٨) المرجع السابق ٢/ ٢٤٩.
(٩) المرجع السابق ٢/ ٢٧٧.

وكان لا يرى الصلاة خلف من قال القرآن مخلوق[1]، ويأمر من صلى خلف من يقول: القرآن مخلوق بالإعادة[2].

وروى اللالكائي عن محمد بن الحسن أنه ذكر اتفاق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفات الرب - عزَّ وجلَّ -.

٨- حفص بن غياث القاضي[3] المتوفى سنة ١٩٤هـ:

روى له الجماعة، وذكره البخاري في علماء الأمصار الذين يقولون: إن القرآن كلام الله[4]، وكذا اللالكائي ذكره فيمن أجمعوا على تكفير القائل بخلق القرآن[5]، فمن قال: القرآن مخلوق فهم عنده جهمية لا يناكحون ولا تجوز شهادتهم[6]، وروى عنه البخاري حديث الصوت في صحيحه[7].

٩- أبو سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني[8] المتوفى سنة ٢٠٠هـ :

روى اللالكائي عن القاسم بن أبي رجاء قال: "كنت عند أبي سليمان

---

(١) العلو ص١١٣، ومختصر العلو ص١٥٨.
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/ ٢٧١، والعلو ص ١١٣.
(٣) انظر ترجمته في الجواهر المضية ٢/ ١٣٨-١٤١، والطبقات ٣/ ١٧٣، ١٧٧، والفوائد البهية ص٦٨.
(٤) خلق أفعال العباد ص٦٨-٦٩.
(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢/ ٢٧٠.
(٦) خلق أفعال العباد ص٢٨.
(٧) انظر فتح الباري ١٣/ ٤٥٣، ولفظه: "يقول الله: يا آدم فيقول لبيك وسعديك فينادي بصوت إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثا إلى النار".
(٨) انظر ترجمته في الجواهر المضية ٣/ ٥١٨، والفوائد البهية ص٢١٦.

الجوزجاني وجاءه رجل فقال: مسألة بلوى فإن رجلين البارحة حلف أحدهما فقال: امرأتي طالق ثلاثا البتّة إن كان القرآن مخلوقا، وقال الآخر: امرأتي طالق ثلاثا إن لم يكن القرآن مخلوقا فقال: إن الذي حلف إن امرأته طالق إن لم يكن القرآن مخلوقا قد بانت منه امرأته"(١).

وروى اللالكائي عن محمد بن عبد الله الظاهراني قال: "سمعت الجوزجاني -يعني موسى بن سليمان- "وسأله رجل عن مسألة فأفتى ثم قال له: إن المرّيسي يقول بخلاف هذا، فقال الجوزجاني لمن حضره: أعجب من هذا سألني عن مسألة فأجبته، ثم حكى لي عن كافر"(٢).

١٠- معلَّى بن منصور الرازي(٣) المتوفى سنة ٢١١هـ:

روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه ووثقه ابن معين، قال الذهبي في الكاشف: "قال العجلي: هو ثقة نبيل صاحب سنة طلبوه غير مرة للقضاء فأبى، وكان من كبار أصحاب أبي يوسف ومحمد"(٤).

وذكره اللالكائي فيمن كفّر القائل بخلق القرآن(٥).

١١- شداد بن حكيم القاضي(٦) البلخي المتوفى سنة ٢١٢هـ:

ذكره اللالكائي فيمن أجمعوا على تكفير القائل بخلق القرآن(٧).

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢/ ٢٧١.
(٢) المرجع السابق ٣/ ٣٨٤.
(٣) انظر ترجمته في الجواهر المضية ٣/ ٤٩٣، والفوائد البهية ص٢١٥.
(٤) الكاشف ٣/ ١٤٥، والفوائد البهية ص٢١٥.
(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢/ ٢٨٨.
(٦) انظر ترجمته في الجرح والتعديل ٤/ ٣٣١، ومشايخ بلخ من الحنفية ١/ ٦٣.
(٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢/ ٣٠٨.

١٢- عبد الله بن دواد الخريبي[(١)] المتوفى سنة ٢١٣هـ:

روى له الجماعة غير مسلم، وكان شديدا على الجهمية، فقد نقل عنه البخاري قوله: "لو كان لي على المثنَّى الأنماطي سبيل لنزعت لسانه من قفاه وكان جهميا"[(٢)].

١٣- هشام بن عبيد الله الرازي[(٣)] المتوفى سنة ٢٢١هـ:

من تلاميذ محمد بن الحسن وكان ليِّنا في الرواية قال عبد الرحمن بن حاتم: "وجدت في كتابٍ عند أبي مما وضعه هشامٌ في الرد على الجهمية، قال هشام: "وكان فيما سألتم في كتابكم عن أهل الجنة أنهم يرون ربهم، قال هشام: ورد علينا في تفسير القرآن ومحكم الحديث أن الله جل ثناؤه يُرى في الآخرة، ثم ذكر الروايات في تفسير القرآن والأخبار عن رسول الله ﷺ"[(٤)].

ونقل اللالكائي عن هشام قوله: "الجهمية من زعم أن القرآن مخلوق"[(٥)]، وحبس رجل بتهمة التجهم حتى تاب[(٦)]، وقال عن بشر المريسي: "المريسي عندنا خليفة جهم بن صفوان الضال وهو ولي عهده ومثله عندنا مثل بلعم بن باعورا الذي قال الله فيه: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾﴾ [الأعراف: ١٧٥]"[(٧)].

(١) انظر ترجمته في الجواهر المضية ٢/ ٣٠٨، وفقه أهل العراق ٦٣.
(٢) خلق أفعال العباد ص ٢٣.
(٣) انظر ترجمته في الجواهر المضية ٣/ ٥٦٩-٥٧٠، والفوائد البهية ص٣١.
(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢/ ٥٠٦.
(٥) المرجع السابق ٢/ ٢٧١.
(٦) درء تعارض العقل والنقل ٦/ ٢٦٥، ومجموع الفتاوى ٥/ ٢٨٠.
(٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢/ ٣٨٤.

١٤- الليث بن مساور البلخي[١] المتوفى سنة ٢٢٦هـ:

ذكره اللالكائي فيمن أجمعوا على تكفير القائلين بخلق القرآن[٢] وكان قاضيا ببلخ، ولما ورد كتاب الخليفة بوجوب القول بخلق القرآن، قال: "الله أكبر ظهر الكفر . . . كل من يقول بخلق القرآن فهو كافر، ثم رمى عمامته على الأرض وخلع نفسه من القضاء"[٣].

١٥- إبراهيم بن يوسف[٤] الباهلي البلخي الماكياني المتوفى سنة ٢٣٩هـ: قال عنه ابن حبان: "كان ظاهر مذهبه الإرجاء واعتقاده في الباطن السنة، سمعت أحمد بن محمد بن الفضل يقول: سمعت محمد بن داود الفوعي يقول: حلفت أن لا أكتب إلا ممن يقول الإيمان قول وعمل، فأتيت إبراهيم بن يوسف - يعني الباهلي - فأخبرته فقال: أكتب عني فإني أقول: الإيمان قول وعمل"[٥].

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم سمعت محمد بن الصديق يقول: "سمعته - يعني إبراهيم بن يوسف - يقول: القرآن كلام الله ومن قال: مخلوق فهو كافر بانت منه امرأته ولا يصلَّى خلفه ولا يصلّى عليه إذا مات، ومن وقف فهو جهمي"[٦].

---

(١) انظر ترجمته في مشايخ بلخ ١/ ١٦٤.
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/ ٣٠٨.
(٣) مشايخ بلخ ١/ ١٢٥، ١٦٤.
(٤) انظر ترجمته في الثقات ٨/ ٧٦، والجواهر المضية ١/ ١١٩.
(٥) الثقات ٨/ ٧٦.
(٦) الطبقات السنية ١/ ٢٥٥.

١٦- يحيى بن أكثم التميمي[١] القاضي المتوفى سنة ٢٤٣هـ :

روى عن محمد بن الحسن وسمع منه وروى عنه البخاري في غير الجامع والترمذي وذكره اللالكائي فيمن كفر القائلين بخلق القرآن[٢] وكان يقول: القرآن كلام الله فمن قال مخلوق يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه"[٣].

وقال عنه الإمام أحمد: "ما عرفناه ببدعة"[٤].

وقال عنه الخطيب: "كان يحيى سليما من البدعة ينتحل مذهب أهل السنة"[٥].

١٧- محمد بن أحمد بن حفص[٦] الزرقان المتوفى سنة ٢٦٤هـ:

له كتاب (الأهواء والرد على اللفظية) وكان مرافقا للبخاري في الطلب[٧].

١٨- الحكم بن معبد الخزاعي[٨] المتوفى سنة ٢٩٥هـ:

مؤلف كتاب السنة[٩].

---

(١) انظر ترجمته في تاريخ بغداد ١٤/ ١٩١، والفوائد البهية ص ٢٢٤.
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/ ٢٩١.
(٣) المرجع السابق ١٤/ ١٩٨.
(٤) تاريخ بغداد ١٤/ ١٩٨.
(٥) المرجع السابق ١٤/ ١٩٨.
(٦) انظر الفوائد البهية ص ١٩.
(٧) انظر الفوائد ص١٩.
(٨) ترجمته في تاريخ أصبهان ١/ ٢٩٨، والجواهر المضية ٢/ ١٤٣، والطبقات السنية ٣/ ١٨٠.
(٩) الطبقات السنية ٣/ ١٨٠.

قال عنه أبو نعيم: "على مذهب الكوفيين صاحب أدب وغريب"[١].

١٩- مقاتل بن فضل البخلي[٢]:

ذكره اللالكائي فيمن أجمعوا على تكفير القائل بخلق القرآن[٣] ولم أقف على تاريخ وفاته.

٢٠- أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي[٤] المتوفى سنة ٣٢١هـ:

صاحب كتاب بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني، وما يعتقدون من أصول الدين.

ولا شك أنه أثبت من غيره في تقرير عقيدة الإمام أبي حنيفة وذلك للآتي:

١- الطحاوي عند أهل العلم ثقة ثبت، قال عنه الذهبي: "الإمام العلامة الحافظ الكبير محدث الديار المصرية وفقيهها"[٥].

وقال عنه أبو سعيد بن يونس: "كان ثقة ثبتا فقيها عاقلا لم يخلف مثله"[٦].

---

(١) تاريخ أصبهان ١/ ٢٩٨.
(٢) انظر ترجمته في كتاب مشايخ بلخ ١/ ١٣١.
(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢/ ٣٠٨.
(٤) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٧، والمنتظم ٦/ ٢٥٠، والجواهر المضية ١/ ١٠٢.
(٥) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٧.
(٦) المرجع السابق ١٥/ ٢٩.

٢- إن جمهور العلماء نقلوا عقيدة الطحاوي بالقبول، قال السبكي الشافعي: "جمهور المذاهب الأربعة على الحق، يقرون عقيدة الإمام أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها العلماء سلفا وخلفا بالقبول"(١).

وقال الناصري الحنفي: "إن كتاب العقائد الذي رواه أبو جعفر الطحاوي عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، هو الذي اعتمد عليه أهل السنة والجماعة سلفهم وخلفهم"(٢).

وقال أبو المعين النسفي: "إن أبا جعفر الطحاوي ممن احتوى على علوم سلف الأئمة على العموم، وعلى علوم أبي حنيفة وأصحابه على الخصوص، قال في كتابه الذي افتتحه في العقائد: صح عندي مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة النعمان بن ثابت وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني وما يعتقدون من أصول الدين ويدينون به رب العالمين"(٣).

٣- إن ما قرره الطحاوي في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه يوافق في الجملة ما قرره أبو حنيفة في الكتب المنسوبة إليه، ثم إنه كذلك موافق لعقيدة سائر أئمة السنة باستثناء مسألة الإيمان.

---

(١) كتاب معيد النعم ومبيد النقم ص٦٢.
(٢) النور اللامع "٦٩/أ".
(٣) النور اللامع "٢/ب".

بخلاف ما قرره الماتريدي، فقد دخلت عليه الفلسفة والكلام، ومن ثم دخلت عليه عقائد بدعية فلسفية، فالإمام الطحاوي محدّث ثقة ثبت فيما يقرر وينقل، احتوى على علوم أبي حنيفة وأصحابه، ولم تدخل عليه المذاهب الكلامية.

ثانياً - الحنفية من المعتزلة:

المشهور أن المعتزلة هم أصحاب واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، ويرجع اسمها إلى اعتزال إمامها واصل بن عطاء مجلسَ الحسن البصري لقول واصل: إن مرتكب الكبيرة ليس كافرا ولا مؤمنا بل هو في منزلة بين المنزلتين، ولما اعتزل واصل مجلس الحسن البصري انضم إليه عمرو بن عبيد وتبعهما أنصارهما؛ فقيل لهم معتزلة أو معتزلون(١).

وللمعتزلة أصول خمسة هي: التوحيد وهو مرادف لإنكار الصفات(٢) والعدل وهو إنكار القدر، وإنفاذ الوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمنزلة بين المنزلتين.

وقد تسرب الاعتزال إلى الحنفية شيئا فشيئا حتى دخل الاعتزال إلى أسرة الإمام أبي حنيفة، فقد كان إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة من دعاة الفتنة بخلق القرآن(٣)، بل إن كثيرا من أئمة الفتنة والاعتزال كانوا من

---

(١) انظر الفرق بين الفرق ص١٤، والملل والنحل ١/ ٣٠.

(٢) لم تكن المعتزلة في بدء الأمر معطلة لجميع الصفات بل دخل عليهم التعطيل والقول بخلق القرآن من قبل جهم بن صفوان، قال الإمام أحمد: فأضلّ بكلامه بشرا كثيرا وتبعه على قوله رجال من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب عمرو بن عبيد بالبصرة ووضع دين الجهمية. انظر الرد على الجهمية للإمام أحمد ص١٠٤، والفرق بين الفرق ص١٤، ١٥، والملل والنحل ١/ ٣٠، وصحيح مسلم ١/ ٣٦.

(٣) انظر الانتقاء ص ١٦٦، ولسان الميزان ١/ ٣٩٩.

الحنفية المعتزلة[(١)] كبشر المريسي[(٢)] ٢٢٨هـ وتلميذه ابن شجاع البلخي ٢٦٦هـ[(٣)] وابن أبي دؤاد[(٤)]، ومحمد ابن أبي الليث[(٥)]، وأبي هاشم الجبائي[(٦)]، والخصّاف[(٧)] والكعبي، ومحمد بن علي البصري، وأبي علي

---

(١) انظر تأنيب الخطيب ص ١١.

(٢) خالف المعتزلةَ في أفعال العباد ووافق السلف، لذا هجرته المعتزلة. انظر الفرق بين الفرق ص ٢٠٥.

(٣) هو محمد بن شجاع الثلجي. انظر الجواهر المضية ٣/ ١٧٣.

(٤) هو أحمد بن أبي دؤاد بن جرير الحنفي المعتزلي قاضي المأمون المتوفى سنة ٢٤٠هـ.
انظر ترجمته في الجواهر المضية في طبقات الحنفية ١/ ١٣٤-١٣٥، والطبقات السنية ١/ ٢٩٠-٣٣١، وتاريخ بغداد ١/ ١٤١، وسير أعلام النبلاء ١١/ ١٦٩.

(٥) هو محمد بن أبي الليث الأصم الحنفي المعتزلي قاضي مصر وأحد رؤوس الفتنة في تعذيب أهل السنة، انظر عنه في أخبار القضاة لوكيع ٣/ ٢٤٠-٣٢٦، وتاريخ ولاة مصر وقضاتها للكندي ص٣٤٠-٣٤١، وضحى الإسلام ٣/ ١٨٣-٢٨٤، وعقيدة الإسلام لأبي الخير ص٥٥٢.

(٦) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي الحنفي المعتزلي إمام الهاشمية من فرق المعتزلة المتوفى سنة ٣٢١هـ عده اللكنوي في عداد الحنفية من المعتزلة في الرفع والتكميل ص٣٨٥. انظر ترجمته وبعض آرائه في تاريخ بغداد ١١/ ٥٥، والميزان ٢/ ٦١٦، واللسان ٤/ ١٦، ومنهاج السنة ١/ ١٢٧، ودرء التعارض ٣/ ٤٤٤، ٨/ ٣٢٠، وتبصرة الأدلة "٣٧/ أ" والمسايرة ص٤٩.

(٧) هو أحمد بن عمر الخصّاف بفتح الخاء المعجمة وتشديد الصاد المهملة آخره فاء يقال لمن يخصف النعل. وإنما اشتهر بالخصاف لأنه كان يأكل من صنعته، قال عنه اللكنوي:
"كان فرضيا عارفا بمذهب أبي حنيفة"، مات سنة ٢٦١هـ.
الفوائد البهية ص٢٩. وانظر ترجمته في الجواهر المضية ١/ ٢٣٠، وتاج التراجم ص٧، وطبقات الفقهاء ص٤٤، ٤٥، والطبقات السنية ١/ ٤١٨، ٤١٩.

الجبائي[(١)]، وأبي سعيد البردعي، والحسين البصري، وعثمان بن جني، وإسماعيل السمان، وعبد الجبار الهمداني، والزمخشري، ونجم الدين الزاهدي، وغيرهم من أئمة الاعتزال[(٢)].

قال السخاوي: "وكان آخر من كان في أتباع التابعين ممن يقبل قوله ممن عاش إلى حدود العشرين والمائتين، وفي هذا الوقت ظهرت البدع ظهورا فاشياً وأطلقت المعتزلة ألسنتها، ورفعت الفلاسفة رؤوسها، وامتُحن أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن، وتغيرت الأحوال تغيرا شديدا ولم يزل الأمر في نقص إلى الآن، نسأل الله السلامة"[(٣)].

وقال المعلّمي: "وهل كانت المحنة في زمن المأمون والمعتصم والواثق إلا على يدي أصحابكم - يعني الحنفية من المعتزلة - ينسبون أقوالهم إلى صاحبكم - يعني أبا حنفية - إلى أن قال: كانت المحنة على يدي أصحابكم، واستمرت خلافة المأمون، وخلافة المعتصم، وخلافة الواثق، وكانت قوة الدولة كلها تحت إشارتهم، فسعوا في نشر مذهبهم في الاعتقاد وفي الفقه في جميع الأقطار، وعمدوا إلى من يخالفهم في الفقه بأنواع الأذى ولذلك تعمدوا أبا مسهر عبد الأعلى بن مسهر عالم الشام وارث فقه الأوزاعي والإمام أحمد بن حنبل حامل راية فقه الحديث وأبا يعقوب البويطي خليفة الشافعي وابن عبد الحكم وغيره"[(٤)].

---

(١) هو محمد بن عبد الوهاب الجبائي الحنفي المتوفى سنة ٣٠٣هـ إمام المعتزلة في وقته وشيخ أبي الحسن الأشعري. ذكره اللكنوي في عداد الحنفية من المعتزلة في الرفع والتكميل ص٣٨٥ وأقره المحقق أبو غدة. انظر ترجمته في اللسان ٥/ ٢٧١.

(٢) انظر تراجم هؤلاء في كتابي أصول الدين عند أبي حنيفة ص ٦٢٦ وما بعدها.

(٣) فتح المغيث ٣/ ١٤٦.

(٤) التنكيل ١/ ٢٥٩-٢٦١.

وكان من أشد الناس تعذيبا للمخالفين وتحمسا للقول بخلق القرآن، أحمد ابن أبي دؤاد قاضي القضاة ومحمد بن أبي الليث قاضي مصر أيام المعتصم والواثق.

قال ابن قديد[(١)]: "ورد كتاب المعتصم على هارون بن عبد الله -قاضي مصر- بحمل الفقهاء في المحنة فاستعفى هارون من ذلك فكتب ابن أبي دؤاد إلى محمد ابن أبي الليث يأمره بالقيام في المحنة وذلك قبل ولايته القضاء، وكان رأسا في القيام بذلك فحمل نعيم بن حماد والبويطي وخشنام المحدث في جمع كثير سواهم"[(٢)].

وقال علي بن عمرو بن خالد: "لما استخلف الواثق ورد كتابه على محمد ابن أبي الليث بامتحان الناس أجمع، فلم يبق أحد من فقيه ولا محدث ولا مؤذن ولا معلم حتى أُخذ بالمحنة، فهرب كثير من الناس، وملئت السجون ممن أنكر المحنة، وأمر ابن أبي الليث بالاكتتاب على المساجد لا إله إلا الله رب القرآن المخلوق فكتب بذلك على المساجد فسطاط مصر، ومنع الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي من الجلوس في المساجد، وأمرهم ألا يقربوه"[(٣)].

واستمرت المحنة حتى تولى الخلافة المتوكل، فأظهر الله السنة وفرج عن الناس[(٤)].

---

(١) لعله علي بن الحسين بن خلف بن قديد المصري المتوفى ٣١٢هـ. انظر ترجمته في السير ١٤/ ٤٣٥، ٤٣٦.
(٢) رواه الكندي في كتاب الولاة والقضاة ص٤٤٧.
(٣) الولاة وكتاب القضاء ص٤٥١.
(٤) سير أعلام النبلاء ١١/ ٢٦٥.

قال الذهبي: "وفي سنة ٢٣٤هـ أظهر المتوكل[١] السنّة، وزجر عن القول بخلق القرآن، وكتب بذلك إلى الأمصار واستقدم المحدثين إلى سمراء وأجزل لهم صلاتهم ورووا أحاديث الرؤية والصفات"[٢].

وقال ابن الجوزي: "وفي سنة ٤٠٨هـ استتاب القادر[٣] بالله أمير المؤمنين فقهاء المعتزلة الحنفية فأظهروا الرجوع وتبرؤوا من الاعتزال ثم نهاهم عن الكلام والتدريس والمناظرة في الاعتزال والرفض والمقالات المخالفة للإسلام، وأخذ خطوطهم بذلك، وأنهم متى خالفوه حلّ بهم من النكال والعقوبة ما يتّعظ به أمثالهم"[٤].

وقد تقدم بيان موقف الإمام أبي حنيفة من المعتزلة، أما الصاحبان

---

(١) هو جعفر بن محمد بن هارون بن محمد القرشي البغدادي العباسي ولد سنة ٢٠٥هـ وبويع له بالخلافة سنة ٢٣٢هـ بعد موت أخيه الواثق بالله فأظهر السنة ونصر أهلها ومحا البدعة مات سنة ٢٤٧هـ مقتولا. تاريخ بغداد ٧/ ١٦٥-١٧٢. وانظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٠، وشذرات الذهب ٢/ ١١٤-١١٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٤.

(٣) هو أحمد بن إسحاق بن المقتدر جعفر بن المعتضد العباسي البغدادي قال عنه الخطيب:
"وكان من الستر والديانة وإدامة التهجد بالليل وكثرة البر والصدقات على صفة اشتهرت عنه وعرف بها عند كل أحد مع حسن المذهب وصحة الاعتقاد وكان صنف كتابا في الأصول ذكر فيه فضائل الصحابة على ترتيب مذهب أصحاب الحديث، وأورد في كتابه فضائل عمر بن عبد العزيز وإكفار المعتزلة والقائلين بخلق القرآن...".
توفي القادر في سنة ٤٢٢هـ. تاريخ بغداد ٤/ ٣٧، وانظر ترجمته في المنتظم ٧/ ١٦٠، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ١٢٧.

(٤) المنتظم ٧/ ٢٨٧.

فأبو يوسف كان يرمي المعتزلة بالزندقة(١)، وأما محمد بن الحسن فيوصي من صلّى خلف المعتزلي بإعادة صلاته(٢) و يرى أن المعتزلي لا تجوز الصلاة عليه(٣).

ثالثاً - الحنفية من الشيعة:

ذكر أبو المظفر الإسفراييني أن من أهل الرأي من تلبس بشيء من مقالات الروافض والقدرية، وإذا خاف سيوف أهل السنة نسب ما هو فيه إلى أبي حنيفة تستراً به(٤) وكذا قال العلامة اللكنوي، وذكر أن من فرق الحنفية الشيعة، ومن الحنفية الذين تلبسوا بعقيدة الشيعة الباطنية الحسن بن عبد الله بن سينا المعروف بالرئيس المتوفى سنة٤٢٨هـ فقد قال ابن الصلاح: "كان شيطانا من شياطين الإنس"(٥).

ومع هذا هو عند بعض كتّاب التراجم من الحنفية ولي من أولياء الله تعالى، صاحب كرامات مشهورة(٦)، ولم أقف على تعيين سواه من هذه الطائفة.

رابعاً - الحنفية من الزيدية:

هم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة ﷺ ولا يرونها في غيرهم، إلا أنهم جوّزوا إمامة

---

(١) الفرق بين الفرق ص١٥٦.
(٢) المرجع السابق ص١٥٦.
(٣) أصول الدين للبغدادي ص٣٤٢.
(٤) التبصير في الدين ١/ ١١٤.
(٥) فتاوى ابن الصلاح ١/ ٢٠٩.
(٦) انظر الجواهر المضية ٢/ ٦٣.

المفضول مع وجود الفاضل، لذا صححوا إمامة أبي بكر ﷺ، وكان زيد بن علي لا يتبرأ من الشيخين، فلما سمعت شيعة الكوفة هذه المقالة رفضوه فسميت رافضة[١].

وقد تتلمذ زيد بن علي هذا على واصل بن عطاء الغزّال إمام المعتزلة، وحكى المقبلي[٢] عن بعض الأشعرية أن الزيدية مقلدون للمعتزلة في الأصول، والحنفية في الفروع، ولكن علق على ذلك بقوله: "فليس موافقتهم للحنفية غالبة، بل ذلك في بعض أئمتهم"[٣].

لكن ذكر الشيخ أحمد عبد الأحد السرهندي الحنفي: "أن الزيدية في الفروع على مذهب أبي حنيفة وفي الأصول على مذهب المعتزلة"[٤].

أما الكوثري فقد ذكر أن مذهب زيد بن علي متفق في معظمه مع أبي حنيفة لاتحاد مصدر المذهبين[٥].

خامساً - الحنفية من المرجئة:

ومن الحنفية الذين تلبسوا بعقيدة المرجئة بشر بن غياث المريسي[٦]

---

(١) انظر مقالات الإسلاميين ص ٦٥.
(٢) العلم الشامخ ص ١٣.
(٣) المرجع السابق.
(٤) تائية أهل السنة ص ١٦ طبعة حسين حلمي بإستانبول تركيا.
(٥) مقالات الكوثري ص ١٢٣.
(٦) وجمع مع الإرجاء تعطيل صفات الرب أخذها عن جهم بن صفوان، وأخذ عنه ابن أبي دؤاد وجرد القول بخلق القرآن لذا كفره كثير من أئمة الإسلام وحكموا عليه بالزندقة وقد ذكر الإمام اللالكائي تكفيره عن ستة وعشرين إماما من أئمة السنة.
انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢/ ٣٨٢-٣٨٣. وانظر ترجمة بشر في تاريخ بغداد ٧/ ٥٦-٦٧، وفيات الأعيان ١/ ٢٧٧-٢٧٨، وسير أعلام النبلاء =

المتوفى سنة ٢٢٨هـ وإليه تنسب المريسية وقد عدّها بعض كتاب المقالات[١] من فرق المرجئة، قال عنه الإسفراييني: "منهم المريسية أصحاب بشر المريسي ومرجئة بغداد من أتباعه، وكان يتكلم بالفقه على مذهب أبي يوسف القاضي ولكنه خالفه بقوله إن القرآن مخلوق وكان مهجورا من الفريقين وهو الذي ناظر الشافعي رضي الله عنه في أيامه فلما عرف الشافعي أنه يوافق أهل السنة في مسألة والقدرية في مسألة قال له: نصفك مؤمن ونصفك كافر، وكان يقول: الإيمان هو التصديق بالقلب واللسان كما قاله ابن الراوندي، هذه فرق المرجئة المحضة الذين يتبرأون عن القول بالجبر والقدر"[٢].

ومنهم محمد بن كرام السجستاني[٣] المتوفى سنة ٢٥٥هـ وإليه تنسب فرق الكرامية وقد عدها بعض كتاب المقالات من المرجئة[٤].

قال عنه الذهبي: "المبتدع شيخ الكرامية، كان زاهدا عابدا ربانيا بعيد الصوت كثير الأصحاب..كان يقول: الإيمان هو نطق اللسان بالتوحيد مجردا عن عقد قلب وعمل جوارح، وقال خلق من الأتباع له عن الباري" جسمٌ لا كالأجسام...وكان الكرامية كثيرين بخراسان ولهم تصانيف ثم قلّوا وتلاشوا، نعوذ بالله من الأهواء"[٥].

= ١٠/ ١٩٩-٢٠٢، والجواهر المضية ١/ ٤٤٧، والفوائد البهية ص٥٤.

(١) انظر مقالات الأشعري ص١٤٠، والفرق بين الفرق ص١٩٢، والتبصير في الدين ص٦١.

(٢) التبصير في الدين ص ٦١.

(٣) جمع مع بدعة الإرجاء بدعة التجسيم وقد زعم أن الله تعالى له جسم له حد ونهاية. انظر الفرق بين الفرق ص٢١٧.

(٤) انظر مقالات الإسلاميين ١/ ٢٢٣.

(٥) سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٢٣.

ومنهم أبو منصور الماتريدي الحنفي المتوفى سنة ٣٢٣هـ وإليه تنسب فرقة الماتريدية.

هذه الفرق الخمس التي انتسبت إليها الحنفية ولا يعني هذا أن الحنفية لم يتلبسوا إلا بمقالات هذه الفرق المذكورة آنفا، بل الثابت أن من الحنفية من تلبس بمقالات فرق أخرى كالجهمية[١]، بل إن منهم من اعتنق مذهب الحلولية الاتحادية[٢] والرَزِيَّة كل الرزية أن من تلبس بشيء من هذه

---

(١) كأمثال أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي المتوفى سنة ١٩٩هـ فقد قال عنه الإمام أحمد: "لا ينبغي أن يروى عنه حكوا عنه أنه يقول الجنة والنار خلقتا فستفنيان وهذا كلام جهم.
انظر الضعفاء للعقيلي ١/ ٢٥٦، والميزان ١/ ٥٧٤، واللسان ٢/ ٣٣٤، ومحمد بن شجاع البلخي المتوفى سنة ٢٦٦هـ قال عنه المزي: "كان أحد الجهمية". وقال عنه ابن كثير:
"كان أحد عباد الزنادقة". وقال عنه الذهبي: "كان يقول: "عند أحمد بن حنبل كتب الزنادقة". وجاء من غير وجه أنه كان ينال من أحمد وأصحابه ويقول إيش قام به أحمد؟ وكان يقول: أصحاب أحمد يحتاجون أن يذبحوا. وكان يقول إنما أقول كلام الله كما أقول سماء الله وأرض الله، وأوصى وصية كان فيها: "لا يعطى من ثلثي إلا من قال القرآن مخلوق"، وكان ينال من الإمام الشافعي ويقول: من الشافعي؟ "إنما كان يصحب بربر المغني" ورجع عن مقالاته هذه لما احتضر، ولقد ادعى هذا الجهمي أن الزنادقة قد وضعوا اثني عشر ألفا من الحديث وروّجوها على رواة الحديث.
فتحدّاه الإمام عثمان بن سعيد الدارمي بوضع عشرة أحاديث فضلا عن اثني عشر ألف حديث. انظر تهذيب الكمال النسخة المصورة ٣/ ٢١١٠، والميزان ٣/ ٥٧٧- ٥٧٩، والمشتبه ص٨٩، وتهذيب التهذيب ٩/ ٢٢٠، ٢٢١، وتبصير المنتبه ١/ ١٦٨، وتاريخ بغداد ٥/ ٣٥١، والكشف الحثيث ص٣٧٩، ورد الدارمي على بشر المريسي ص١٥٠- ١٥١، والفوائد البهية ص١٧١.
(٢) ١- أمثال السيد الشريف الجرجاني ٨١٦هـ صاحب شرح المواقف. =

البدع فإنه ينسب ذلك إلى أبي حنيفة وهو بريء منها.

فقد نسب إليه الحنفية من المعتزلة بعضا من عقائدها[١]، وكذا المرجئة[٢] إرجاء مطلقا.

= ٢- والفناوي بدر الدين ملا حسن الشبلي "جلي" ابن محمد شاه الرومي ٨٨٦هـ.

٣- والجامي نور الدين عبد الرحمن ٨٩٨هـ.
صرح بأن هؤلاء أهل وحدة الوجود وأتباع ابن عربي المحقق ولي الدين في حاشيته على حاشية العصام على شرح التفتازاني على العقائد النسفية ص٢، والجامي يشهد عليه كتابه "الدرة الفاخرة".

٤- وهكذا لطف الله بن حسن التوقاني الرومي المقتول ٩٠٠هـ فقد ألف كتابا سماه "السبع الشداد". أوله: "حمدا لك يا من هو الموجود في كل مكان". انظر كشف الظنون ٢/ ٩٧٦، وهذا حلول صريح.

٥- وهكذا إسماعيل صفي بن مصطفى الجلوتي الإسلامبولي مؤلف روح البيان ١١٣٧هـ، على الطريقة الجلوتية الصوفية على غلوه في وحدة الوجود، صرح به الكوثري في مقالاته ص٤٨٣.

٦- وكذا ابن الفرس أبو اليسير محمد بن محمد بن خليل القاهري ٨٩٤هـ كان مع جلالته وإمامته في العلوم من الاتحادية قال البقاعي ٨٨٥هـ: "...فصار من رؤوس الاتحادية التابعين للحلاج وابن عربي وابن الفارض". انظر الضوء اللامع ٦/ ٢٢٠-٢٢١.

٧- ومنهم صدر الدين أبو الفتح محمد بن يوسف الدهلوي ٨٢٥هـ الاتحادي الخرافي الباطني، راجع نزهة الخواطر ٣/ ١٦٠، والأعلام ٧/ ١٥٤، والدعوة الإسلامية وتطورها في الهند ص٣٦٧، والثقافة الإسلامية في هند ص٢٣٤.

٨- محمد بن شجاع بن معز الدين اليحيوي الهندي الاتحادي ومن أعيان القرن الثالث عشر.
انظر نزهة الخواطر ٦/ ٣١٥، والثقافة الإسلامية في الهند ص٢٣٩.

(١) كإنكار العلو والاستواء والرؤية.

(٢) من ذلك قول الشهرستاني "ومن العجب أن غسان كان يحكي عن أبي حنيفة رحمه الله مثل مذهبه في الإيمان ويعده من المرجئة ولعله كذب كذلك عليه". انظر الملل والنحل ١/ ١٤١.

وقد حقق أهل العلم أن انتسابهم إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى منكر من القول وزور.

وقال ابن أبي العز رحمه الله: "ولا يلتفت إلى من أنكر ذلك - يعني علو الله تعالى على خلقه واستواءه على عرشه- ممن ينتسب إلى مذهب أبي حنيفة فقد انتسب إليه طوائف معتزلة وغيرهم مخالفون له في كثير من اعتقاداته، وقد ينتسب إلى مالك والشافعي وأحمد من يخالفهم في بعض اعتقاداتهم، وقصة أبي يوسف في استتابة بشر المريسي لما أنكر أن يكون الله - عز وجل - فوق العرش، مشهورة"(١).

وقال شيخ الإسلام: "وكذلك أهل المذاهب الأربعة وغيرها ولا سيما وقد تلبس ببعض المقالات الأصولية وخلط هذا بهذا، فالحنبلي والشافعي والمالكي يخلط بمذهب مالك والشافعي وأحمد شيئا من أصول الأشعرية والسالمية وغير ذلك، ويضيفه إلى مذهب مالك والشافعي وأحمد.

وكذلك الحنفي يخلط بمذهب أبي حنيفة شيئا من أصول المعتزلة والكرامية والكلابية ويضيفه إلى مذهب أبي حنيفة"(٢).

وقال أبو المظفر الإسفراييني: "قد نبغ من أحداث أهل الرأي من تلبّس بشيء من مقالات القدرية والروافض مقلدا فيها، وإذا خاف سيوف أهل السنة نسب ما هو فيه من عقائده الخبيثة إلى أبي حنيفة تستراً به، فلا يغرنّك ما ادعوا من نسبتها إليه فإن أبا حنيفة بريء منهم ومما نسبوه

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٠٢ ط دار البيان.
(٢) منهاج السنة ٥/ ٢٦١.

إليه"[١].

وقال شيخ الإسلام: "فما من إمام إلا وقد انتسب إليه أقوام وهو منهم بريء. فقد انتسب إلى مالك أناس، مالك بريء منهم، وانتسب إلى الشافعي أناس هو منهم بريء، وانتسب إلى أبي حنيفة أناس هو بريء منهم"[٢].

وبعد هذا العرض نصل إلى نتيجة واقعية وهي أن الحنيفة تلبس كثير منهم بعقائد فرق شتى، وجعلت كل فرقة تنسب عقيدتها إلى الإمام أبي حنيفة بخاصة وأهل السنة عامة، وكان بين هذه الفرق قدر مشترك من البدع كالتعطيل للصفات، والتحريف لنصوصها تحت ستار التنزيه، والتأويل والقول بالإرجاء، وكان بين هذه الفرق احتكاك لرابطة عقائدية فيما بينها في الجملة، ولاعتناقها المذهب الحنفي، فصار هذا كله سببا مهما في اضمحلال العقيدة الحنفية التي قررها الطحاوي في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه وصارت العقيدة الماتريدية تمثل عقيدة جمهور الحنفية منذ عهد بعيد إلى العصر الحاضر.

(١) التبصير في الدين ص ١١٤ تحقيق الكوثري.
(٢) العقود الدرية ص ١٥٧، وانظر مجموع الفتاوى ٣/ ١٥٨.

الوقفة الرابعة

وهي وجوب الأخذ بمذهب الإمام أبي حنيفة في أصول الدين، وذلك لمن انتسب لمذهبه في الفروع والأحكام.

وذلك لأنه قد ظهر الكثيرون قديما وحديثا ممن ينتسبون إلى مذهب الإمام أبي حنيفة في الفروع والأحكام الفقهية، لكنهم يخالفونه في مسائل أصول الدين، وأمور الاعتقاد.

وهؤلاء في الحقيقة ليسوا حنفية، بل الإمام أبو حنيفة بريء منهم، لأنهم خالفوه في أعظم المسائل والأمور، وهي مسائل أصول الدين وعقائده، فمن ذلك قول الشهرستاني: "ومن العجب أن غسّان كان يحكي عن أبي حنيفة رحمه الله مثل مذهبه في الإيمان، ويعدّه من المرجئة، ولعله كذب كذلك عليه"(١).

وقال أبو المظفر الاسفراييني: "وقد نبغ من أحداث أهل الرأي من تلبّس بشيء من مقالات القدرية والروافض مقلدا فيها، وإذا خاف سيوف أهل السنة نسبَ ما هو فيه من عقائده الخبيثة إلى أبي حنيفة تستّراً به، فلا يغرّنك ما ادّعوه من نسبتها إليه، فإن أبا حنيفة بريء منهم، ومما نسبوه إليه"(٢).

ولهذا يقول الإمام أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي في كتاب (الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول...): "ووجه ثالث لا بدّ من أن

---

(١) الملل والنحل ١/ ١٤١.

(٢) التبصير في الدين ص ١١٤.

نبين فيه فنقول: إن في النقل عن هؤلاء الأئمة إلزاما للحجة على من ينتحل مذهب إمام يخالفه في العقيدة، فإن أحدهما - لا محالة - يضلّل صاحبه أو يبدّعه، أو يكفّره، فانتحال مذهب مع مخالفته في العقيدة مستنكر - والله - شرعا وطبعا، فمن قال: أنا شافعي الشرع أشعري الاعتقاد، قلنا له: هذا من الأضداد، بل من الارتداد، إذ لم يكن الشافعي أشعري الاعتقاد، ومن قال: أنا حنبلي في الفروع معتزلي في الأصول، قلنا: قد ضللت إذاً عن سواء السبيل فيما تزعمه، إذ لم يكن أحمدُ معتزلي الدين والاجتهاد..."[(١)].

بل وقد بلغ الضلال ببعضهم أنهم لم يكتفوا بمجرد مخالفته في أمور الاعتقاد، بل حرّفوا كلامه، وادّعوا عليه ما لم يقل، وقد بدأ ذلك حتى في أيامه رَحِمَهُ اللهُ، فمن ذلك ما ذكره صاحب كتاب (قلائد عقود العقيان) من أن أبا حنيفة كتب إلى بعض الناس يقول: "وأما ما قيل لك بأني أزعم أن الرب تبارك وتعالى لا ينظر إليه أهل الجنة، سبحان الله العظيم، كيف تأتي بما لستُ من قائليه، والله تعالى يقول: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القِيَامَة: ٢٢-٢٣]، ولو قلتُ لا ينظرون لكنتُ بقول الله - عز وجل - من المكذّبين، ولكنك حرّفتَ عليّ قولي"[(٢)].

وخلاصة القول: إن من يخالف أبا حنيفة في أمور الاعتقاد لا يصحّ ولا يجوز له أن يقول: أنا على مذهب أبي حنيفة مهما وافقه في الفروع والأحكام، لأنه خالفه في أهم شيء، وهو مسائل أصول الدين.

---

(١) نقلاً عن: مجموع الفتاوى ٤/ ١٧٥.

(٢) قلائد عقود العقيان (ق/ ٩٧-ب).

❑ الوقفة الخامسة ❑

وهي تقرير أن أبا حنيفة رحمه الله لا يخالف الأئمة الثلاثة: مالكاً والشافعي وأحمد في مسائل أصول الدين، بل يوافقهم تماما -عدا مسألة الإيمان- وهم جميعا على اعتقاد الصحابة في مسائل أصول الدين.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : "ولكن من رحمة الله بعباده أن الأئمة الذين لهم في الأمة لسان صدق، كالأئمة الأربعة وغيرهم، كانوا ينكرون على أهل الكلام من الجهمية قولهم في القرآن والإيمان وصفات الرب، وكانوا متفقين على ما كان عليه السلف من أن الله يُرى في الآخرة، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق"[1].

وقال كذلك: "إن الأئمة المشهورين كلهم يثبتون الصفات لله تعالى، ويقولون إن القرآن كلام الله ليس بمخلوق، ويقولون إن الله يرى في الآخرة، وهذا مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان من أهل البيت وغيرهم، وهذا مذهب الأئمة المتبوعين مثل مالك بن أنس، والثوري، والليث بن سعد، والأوزاعي، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد"[2].

وسُئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن اعتقاد الشافعي فأجاب بقوله: "اعتقاد الشافعي رحمه الله، واعتقاد سلف الأمة،كمالك، والثوري، والأوزاعي، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه- هو اعتقاد المشايخ المقتدى بهم كالفضيل بن عياض، وأبي سليمان الداراني، وسهل بن عبد الله التستري، وغيرهم، فإنه ليس بين هؤلاء الأئمة نزاع في

---

(١) الإيمان ص ٣٥٠: دار الطباعة بجده.

(٢) منهاج السنة ٢/١٠٦.

أصول الدين، وكذلك أبو حنيفة رحمه الله فإن الاعتقاد الثابت عنه في التوحيد والقدر ونحو ذلك موافق لاعتقاد هؤلاء، واعتقاد هؤلاء هو ما كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وهو ما نطق به الكتاب والسنة"(١).

وهذا ما اختاره العلامة صديق حسن خان الهندي حيث قال: "فمذهبنا مذهب السلف، إثبات بلا تشبيه، وتنزيه بلا تعطيل، وهو مذهب أئمة الإسلام كمالك، والشافعي، والثوري، وابن المبارك، والإمام أحمد، وغيرهم، فإنه ليس بين هؤلاء الأئمة نزاع في أصول الدين، وكذلك أبو حنيفة رحمه الله فإن الاعتقاد الثابت عنه موافق لاعتقاد هؤلاء الذي نطق به الكتاب والسنة"(٢).

وخلاصة القول: إن أبا حنيفة رحمه الله كان على نفس اعتقاد الأئمة الثلاثة الآخرين، وقد كتبتُ في ذلك كتابا عنوانه: (اعتقاد الأئمة الأربعة) أوردتُ فيه أقوالهم في مسائل أصول الاعتقاد، وأصول الدين، وذلك لإثبات اتفاقهم على هذه الأمور، وليس المقام مقام تفصيل لأقوالهم.

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/٢٥٦.

(٢) قطف الثمر ص ٤٧.

أصول مذهب أهل السنة والجماعة
من خلال تقريرات علماء الحنفية.

جميع مسائل أصول الدين التي قررها أبو حنيفة رحمه الله عن أهل السنة هي مما استنبطه واقتبسه من الكتاب والسنة، وهذه الأصول لا تخالف العقل أبدا، لأن ما جاء في الكتاب والسنة الصحيحة لا يتنافى أبدا مع العقل الصريح، كما هو متقرر ومعلوم.

وها أنا ذا أسوق هذه المسائل والأصول، وذلك على النحو التالي، وبالله التوفيق:

❖ الأصل الأول: أنّ الكتاب والسنة هما مصدر التلقي، وأصل الاستدلال ولا سيما في مسائل الاعتقاد:

فالكتاب والسنة هما الأساس الأول عند الإمام أبي حنيفة وأصحابه، وذلك لأن نصوص الشرع هي العمدة والأصل وهي الطريق إلى معرفة الحق، ومن هنا يجب تقديمها على أي كائن مهما كان.

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله مقررا هذا الأصل: **"آخذ بكتاب الله، فإن لم أجد فبسنّة رسول الله ﷺ، فلما لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسول الله ﷺ أخذتُ بقول أصحابه"**(١).

وقال الإمام أبو يوسف رحمه الله: "من لم يعرف الحق بالقرآن والسنة فهو في الخصومة بالرأي عن معرفته أبعد"(٢).

وقال أيضًا: "كل ما أفتيت به فقد رجعت عنه إلا ما وافق الكتاب والسنة"(٣).

---

(١) الانتقاء ص ١٤٢.
(٢) النور اللامع ص ٧٥.
(٣) ذكره الذهبي في السير ٥/٥٤٦.

وقال الإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله: "اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على أن الإيمان بالقرآن وبالأحاديث الصحيحة التي جاءت بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب - عز وجل - . . "[١].

وقال أيضا: "نؤمن بالله، وبما جاء من عند الله تعالى على ما أراد الله، وعلى ما أراد به رسوله ﷺ، ولا نشتغل بكيفية مراد الله تعالى، وبما جاء من عند رسول الله ﷺ "[٢].

وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله في عقيدته التي كتبها على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني، ما نصه: "ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستلام(يقصد التسليم لنصوص الوحيين)، فمن رام علم ما حظر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد وصافي المعرفة وصحيح الإيمان"[٣].

وقال أيضا في هذا الصدد: "ولا نصدّق كاهنا ولا عرّافا، ولا من يدّعي شيئا يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة"[٤].

وقال الإمام أبو اليسر البزدوي رحمه الله : "والاحتجاج أولاً بكتاب الله

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٢/ ٤٣٢-٤٣٣) من طريق سليمان ابن داود بن طلحة عن عبد الله بن أبي حنيفة الدوسي، وأورده شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى(٤/ ٤-٥)، والذهبي في العلو(ص ١١٣)، وقد قال شيخ الإسلام بأنه صح ثبوته عن الحسن.

(٢) نقلاً عن بحر الكلام لأبي المعين النسفي ص ٢٦.

(٣) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٢٧.

(٤) المرجع السابق ص ٦٠.

تعالى، ثم بسنة رسوله، ثم بالإجماع"[١].

وقد عقد الإمام **أبو نصر عبيد الله السجزي** رحمه الله في رسالته إلى أهل زبيد فصلاً بعنوان: (إقامة البرهان على أن الحجة القاطعة هي التي يرد بها السمع لا غير، وأن العقل آلة للتمييز، فحسب).

ثم استدل لذلك ببعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وآثار السلف وإجماع الأمة[٢].

وقد سلك هذا المسلك **الإمام ابن أبي العز الحنفي** رحمه الله في شرحه على العقيدة الطحاوية، ولذا صار مرجعا لعقيدة أهل السنة والجماعة، ومما قاله في تقرير هذا الأصل: "بل الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقله، ويعرف برهانه، ودليله القطعي والخبري والسمعي..."[٣].

وقال أيضا: "ومن يتكلم برأيه وما يظنه دين الله، ولم يتلقَّ ذلك من الكتاب فهو مأثوم وإن أصاب"[٤].

وقال العلامة الملا علي القاري رحمه الله: "عليك بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، وبالاجتناب من طريق أرباب الهوى وأصحاب البدعة، لتكون من الفرقة الناجية السالكة طريق المتابعة على وجه الاستقامة.."[٥].

وقال الشيخ محمد طاهر الفنجفيري رحمه الله: "فالكتاب والسنة منبعا

(١) معرفة الحجج الشرعية ص ٥٠.
(٢) رسالة السجزي إلى أهل زبيد ص ٩١.
(٣) شرح العقيدة الطحاوية ص ١٧٤.
(٤) المرجع السابق ص ١٦١.
(٥) مرقاة المفاتيح ١/ ١٠.

الخير ولا عصمة ولا نجاة إلا لمن تمسك بهما واعتصم بحبلهما، وهما الفرقان الواضح بين الحق والباطل، والأصلان اللذان لا عدول عنهما، وفي السنة بيان وتفصيل، ومبينة عن الله معنى ما أراد"(١).

ومن هنا فلا يوجد في كلام أبي حنيفة رحمه الله أو أحد أصحابه أن أي آية من كتاب الله قد عارضتها العقول، أو أن شيئا مما جاء به النبي ﷺ عارضه المعقول، بل لا نجد في كلامهم أن الأدلة العقلية قاطعة لا تقبل التأويل، ومقدمة على الأدلة السمعية، لأن ظواهر نصوص الشرع ظنية غير قطعية.

كما أن أحدا منهم لم يقل إن أخبار الآحاد الصحيحة لا تثبت بها العقيدة، بل يظهر من صنيع الإمام أبي حنيفة الاستدلال بخبر الآحاد في جوانب من العقيدة كاستدلاله على علو الله على خلقه بحديث الجارية(٢) وحديث جبريل المشهور.

ولا شك أن علو الله - عز وجل - على خلقه ثابتة بآيات قرآنية كثيرة، وأحاديث متواترة(٣) وعدول الإمام عن تلك الآيات القرآنية والأحاديث المتواترة لأكبر دليل على أنه يأخذ بأخبار الآحاد، ويستدل بها في أبواب العقيدة.

---

(١) أصول السنة ص ٢٣.

(٢) حديث الجارية كما أخرجه مسلم في صحيحه(٥/ ١٩٠ برقم (٥٣٧) أن رجلا أتى إلى النبي ﷺ بأمة سوداء، فقال: وجب عليّ عتق رقبة، أفتجزئ هذه؟ فقال لها النبي ﷺ أمؤمنة أنت؟ فقالت: نعم، فقال: أين الله؟ فأشارت إلى السماء، فقال: أعتقها، فإنها مؤمنة".

(٣) كما نص على ذلك شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ٥/ ١٥.

كما قرر الإمام أبو حنيفة رحمه الله أيضا هذا الأصل - أعني عدم التفريق بين السنة المتواترة والآحادية - بوضع قاعدة عظيمة جليلة حذّر فيها عن ردّ السنة دون أن يفرِّق بين متواترها وآحادها، فقال: "إذا صح الحديث فهو مذهبي"[(١)] فهو واضح في عدم تفريقه بين المتواتر والآحاد في الاستدلال.

وقال أيضا: "لو لا السنة ما فهم أحدٌ منا القرآن"[(٢)]، وقال ذلك لرجل من أهل الكوفة حيث دخل عليه والحديث يُقرأ عند الإمام، فقال الرجل: دعونا من هذه الأحاديث، فزجره الإمام أشد الزجر ثم قال له هذه المقولة.

وقد استنار بهذه القاعدة العظيمة المتبعون للإمام في العقيدة والأحكام.

فمنهم الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله حيث قال: "وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا"[(٣)].

ومنهم الإمام أبو نصر عبيد الله بن سعيد السجزي (٤٤٤هـ) حيث قال: "ومعلوم أن من قال في نفسه قولا وزعم أنه مقتضى عقله، وأن الحديث المخالف له لا ينبغي أن يلتفت إليه بكونه من أخبار الآحاد، وهي لا توجب علما، وعقله موجب للعلم، يستحق أن يسمّى محدِثا مبتدعا مخالفا"[(٤)].

ومنهم الإمام ابن أبي العز الحنفي حيث أكد على وجوب العمل بأخبار الآحاد، وشنّع على من قال بعدم حجيتها ولا سيما في الاعتقاد،

(١) نقله ابن عابدين في حاشيته ١/٣٥٨.
(٢) الانتقاء لابن عبد البر ص ١٤٥.
(٣) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٢٦-٢٧.
(٤) رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٠١.

فقال ما نصّه: "وكان رسول الله ﷺ يرسل رسله آحادا، ويرسل كتبه مع الآحاد، ولم يكن المرسل إليهم يقولون: لا نقبله لأنه خبر واحد"(١)، ثم مثل رحمه الله لذلك بأمثلة عديدة متنوعة(٢).

وقال رحمه الله مشنّعاً على من قدّم عقله أو آراء الرجال على السنة: "فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن نعارضه بخيال باطل نسمّيه معقولاً، أو نحمله شبهة أو شكاً، أو نقدّم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فنوحّده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما نوحّد المرسِل بالعبادة والخضوع والذلّ والإنابة والتوكل، فهما توحيدان لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما: توحيد المرسِل، وتوحيد متابعة الرسول، فلا نحاكم إلى غيره، ولا نرضى بحكم غيره، ولا نوقف تنفيذ أمره وتصديق خبره على عرضه على قول شيخه وإمامه وذوي مذهبه وطائفته ومن يعظمه، فإن أذِنوا له نفذه وقبل خبره، وإلا فإن طلب السلام فوضه إليهم وأعرض عن أمره وخبره، وإلا حرّفه عن مواضعه، وسمّى تحريفه تأويلاً وحملاً، فقال: نؤوله ونحمله، فلأن يلقى العبدُ ربَّه بكل ذنب ما خلا الإشراك بالله خير له من أن يلقاه بهذه الحال، بل إذا بلّغه الحديث الصحيح يعدّ نفسه كأنه سمعه من رسول الله ﷺ، فهل يسوّغ أن يؤخر قبوله والعمل به حتى يعرضه على رأي فلان وكلامه ومذهبه؟!"(٣)

وقال **الملا علي القاري** -بعد أن ذكر حجية القرآن الكريم- ما نص كلامه: "وكذا السنة تأتي مبينة ومقررة لِما دل عليه القرآن، فلم يحوجنا

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٠٠.
(٢) االمرجع السابق ٤٠٠ وما بعدها.
(٣) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٥٢.

ربنا سبحانه وتعالى إلى رأي فلان، وذوق فلان، ووجد فلان، في أصول ديننا، ولذا نجد من خالف الكتاب والسنة مختلفين مضطربين، بل قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فلا نحتاج في تكميله إلى أمر خارج عن الكتاب والسنة، كما قال: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١]، وقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، وإلى هذا المعنى أشار الطحاوي بقوله في أول عقيدته: لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلِم في دينه إلا من سلّم لله - عز وجل - ورسوله"(١).

وقال العلامة ولي الله الدهلوي رحمه الله: "الأصل: أن يعمل بكل حديث إلا أن يمتنع العمل بالجميع للتناقض، وأنه ليس في الحقيقة اختلاف ولكن في نظرنا فقط"(٢).

وبوّب الشيخ محمد طاهر الفنجفيري رحمه الله باباً بعنوان: (باب التحذير من مخالفة السنة - سواء كانت متواترة أو آحادية - والنكير على البدعة) وذكر تحته آيات وأحاديث وآثارا وأقوال السلف تدل على ذلك(٣).

فهذه الأقوال السالفة الذكر عن جمع من علماء الحنفية المعتبرين في فترات زمنية مختلفة تؤكد لنا وجوب الأخذ بالكتاب والسنة من جهة، وعدم التفريق بين السنة المتواترة من جهة والسنة الأحادية من جهة أخرى، وكفى بذلك حجة على من قال بخلافه.

---

(١) شرح الفقه الأكبر ص ٤٠.

(٢) حجة الله البالغة ١/ ٣٩٧.

(٣) أصول السنة ص ٢٦.

❖ **الأصل الثاني: تقرير مسائل أصول الإيمان، وهي الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره.**

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: "أصل التوحيد، وما يصحّ الاعتقاد عليه، يجب أن يقول: آمنت بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والقدر خيره وشره من الله تعالى"[١].

وقد دل على هذا حديث جبريل المشهور، ومما جاء فيه: ما الإيمان، قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره"[٢].

• **فأما الإيمان بالله تعالى** فإنه يشمل الإيمان بألوهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته فهو الأصل الأصيل والركن الأعظم التي تبنى عليه الأمور، ولذلك فإن هذا الأمر هو مضمون القرآن الكريم، وفي ذلك **قال ابن العز الحنفي ونقل عنه الملا علي القاري**: "غالب سور القرآن وآياته متضمنة لنوعي التوحيد[٣] بل كل سورة في القرآن، فالقرآن إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته وهو التوحيد العلمي الخبري، وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له وخلع ما يعبد من دونه فهو التوحيد الإرادي الطلبي، وإما أمر ونهي وإلزام بطاعته فذلك من حقوق التوحيد ومكملاته، وإما خبر عن إكرامه لأهل توحيده وما فعل بهم في الدنيا وما يكرمهم به في الآخرة فهو جزاء توحيده، وإما خبر عن أهل الشرك وما فعل بهم في

(١) الفقه الأكبر ص ٩.
(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه برقم(١).
(٣) يقصد بنوعي التوحيد: توحيد الطلب والقصد -أي توحيد الألوهية-، وتوحيد المعرفة والإثبات -أي توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات.

الدنيا من النكال وما يحل بهم في العقبى من العذاب فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد"(١).

والإيمان بالله تعالى هو أصل التوحيد ولذلك كان هذا الأمر هو أول دعوة الرسل عليهم الصلاة والسلام، وفي ذلك **قال ابن أبي العز الحنفي**: "اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله -عز وجل- قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩].

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٦٥].

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف: ٧٣].

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف: ٨٥]

﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النّحل: ٣٦].

﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقال رسول الله ﷺ: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله"(٢)، ولهذا كان الصحيح أن أول واجب يجب على المكلف: شهادة أن لا إله إلا الله..."(٣).

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٨٩، وشرح الفقه الأكبر للقاري ص ٣٩.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، برقم (١٢٨).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٧٦-٧٧.

والتوحيد ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

توحيد الألوهية، وتوحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات.

وقد دل على هذا التقسيم نصوص كثيرة وأقوال أهل العلم المعتبرين.

ومن النصوص التي دلت على هذا التقسيم قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾ [الفاتحة: ٢]، وقوله سبحانه: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥]، وغير ذلك من النصوص.

ومن أقوال أهل العلم المتقدمين الدالة على هذا التقسيم قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله: "والله يدعى من أعلى لا من أسفل، لأن الأسفل ليس من وصف الربوبية والألوهية في شيء"(١).

وقول الإمام أبي عبد الله بن بطة العكبري المتوفى سنة(٣٨٧هـ) حيث قال رحمه الله ما نصه: "...وذلك أن أصل الإيمان بالله الذي يجب على الخلق اعتقاده في إثبات الإيمان به ثلاثة أشياء:

أحدها: أن يعتقد العبد ربانيته ليكون بذلك مباينا لمذهب أهل التعطيل الذين لا يثبتون صانعا.

والثاني: أن يعتقد وحدانيته ليكون مباينا بذلك مذاهب أهل الشرك الذين أقروا بالصانع وأشركوا معه في العبادة غيره.

والثالث: أن يعتقده موصوفا بالصفات التي لا يجوز إلا أن يكون موصوفا بها من العلم والقدرة والحكمة وسائر ما وصف به نفسه في كتابه.

---

(١) الفقه الأكبر بشرح الخميّس ص ١٣٥.

إذ قد علمنا أن كثيرا ممن يقر به ويوحده بالقول المطلق قد يلحد في صفاته فيكون إلحاده في صفاته قادحا في توحيده.

ولأنا نجد الله تعالى قد خاطب عباده بدعائهم إلى اعتقاد كل واحدة من هذه الثلاث والإيمان بها..."[١].

فأما القسم الأول: وهو توحيد الألوهية، أو توحيد العبادة:[٢] فهو إفراد الله وحده بالعبادة لا شريك له[٣]، وهو مقتضى لا إله إلا الله، وهذا التوحيد الذي وقعت الخصومة فيه بين الرسل وأتباعهم، وهو الغاية من خلق الثقلين الجن والإنس، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦]، وبه افترق الخلق إلى شقي وسعيد، وبه قام سوق الجنة والنار.

ومن أهميته أيضا: أن الشارع الحكيم احتاط لهذا التوحيد أعظم الحيطة عن كل قول وفعل وقصد يكون شركا أو وسيلة إلى الشرك، كالتوسل، والرياء، والحلف بغير الله، والطيرة، والبناء على القبور، أو العكوف عندها.

وقد أبرز كثير من علماء الحنفية في مؤلفاتهم هذا الأمر العظيم، ولكن سأكتفي بإيراد نماذج منها من باب إعطاء القارئ فكرة عن عظيم عنايتهم بهذا الجانب العظيم، ومن ذلك:

أولا: نماذج عن مؤلفاتهم في هذا الشأن.

---

(١) الإبانة لابن بطة (٦٩٣-٦٩٤) من النسخة الخطية.

(٢) يسمى توحيد الألوهية باعتبار نسبته إلى الله تعالى، ويسمى توحيد العبادة باعتبار نسبته إلى العبد.

(٣) انظر شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٧٧.

ثانيا: نماذج عن أقوالهم في تقرير توحيد الألوهية ونهيهم عن الشرك ووسائله.

أولاً: ذكر نماذج من مؤلفاتهم للدلالة على عظيم عنايتهم بتوحيد الألوهية:

فمنها: **الكتب المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة** رَحِمَهُ اللَّهُ حيث إنها تشتمل على نصوص كثيرة حول هذا الشأن.

ومنها: **العقيدة الطحاوية للإمام الطحاوي، وكذلك شروحاتها ومن أنفسها شرح ابن أبي العز الحنفي** رَحِمَهُ اللَّهُ، حيث إن هذا الكتاب وشروحاته أولى أهمية عظيمة بتقرير توحيد الألوهية والتحذير عما يناقضه أو يخل به.

ومنها: **زيارة القبور الشرعية والشركية للإمام محي الدين البركوي المتوفى سنة (٩٨١هـ)** حيث إنه بين بالتفصيل أهمية التوحيد وخطر الشرك والوسائل المفضية إليه، وتكلم بالتفصيل عن مسائل متعددة تتعلق بهذا الشأن: كمسألة الزيارة الشرعية والشركية للقبور، والنهي عن الغلو في أهل القبور، والنهي عن السفر لأجل القبور، وعدم اتخاذ القبور أعيادا ومساجد، وتحريم قراءة القرآن عند القبور، والنهي عن الاستشفاع بالأموات، والنهي عن التوسل البدعي والشركي، ومسألة تحريم دعاء غير الله . . . وغير ذلك مما هو من صميم توحيد الألوهية، أو من نقيضه.

ومنها: **سيف الله على من كذب على أولياء الله لصنع الله الحلبي المكي الحنفي** .والكتاب تحدث عن توحيد الألوهية وبعض المسائل المتعلقة به، كما تحدث عن بيان خطورة الشرك ونماذج من وسائله المفضية إليه.

ومنها: **غاية الأماني في الرد على النبهاني للألوسي الحفيد.**

ومنها: تقوية الإيمان للشاه إسماعيل الدهلوي، وهو من أشمل الكتب وأنفعها كما سيأتي النقل عنه مستفيضا.

وغيرها من المؤلفات العظيمة النافعة في تقرير توحيد الألوهية والذب عنه، وتحريم الشرك وبيان خطورته والتحذير منه.

❖ ثانياً: نماذج من أقوال علماء الحنفية في تقرير توحيد الألوهية والتحذير من الشرك ووسائله، ومن تلك الأقوال ما يلي:

قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله حيث قال: "والله واحد لا شريك له، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد.."[١].

وقال رحمه الله عن التوسل بالألفاظ البدعية المحرمة التي تكون وسيلة إلى الشرك، ما نصه: "يُكره[٢] أن يقول الداعي: أسألك بحق فلان أو بحق أنبيائك ورسلك وبحق البيت الحرام والمشعر الحرام"[٣].

وقال أيضا: "لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به، وأكره أن يقول بمعاقد العز من عرشك[٤]، أو بحق خلقك"[٥].

---

(١) الفقه الأكبر ص ١٤.

(٢) لا شك أن الكراهة هنا هي كراهة تحريم كما هو منهج متبع في كلام كثير من المتقدمين، وقد أشار إلى ذلك الإمام محي الدين البركوي في كتابه(الزيارة الشرعية والشركية)، وفي التنزيل العزيز: بعد أن ذكر جملة من المحرمات: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ۝٣٨﴾ [الإسراء: ٣٨]، أي محرما.

(٣) شرح الطحاوية ص ٢٣٤، وإتحاف السادة المتقين ٢/ ٢٨٥.

(٤) كره الإمام أبو حنيفة ومحمد بن الحسن أن يقول الرجل في دعائه: "اللهم إني أسألك العز من عرشك" لعدم وجود النص في الإذن به، وأما أبو يوسف فقد جوزه لوقوفه على نص من السنة، وفيه أن النبي ﷺ كان من دعائه: "اللهم إني أسألك العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك" .. وهذا الحديث أخرجه البيهقي في كتاب الدعوات الكبيرة، كما في البناية ٩/ ٣٨٢، ونصب الراية (٤/ ٢٧٢)، وفي إسناده ثلاثة أمور قادحة:

١- عدم سماع داود بن أبي عاصم من ابن مسعود.

٢- وفيه عبد الملك بن جريج وهو مدلس ويرسل.

٣- وفيه عمر بن هارون وهو متهم بالكذب، ولذلك قال ابن الجوزي كما في البناية (٩/ ٣٨٢): (هذا حديث موضوع بلا شك وإسناده محبط كما ترى).

(٥) انظر تهذيب التهذيب ٣/ ١٨٩.

وقال الإمام الطحاوي رحمه الله في عقيدته التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن، ما نصه: "نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله، إن الله واحد لا شريك له ولا شيء مثله.."(١).

وقال العلامة ابن أبي العز الحنفي في شرح قول الطحاوي السابق، ما مختصره: اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله -عز وجل- قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦].

وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وغير ذلك من الآيات، ولهذا كان الصحيح أن أول واجب على المكلف: شهادة أن لا إله إلا الله لا النظر، ولا القصد إلى النظر، ولا الشك كما هي أقوال أرباب الكلام المذموم، بل أئمة السلف كلهم متفقون على أن أول ما يؤمر به العبد: الشهادتان، فالتوحيد أول ما يدخل به في الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا..."(٢).

وقال رحمه الله مشنّعاً على أهل الكلام الذين أتعبوا أنفسهم بتقرير توحيد الربوبية الذي أقر به بنو آدم كلهم، ثم زعموا أن هذا التوحيد هو الذي دعت إليه الرسل، فقال رحمه الله راداً عليهم: "وليس الأمر كذلك، بل التوحيد الذي دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب هو توحيد الألوهية المتضمن توحيد الربوبية، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، فإن

(١) العقيدة الطحاوية بشرح بن أبي العز ١/ ٧٥.
(٢) شرح الطحاوية ١/ ٧٥-٧٧.

المشركين من العرب كانوا يقرون بتوحيد الربوبية، وأن خالق السماوات والأرض واحد ... فعلم أن التوحيد المطلوب هو توحيد الألوهية الذي يتضمن توحيد الربوبية ... والقرآن مملوء من تقرير هذا التوحيد وبيانه وضرب الأمثال له..."(١).

وقال **الشيخ محي الدين البركوي الحنفي** مبيناً أن الشرك أعظم مكائد إبليس وموضحا كيف وقع فيه بنو آدم فيه وأن فتنة القبور هي أم الشرور في الوقوع في الشرك، ما نص كلامه: "ومن أعظم مكائد إبليس التي كاد بها أكثر الناس وما نجا منها إلا من لم يرد الله تعالى فتنته: ما أوحاه قديما وحديثا إلى حزبه وأوليائه من الفتنة بالقبور، حتى آل الأمر فيها إلى أن عُبد أربابها من دون الله تعالى، وعبدت قبورهم واتخذت أوثانا، وبنيت عليها الهياكل وصورت صور أربابها فيها، ثم جعلت تلك الصور أجسادا لها ظل ثم جعلت أصناما وعبدت مع الله تعالى، وكان ابتداء هذا الداء العظيم في قوم نوح عليه السلام، كما أخبر سبحانه وتعالى عنهم حيث قال: ﴿قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا ﴿٢١﴾ وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا ﴿٢٢﴾ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح: ٢١-٢٣].

وقال ابن عباس وغيره من السلف: كان هؤلاء قوما صالحين في قوم نوح عليه السلام، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم ثم طال عليه الأمد فعبدوهم، وكان هذا مبدأ عبادة الأصنام.

فهؤلاء جمعوا بين الفتنتين: فتنة القبور وفتنة التماثيل، وهما الفتنتان اللتان أشار إليهما رسول الله ﷺ في حديث عائشة رضي الله عنها المتفق على

---

(١) شرح الطحاوية ١/ ٨٠-٨٧.

صحته: أن أم سلمة ذكرت لرسول الله ﷺ كنيسة رأتها بأرض الحبشة، وذكرت له ما رأت فيها من الصور، فقال رسول الله ﷺ: "أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح أو الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله تعالى"(١).

وقال أيضا: "فلما كان مبدأ عبادة الأصنام ومنشؤها من فتنة القبور، نهى رسول الله ﷺ أمته عن الافتتان بها بوجوه كثيرة:

منها: أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن اتخاذها مساجد(٢)، كما ثبت في صحيح مسلم عن جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ قبل أن يموت بخمس يقول: "ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك"(٣).

وعن عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام قال في مرضه الذي لم يقم منه: "لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد" يحذر ما صنعوا، قالت: ولو لا ذلك لأبرز قبره عليه السلام، لكن خشي أن يتخذ مسجدا(٤).

---

(١) زيارة القبور الشرعية والشركية ص ٨-٩، والحديث أخرجه البخاري، في كتاب الصلاة - باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية ١/ ١٥٥.

(٢) انظر كلام الحنفية للاستزادة في: تبيين الحقائق ١/ ٢٦٤، وروح المعاني ١٥/ ٢٣٧، والمرقاة في شرح المشكاة ٢/ ٢٢، والكواكب الدراري ١/ ٣١٦، والمجالس الأربعة ص ١٣.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد ١/ ٣٧٧.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد برقم (١١٨٧).

ومنها: أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن إيقاد السرج على القبور(١)، لقوله - عليه الصلاة والسلام - : "لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج"(٢).

فكل ما لعن عليه رسول الله ﷺ فهو من الكبائر، وقد صرح الفقهاء بتحريمه.

ومنها: أنه ﷺ نهى عن تجصيص القبور والبناء عليها(٣)، لقوله ﷺ في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه: نهى رسول الله ﷺ أن يبنى على القبر ... أو يجصّص"(٤).

ومنها: أنه ﷺ نهى عن الكتابة عليها، كما في جاء في إحدى روايات حديث جابر رضي الله عنه المتقدم: نهى رسول الله ﷺ أن يبنى على القبر ... أو يجصّص، أو يكتب عليه(٥).

ومنها: أنه ﷺ نهى عن الزيادة عليها من غير ترابها، للحديث

---

(١) انظر كلام الحنفية للاستزادة في: الكواكب الدراري ١/ ٣١٧، والإبداع ص ١٨٩، والمجالس الأربعة ص ١٣.

(٢) أخرجه أبو داود في السنن برقم (٢٠٤٣)، والترمذي في السنن برقم (٣٢٠)، وضعفه الألباني في الضعيفة برقم(٢٢٥)، وهو محتمل للتحسين لكثرة الشواهد له مساعدا لفظ (السرج) كما ذكره الألباني في الإرواء برقم (٧٦١)، وأما لفظ "لعن الله زوارات القبور ... " فهو صحيح مروي عن جماعة من الصحابة.

(٣) وانظر كلام الحنفية للمزيد في: بدائع الصنائع ١/ ٣٢٠، وتحفة الفقهاء ٢/ ٢٥٦، والمتانة ص ٢٠١، وفتح الملهم ٢/ ١٢١-١٢٢، ومعارف السنن ٣/ ٣٠٥، وحاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٣٣٥، وحاشية ابن عابدين ٢/ ٢٣٧، والفتاوى الهندية ١/ ١٩٤، والبحر الرائق ٢/ ١٩٤، والمبسوط ٢/ ٦٢، والإبداع ص ١٩٧.

(٤) أخرجه أبو داود في السنن برقم (٢٠٢٧) وصححه الألباني كما في الإرواء (٧٥٧).

(٥) المرجع السابق.

المتقدم: "نهى رسول الله ﷺ أن يبنى على القبر، أو يزاد عليه، أو يجصّص..".

ومنها: أنه ﷺ نهى عن اتخاذها أعيادا(١) فقال: "لا تجعلوا بيوتكم قبورا، ولا تجعلوا قبري عيدا، وصلوا عليّ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم"(٢).

ومنها: أنه ﷺ نهى عن شد الرحال إليها(٣) لقوله: "لا تشدوا الرحال إلا ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى"(٤).

فدل على تحريم شد الرحال إلى غير هذه المساجد الثلاثة، ويتأكد ذلك في شد الرحال إلى القبور.

ومنها: أنه ﷺ نهى عن الصلاة عندها(٥)، كما روى مسلم في صحيحه عن أبي مرثد الغنوي: أنه عليه الصلاة والسلام قال: "لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها"(٦).

---

(١) انظر كلام الحنفية في الإبداع ص ١٨٥.
(٢) أخرجه أبو داود في السنن برقم (٢٠٤٢) وصححه الألباني كما في طبعة الشيخ مشهور حسن.
(٣) انظر لمعرفة قول الحنفية في النهي عن شد الرحال إلى غير هذه المساجد الثلاثة: حجة الله البالغة ١/ ١٩٢-١٩٣.
(٤) أخرجه أبو داود في السنن برقم (٢٠٣٣) وصححه الألباني كما في طبعة الشيخ مشهور حسن.
(٥) انظر كلام الحنفية للاستزادة في: روح المعاني ٦/ ١٢٥، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ١/ ٣١٣.
(٦) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٢٤٧).

والأحاديث في النهي عن ذلك والتغليظ فيه كثيرة، وذلك لأن تخصيص القبور بالصلاة عندها يشبه تعظيم الأصنام بالسجود لها والتقرب إليها ... "(١)

وقال الشيخ **علاء الدين الحصفكي** (مفتى الحنفية بدمشق) المتوفى (١٠٨٨هـ) فيمن نذر لغير الله: "واعلم أن الذي يقع للأموات من أكثر العوام، وما يؤخذ من الدراهم للشمع والزيت ونحوهما إلى ضرائح الاولياء الكرام تقربا إليهم، هو بالإجماع باطل وحرام"(٢).

قال **ابن عابدين** شارحاً هذا النص: قوله: "**تقرّباً**، كأن يقول: يا سيدي فلان، إن ردّ غائبي، أو عوفي مريضي، أو قضيت حاجتي، فلك من الذهب، أو الفضة، أو من الطعام، أو من الشمع والزيت.

وكذا قوله "**باطل وحرام**" لوجوه منها:

أنه نذر لمخلوق والنذر لا يجوز، لأنه عبادة، والعبادة لا تكون لمخلوق، ومنها: أن المنذور له ميت، والميت لا يملك ... "(٣).

وقال **المفسر أبو الثناء الألوسي** واصفاً حال المستغيثين بغير الله، وتعلقهم الشديد بالأموات حيث صرفوا لهم أنواعا من الطاعات، كالنذر وغيره:

"وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥۖ﴾ [الحج: ٧٣]، إشارة إلى ذم الغالين في أولياء الله -تعالى-

---

(١) زيارة القبور الشرعية والشركية ص ٩-١٢.
(٢) الدر المختار مع رد المحتار ٢/ ٤٣٩.
(٣) رد المحتار على الدر المختار(حاشية ابن عابدين) ٢/ ٤٤٩-٤٤٠.

، وينذرون لهم النذور، والعقلاء منهم يقولون إنهم وسائلنا إلى الله تعالى، وإنما ننذر لله - عز وجل - ونجعل ثوابه للولي، ولا يخفى أنهم في دعواهم الأولى أشبه الناس بعبدة الأصنام القائلين: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزُّمَر: ٣][١].

وقال أيضًا: "ولقد رأيت من يبيح ما يفعله الجهلة في قبور الصالحين، من إشرافها وبنائها بالحجر والآجر، وتعليق القناديل عليها، والصلاة إليها، والطواف بها، واستلامها والاجتماع عندها في أوقات مخصوصة إلى غير ذلك ... وكل ذلك محادة لله تعالى ورسوله ﷺ، وإبداع دين لم يأذن به الله - عز وجل - ... ويكفيك في معرفة الحق تتبع ما صنع أصحاب النبي ﷺ في قبره عليه الصلاة والسلام، وهو أفضل قبر على وجه الأرض ... "فتتبع ذاك وتأمل ما هنا وما هناك، والله سبحانه وتعالى يتولى هداك"[٢].

وقال محمد بن يحيى الكاندهلوي الحنفي المتوفى (١٣٣٤هـ) : "وأما اتخاذ المساجد عليها - أي على القبور - فلما فيه من الشبه باليهود باتخاذهم مساجد على قبور أنبيائهم وكبرائهم، ولما فيه من تعظيم الميت، وشُبّه بعبدة الأصنام" ... وإما اتخاذ السرج عليها فمع ما فيه من إسراف في المال، ففيه تشبه باليهود، فإنهم كانوا يسرجون المصابيح على قبور كبرائهم، وتعظيم للقبور وانشغال بما لا يغنيه .. "[٣].

وقال الإمام ولي الله الدهلوي: "وإذا كنت أيها القارئ تتوقف بصحة

---

(١) روح المعاني ١٧/ ٢١٢-٢١٣.
(٢) المرجع السابق ١٥/ ٢٣٩-٢٤٠.
(٣) الكواكب الدراري ١/ ٣١٦-٣١٧.

ما يقال عن عقائد المشركين وأعمالهم، فانظر إلى الخرفين في هذا العصر، لا سيما من يقطنون منهم بأطراف دار الإسلام، ما هي تصوراتهم عن "الولاية" فرغم أنهم لا يعترفون بولاية الأولياء المتقدمين، يرون وجود الأولياء في عصرنا هذا من المستحيلات، ويؤمّون القبور والعتبات، وقد ابتلوا بأنواع من الشرك والبدع والخرافات، وتمكن منهم التحريف والتشبيه، وتغلغل في نفوسهم، حتى لم تبق بحكم ما جاء في الحديث الصحيح: "لتتبعن سنن من كان قبلكم ... الخ" بلية من البلايا ولا فتنة من الفتن إلا وطائفة من طوائف المسلمين تخوض فيها وتتعلق فيها، عافانا الله سبحانه عن ذلك.

وبالجملة: فإن رحمة الله - تعالى- اقتضت بعثة سيد الأنبياء محمد ابن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه في الجزيرة العربية، وأمره بإقامة الملة الحنيفية، ومجادلة هذه الفرق الباطلة عن طريق القرآن العظيم، وقد كان الاستدلال في مجادلتهم بالمسلمات التي هي من بقايا الملة الإبراهيمية، ليتحقق الإلزام ويقع الإفحام"[(١)].

وقال أيضا: "صدق رسول الله ﷺ حيث قال: "لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر، وذراعا بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب اتبعتموهم، قالوا: يا رسول الله: اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟"[(٢)].

ألا ترى أن مشركي مكة كانوا يذعنون بانصرام[(٣)] سلسلة الوجود إلى الله، كما قال - تعالى- ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾

(١) تفسير الفوز الكبير ص ٢٦.
(٢) أخرجه البخاري برقم (٣٤٥٦).
(٣) انصرم بمعنى انتهى، انظر النهاية في غريب الحديث (مادة: صرم).

[لقمان: ٢٥]، وما أغناهم ذلك عن الإشراك بالله -تعالى- وربما قرع سمعك فيبقى يسرد من الأخبار أن العلم سيرفع بين يدي القيامة فيتمارى رجلان، يقول أحدهما: إياك ستين، ويقول الآخر: إياك سبعين، فيرفعان القضية إلى أعلمهم، فيقول: إياك تسعين، وأقسم بالذي نفسي بيده إنه قد وقع في آيات أخر، فلست أرى أحدا إلا وفيه الإشراك كما قال - عز وجل -: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ۝١٠٦﴾ [يوسف: ١٠٦]، وكفّر الله سبحانه وتعالى مشركي مكة لقولهم لرجل سخي كان يلتّ السويق للحجاج أنه نصب منصب الألوهية، فجعلوا يستعينون به عند الشدائد.

ولقد علّمنا الصادق المصدوق عليه أفضل الصلوات وأيمن التحيات، فيما أخرجه الترمذي عن عدي بن حاتم أنه قال سمعته يعني رسول الله ﷺ يقرأ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

قال: إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئا استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئا حرموه"[(١)]، فقد علمنا أن الشرك ليس بمحصور في العبادة، بل يكون بهذا النحو ... "[(٢)].

وقال الإمام إسماعيل الدهلوي في كتابه (تقوية الإيمان) الذي ترجمه إلى العربية أبو الحسن الندوي في رسالة التوحيد واللفظ له:

❑ استفحال فتنة الشرك والجهالة في الناس ❑

اعلم أن الشرك قد شاع في الناس في هذا الزمان وانتشر، وأصبح التوحيد الخالص غريبا، ولكن معظم الناس لا يعرفون معنى الشرك،

---

(١) أخرجه الترمذي، برقم(٣٠٩٥) وصححه الألباني كما طبعة الشيخ مشهور حسن سلمان.

(٢) البدور البازغة ص ١٦٧-١٧٠.

ويدّعون الإيمان مع أنهم قد تورطوا في الشرك وتلوثوا به، فمن المهم قبل كل شيء أن يفقه الناس معنى الشرك والتوحيد، ويعرفوا حكمهما في القرآن والحديث.

❑ مظاهر الشرك وأشكاله المتنوعة ❑

ومن المشاهد اليوم أن كثيرا من الناس يستعينون بالمشايخ والأنبياء، والأئمة[(١)] والشهداء، والملائكة، والجنيات عند الشدائد، ويصرخون بأسمائها، ويسألون منها قضاء الحاجات وتحقيق المطالب، وينذرون لها،ويقربون لها قرابين لتسعفهم بحاجاتهم، وتقضي مآربهم، وقد ينسبون إليها أبنائهم طمعاً في رد البلاء، فيسمي بعضهم ابنه بعبد النبي وبعضهم بعلي بخش، وحسين بخش، وبير بخش،ومدار بخش[(٢)]، وسالار بخش[(٣)] ولا بأس بما نقوله في الأنبياء من الحب والتقدير، أما إذا عدلنا

(١) قال معرّب الكتاب أبو الحسن الندوي: يعني أئمة أهل البيت الذين غلت فيهم الشيعة، وأحاطوهم بهالات من التقديس والتعظيم،ويعتقدون فيهم العصمة، والاطلاع على الغيب، ويفسرون الإمامة تفسيرا يجعلونها مشاركة للنبوة، بل منافسة لها في كثير من الخصائص، وقد تأثر أهل السنة بكثير من العقائد الشيعية في الهند بتأثير الحكام والأمراء، وحكم الاختلاط بهم، والجهل بالإسلام".

(٢) بخش: هو الشيخ المعمر بديع الدين المداري الحلبي المكنبوري،أحد مشاهير الأولياء بأرض الهند، ينسبون إليه من الوقائع الغريبة ما يأباه العقل والنقل والفطرة، وإليه نسب شهر من شهور السنة في التقويم المنتشر عند العامة وأهل القرى في الهند، ودخل اسمه في الأمثال السائرة عند عوام الناس، وهو مؤسس الطريقة المدارية التي انحرفت في العهد الأخير، ودخل فيها الشيء الكثير من الخرافات والرياضيات الصوفية، كانت وفاته في عاشر جمادي الأولى سنة(٨٤٤) قاله أبو الحسن الندوي.

(٣) هو سالار مسعود الغازي من أشهر الأعلام في الهند، نسج حوله أساطير كثيرة، وشخصيته لم يسلط عليها الضوء الكافي علميا وتاريخيا، ذكره ابن بطوطة =

بالله واعتقدنا أنهم والله - جل وعلا - بمنزلة سواء، كان ذلك شركا لا شك فيه.

ولكننا لا نقول بذلك بل نعتقد بالعكس، أنهم خلق الله وعبيده، أما ما نعتقده فيهم من القدرة والتصرف في العالم (فهماً)[١] مما أكرمهم الله وخصهم به، فلا يتصرفون في العالم إلا بإذن منه ورضاه، فما كان نداؤنا لهم واستعانتنا بهم إلا نداء الله واستعانة به، ولهم عند الله درجة ومكانة ليست لغيرهم، قد أطلق أيديهم في ملكه، وحكمهم في خلقه، يفعلون ما يشاؤون، ويقضون ويبرمون، وهم شفعاؤنا عند الله، ووكلاؤنا عنده، فمن حظي عندهم، ووقع عندهم بمكان، كانت له حظوة ومنزلة عند الله، وكلما اشتدت معرفته بهم اشتدت معرفته بالله، إلى غير ذلك من التأويلات الكاسدة، والحجج الداحضة، التي ما أنزل الله بها من سلطان[٢].

والسرّ في ذلك أن القوم قد نبذوا كلام الله وحديث رسوله ورائهم، وسمحوا لعقولهم القاصرة أن تتدخل فيما ليس لها مجال فيه، وتشبثوا

= في رحلته، وقال: إنه فتح أكثر تلك البلاد، وله أخبار عجيبة وغزوات شهيرة، مات شهيدا سنة (٥٨٨هـ) ودفن بمدينة بهرائج في الولاية الشمالية في الهند، قال في نزهة الخواطر: "بنى على قبره ملوك الهند عمارة سامية البناء،والناس يفدون إليه من بلاد شاسعة، ويزعمون أنه كان عزبا شابا لم يتزوج فيزوجونه كل سنة، ويحتفلون لعرسه وينذرون له أعلاما فينصبونها على قبره. قاله أبو الحسن الندوي.

(١) هكذا في الأصل ولعل الصواب(فهو).

(٢) كلامه هذا بطوله يبدو فيه التناقض والاضطراب، فمرة يقول نعتقد أنهم خلق الله وعبيده، ومرة يرى أنهم أكرمهم الله تعالى بنوع من القدرة والتصرف، وأن نداءهم نداء لله، والتقرب إليهم تقرب إلى الله، ثم يعود فيقول: إن هذا الكلام من التأويلات الكاسدة والحجج الداحضة، وذلك دون أن يمهد بالانتقال من فقرة إلى أخرى، ودون وجود ما يشعر بأن هذا الكلام عنه أو عن غيره، فالله أعلم.

بالأساطير والروايات الشائعة التي لا تستند إلى تاريخ ونقل صحيح، واحتجوا بتقاليد خرافية، وعادات جاهلية، وإن كانوا عولوا على كلام الله ورسوله وعنوا بتحقيقه لعرفوا أنها نفس التأويلات، والحجج التي كان كفار العرب يتمسكون بها في عصر النبي ﷺ ويحاجونه بها، ولم يقبلها الله منهم، بل كذبهم فيها فقال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، وقد علمنا من هذه الآية أنه لا يوجد في سماء ولا أرض من يشفع لأحد، وتنفع شفاعته من استشفع به، وما شفاعة الأنبياء إلا بإذن ربهم: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنبياء: ٢٨]، فإذا ناداهم أحد، أو صرخ باسمهم، أو لم ينادهم ولم يصرخ باسمهم، فلا يتحقق إلا ما يريده الله وما يأمر به.

❑ حقيقة شرك أهل الجاهلية وضلالهم ❑

وكذلك تبين أن الكفار الذين كانوا في عصر النبيّ ﷺ لم يكونوا يعدلون آلهتهم بالله، ويرونهم مع الله بمنزلة سواء، بل كانوا يقرون بأنهم مخلوقون لله، ولم يكونوا يعتقدون أبدا آن آلهتهم لا يقلون عن الله قدرة وقوة، وهم والله في كفة واحدة فما كان كفرهم وشركهم إلا ندائهم لآلهتهم، والنذور التي كانوا ينذرون لهم، والقرابين التي كانوا يقربونها بأسمائهم، واتخاذهم لهم شفعاء ووكلاء، فمن عامل أحدا بما عامل به الكفار آلهتهم، وإن كان يقر بأنه مخلوق وعبد كان هو وأبو جهل في الشرك بمنزلة سواء.

❑ خلال الشرك وأعماله ❑

فاعلم أن الشرك لا يتوقف على أن يعدل الإنسان أحداً بالله، ويساوي

بينهما بلا فرق، بل إن حقيقة الشرك أن يأتي الإنسان بخلال وأعمال خصّها الله بذاته العلية، وجعلها شعاراً للعبودية، أن يأتي بها لأحد من الناس، كالسجود لأحد، والذبح باسمه، والنذر له، والاستغاثة به في الشدة، واعتقاد أنه حاضر ناظر في كل مكان، وإثبات قدرة التصرف له، وكل ذلك يثبت به الشرك، ويصبح الإنسان به مشركاً، وإن كان يعتقد أن هذا الإنسان أو الملك أو الجني الذي يسجد له أو يذبح، أو ينذر له، أو يستغيث به، أقل من الله شأنا، وأصغر منه مكانا، وأن الله هو الخالق وهذا عبده وخلقه، لا فرق في ذلك بين الأولياء والأنبياء، والجن والشياطين والعفاريت والجنيات، فمن عاملها هذه المعاملة كان مشركا، لذلك وصف الله اليهود والنصارى الذين غلوا في أحبارهم ورهبانهم، مثلما غلا المشركون في آلهتهم بما وصف به عباد الأوثان والمشركين، وغضب على هؤلاء الغلاة المنحرفين، كما غضب على غلاة المشركين، فقال: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾﴾ [التوبة: ٣١]، وقد ذكر أن جميع الخلق سواء كانوا علماء أو عبادا، حكاماً أو ملوكاً، كلهم عبيد خاضعون، عاجزون ضعفاء، لا يملكون موتاً ولا حياة ولا نشورا، ولا يملكون إذا بعثهم الله، وطلبهم إلا أن يقفوا أمام ربهم خاضعين مستسلمين، طائعين منقادين، يقول الله -تعالى- في سورة مريم: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا ﴿٩٦﴾﴾ [مريم: ٩٣-٩٦]، فظهر أنه هو المتصرف وحده، وأنه لا يملّك أحدا غيره ولا يمكّنه فيه، وأن الناس يأتون ربهم فرادى لا يمنع أحد آخر، وقد

تضافرت الآيات على ذلك وكثرت.

ومن تأمل في آيتين أو ثلاث من الآيات الكثيرة التي سردناها، وغيرها من الآيات التي لم يتسع المجال لذكرها، عرف الفرق بين الشرك والتوحيد، وتجلت له حقيقتهما، وقد آن الأوان لأن نذكر الخلال والأعمال التي خصصها الله بذاته العلية ولم يأذن لغيره أن يكون له نصيب منها، وهي كثيرة يطول ذكرها، ولكن لا بد أن نخص بالذكر منها ما يستطيع القارئ الفهِم الذكي أن يقيس عليها، ويميز بين الحق والباطل، والهدى والضلال.

❑ العلم المحيط الشامل من خصائص الله تعالى ❑

وفي مقدمة هذه الأمور أنه من شأن الله وحده أن يكون حاضرا وناظرا في كل مكان، يعلم ما دقّ وجلّ، وبَعُد أو دنا، أو خفي أو ظهر، لا تخفى عليه خافية في أي وقت، لا فرق في ذلك بين نور وظلمة، وبين سماوات وأرضين، وبين قمم الجبال، وأغوار البحار، هذا العلم المحيط الشامل لكل زمان ومكان، الذي لا يعزب عنه مثقال ذرة، صفة خاصة بالله تعالى، لا يشاركه فيها أحد، فمن كان يلهج باسم أحد من الخلق ويناديه قائما وقاعدا، وعن قرب وبعد، ويستصرخه ويستغيث به عند نزول البلاء، ودفع الأعداء، ويختم ختمه باسمه أو يراقبه ويركز فكره عليه، ويصرف همته إليه، متمثلاً صورته كأنه يشاهده، ويعتقد أنه إذا ذكر اسمه باللسان أو القلب، أو تمثل صورته أو قبره، واستحضرهما، علم بذلك وعرفه، وأنه لا يخفى عليه من أمره شيء، وأنه مطلع على ما ينتابه من مرض وصحة، وعسر ويسر، وموت وحياة وحزن وسرور، ولا يتفوه بشيء من كلام، وتنطق به شفتاه، ولا يساوره هم من الهموم، ولا يحول

بخاطره معنى، إلا وعلم ذلك، واطلع عليه، كان بذلك مشركا، وكل ذلك يدخل في الشرك.

ويسمى هذا النوع "الإشراك في العلم" وهو إثبات صفة العلم المحيط لغير الله، وإن كان هذا الإثبات لنبي أو ولي، أو شيخ أو شهيد، أو إمام[١] أو سبيل إمام أو عفريت أو جنية، سواء اعتقد أنه يعلم من ذاته، أو يعلم أنه منحة من الله وعطاء منه، وقد استقل بهذا العلم، وأصبح له صفة لا تنفك عنه، كل ذلك شرك.

❑ التصرف المطلق من خصائص الله تعالى ❑

والشيء الثاني: يجب أن يعتقد الإنسان أن التصرف في العلم بالإرادة، وإصدار الأمر والنهي، والإماتة والإحياء كما يشاء، والبسط والقبض في الرزق، والإفاضة بالصحة والمرض، والفتح والهزيمة، وتسخير القضاء والقدر لإنسان يكون النصر دائما حليفه، ويكون محظوظا، لا تزال أموره في إقبال أو بالعكس فتدبر عنه الدنيا، ويلج به الخذلان، وإنجاح المطالب وتحقيق الأماني، ودفع البلايا، والإغاثة في الشدائد، وإلهاف الملهوف، وإنهاض العاثر، هذه كلها من خصائص الله -تعالى- لا يشاركه فيها أحد من الأنبياء والأولياء، والشهداء والصلحاء، والعفاريت والجنيات، فمن أثبت هذا التصرف المطلق لأحد منهم، وطلب منه حاجاته، وقرب القرابين والنذر لأجل ذلك، أو استصرخه في نازلة، كان مشركا، ويقال لهذا النوع "الإشراك في التصرف" سواء اعتقد أنهم يقدرون على ذلك بأنفسهم، أو يعتقد أن الله -سبحانه وتعالى- وهبهم هذه القدرة، وخلع عليهم هذه الكرامة.

---

(١) يعني أئمة أهل البيت، قاله معرب الكتاب أبو الحسن الندوي.

❑ أعمال العبادة وشعائرها خاصة بالله تعالى ❑

والشيء الثالث أن الله - سبحانه وتعالى - خص أعمال التعظيم لنفسه، وهي التي تسمى "عبادة" كالسجود والركوع، والوقوف بخشوع وتواضع (مثلا يضع يده اليمنى على اليسرى)(١)، وإنفاق المال باسم من يعتقد فيه الصلاح أو العظمة، والصوم له، وقصد بيته من أنحاء بعيدة، وشد الرحل إليه بوجه يعرف كل من رآه أنه يؤمّ بيته حاجاً زائرا، والهتاف باسمه في الطريق كالتلبية، والتجنب من الرفث والقيود، ويطوف بالبيت، ويسجد له، ويسوق الهدي إليه، وينذر النذور هناك، ويكسو ذلك البيت، كما تكسى الكعبة، والوقوف على غيبته، والإقبال على الدعاء والاستغاثة، والسؤال لتحقيق مطالب الدنيا والآخرة، وبلوغ الأماني، وتقبيل حجر من أحجار هذا البيت، والالتزام بجداره، والتمسك بأستاره، وإنارة السرج والمصابيح حوله تعظيما وتعبدا، والاشتغال بذاته، والقيام بجميع الأعمال التي يقوم بها السدنة من كنس وإنارة، وفرش وسقاية وتهيئة أسباب الوضوء والغسل، وشرب ماء بئره تبركاً، وصبّه على الجسم، وتوزيعه على الناس، وحمله إلى من لم يحضر، والمشي مدبرا عند العودة، حتى لا يولي البيت دبره، واحترام الغاية التي تحيط به، والتأدب معها، فلا يقتل صيدها، ولا يعضد شجرها، ولا يختلى خلاها، ولا يرعى ماشية في حماها.

---

(١) كما كان يقف العبد بين يدي سادته في مجلس الملوك في بلاد العجم. قاله معرب الكتاب أبو الحسن الندوي.
قلت: ومن هذا القبيل ما نرى كثيرا من القبورية الجهلة في مسجد رسول الله ﷺ يضع يده اليمنى على اليسرى قائما بأتم خشوع وخضوع ومتوجهاً إلى القبر الشريف ويخشعون أكثر من خشوعهم لله في الصلاة.

كل هذه الأعمال علّمها رب العالمين عباده، وأفردها لنفسه، فمن أتى بها لشيخ طريقة، أو نبي، أو جني، أو لقبر محقق، أو مزوّر، أو لنصب، أو لمكان عبادة عكف فيها أحد الصالحين على العبادة والذكر والرياضة، أو لبيت، أو لأثر من آثار أحد الصالحين يتبرك به، أو شعار يعرف به، أو يسجد لتابوت أو يركع له، أو يصوم باسمه(١) أو يقف أمامه خاشعا متواضعا، واضعاً إحدى يديه على الأخرى، أو يقرب له حيوانا، أو يؤم بيتاً من هذه البيوت من بعيد، فيشد إليه الرحل، أو يؤقد السرج فيه تعظيما وتعبدا، أو يكسوه بكسوة (كما تكسى الكعبة) أو يضع على ضريح ستورا(٢)، أو يغرز علَما، أو عوداً باسمه(٣)، وإذا رجع رجع على أعقابه،

(١) يظهر أن بدعة الصوم بأسماء الصالحين والصالحات من الأمة قد ظهرت في العصر القديم في الهند، وقد يكون الصوم لشخصيات خيالية لا وجود لها،ولهذا الصوم أحكام وآداب في النية والإفطار، وأيام محدودة، ويطلب قضاء الحاجات من أولئك الذي يصام باسمهم،ويستعان بهم، وقد شنع على ذلك الإمام أحمد السرهندي الصوفي في رسالة له إلى إحدى الصالحات من أتباعه، وعده إشراكا في العبادة، قاله أبو الحسن الندوي.

(٢) اعتاد الغلاة في تعظيم الأموات والقبور أن يكسوا ضرائح الأولياء والصالحين بالستور والثياب، ويعاملوها معاملة الأحياء من المشايخ والعظماء، قاله أبو الحسن الندوي.

قلت: وقد ظهرت هذه البدعة في بعض البلاد العربية، يقول الشيخ علي حسن محفوظ الحنفي في كتابه: (الإبداع في مضار الابتداع): "ولكن خدمة الأضرحة سوّلها لهم الشيطان، ذلك ليفتح لهم بابا من الأرزاق الخبيثة، فتراهم إذا احتاجوا لتجديد ثوب التابوت لكل عام أو إذا بلى، يوهمون العوام أن بها من البركة ما لا يحاط به، وإنها نافعة في الشفاء من الأمراض،ودفع الحساد وجلب الأرزاق والسلامة من كل المكاره، والأمن عن جميع المخاوف، فتهافت عليها البسطاء، وهان عليهم بذل الأموال في الحصول على اليسير منها. الإبداع ص ٩٦-٩٧.

(٣) وهي من عادات الغلاة والجهال في الهند. قاله أبو الحسن الندوي.

أو يقبل القبر، أو يحرك المراوح عليه، ليذب الذباب، كما يفعل الخدم مع أسيادهم الأحياء، أو ينصب عليه سرادقا، أو يقبّل عتبته، ويضع اليمنى على اليسرى، ويتضرع إليه، أو يجلس على ضريح سادناً وقيِّماً، ويتأدب مع ما يحيط به من أشجار وآجام، وأعشاب، فلا يتعرض لها بإهانة أو إزالة، إلى غير ذلك من الأعمال والالتزامات، فقد تحقق عليه الشرك، ويسمى "إشراكا في العبادة" سواء اعتقد أن هذه الأشياء تستحق التعظيم بنفسها، وأنها جديرة بذلك، أو اعتقد أن رضا الله في تعظيم هذه الأشياء، وأن الله يفرج الكرب ببركة هذا التعظيم.

❑ علامات التعظيم الدالة على العبودية والاستكانة خاصة بالله تعالى ❑

الرابع: أن الله علّم عباده طرقاً يستقيم بها إيمانهم، وتنزل البركة في حياتهم الدنيا، وتتحقق بها مطالبهم، منها ... النداء باسمه عند كربة وضيق، وافتتاح كل عمل باسمه، والذبح له حين يرزقون ولدا شكراً لله تعالى، وتسميتهم بأسماء يتجلى فيها التوحيد والعبودية، كعبد الله، وعبد الرحمن، وهبة الله، وعطاء الله ... وتخصيص جزء من حواصل الزرع وثمار البساتين باسم الله تعالى ... وتعظيم الهدي والقلائد لبيت الله، وامتثال أوامره، والانتهاء عن نواهيه في المأكل والمشرب، والملبس، واعتقاد أن كل ما يصيبه من خير وشر ومجاعة ورخص وغلاء وصحة وسقم، وفتح وعزيمة، وسعد وشقاء، وحزن وفرح، كله في قبضته، والإحالة إلى مشيئته قبل ذكر إرادته، فيقول سأعمل كذا إذا شاء الله، وتعظيم اسمه تعظيما تتجلى فيه قدرة الله، وعجز العبيد، فيقول مثلا: ربي، وسيدي، وخالقي، وإذا أراد أن يحلف يحلف باسمه، إلى غير ذلك من علامات التعظيم وشعائره.

فمن أتى بذلك للأنبياء والأولياء والشهداء، والعفاريت والجنيات، مثلاً ينذر لها إذا ألمّت به كربة، أو نزلت به ضائقة، أو ينادي بأسمائها عند مرضه أو نازلة، أو يفتح عمله بأسمائها، فإذا رزق ولدا، نذر لها نذورا، أو سمى أولاده بعبد النبي، أو "إمام بخش" أو "بير بخش" ويخصص لها جزءا من الحبوب أو الثمرات، ويقدم لها مما أخرجته الأرض من زروع وثمار، ثم يستعمله في أغراضه.

ويخصص من المال وقطعان الأنعام،أموالا ودوابا، ثم يتأدب معها فلا يضربها، ولا يزجرها عن العلف والتبن، ولا يضربها بعصاً أو حجر أدباً وتعظيماً،ويتمسك بالعادات القديمة، والأعراف الشائعة في الأكل والشرب، واللباس ويتقيد بها كما يتقيد بأحكام الشريعة، فيحرم طعاما ولباسا لأناس ويحظرهما على طبقة (كالذكور والإناث ويبيعهما لأخرى، فيقول: إن الطعام الفلاني لا يقربه الرجال)[١]، وإن الطعام الفلاني لا تقربه الجواري،ولا تقربه المرأة التي تزوجت بزوج ثان، وإن الخبيص الذي يعدّ باسم الشيخ عبد الحق[٢] لا يأكله من يستعمل

---

(١) نوع من الطبخ يطبخ في الهند باسم السيدة فاطمة بنت النبي، يمنع منه الرجال دون النساء، فلا يأكلونه، ولا يقربونه. قاله أبو الحسن الندوي.

(٢) ترجم له أبو الحسن الندوي فقال: عبد الحق الدهلوي من كبار المشايخ والمربين ومن أئمة الطريقة الجشتية في الهند، وكان له شأن رفيع في التوحيد، وتعظيم الشريعة، والمحافظة على الفرائض والسنن، ودعاء الخلق إلى الله، والتجريد والتفريد، توفي سنة(٨٣٦هـ).
قلت: الطريقة الجشتية نسبة إلى خواجه معين الدين حسن بن الحسن السجزي الجشتي المتوفى(٦٢٧هـ)، ومدار هذه الطريقة الصوفية على الذكر الجهوري وربط القلب بالشيخ ودوام الصيام والقيام وتقليل الكلام والطعام والمنام، وطامات في العقيدة، وقد انتشرت هذه الطريقة في الهند وتحتها فروع شتى. راجع =

النارجيلة(١)، وينسب ما يحدث من خير وشر، وما ينتاب من بؤس ورخاء، إلى هؤلاء المشايخ والأولياء، فيقول: إن فلانا أدركته لعنة فلان، فجن، وفلان طرده فلان فافتقر، وفلان أنعم عليه فلان فساعده الحظ وحالفه الإقبال، وأصابت الناس المجاعة بنوء كذا، ونوء كذا، وفلان بدأ عمله يوم كذا، وفي ساعة كذا فلم يوفّق ولم يتمّ، أو يقول: إن شاء الله ورسوله كان كذا، أو يقول: إن شاء شيخي وقع كذا، أو يضفي على من يعظمه أسماء وصفات تختص بالله، وهي من نعوت العظمة والكبرياء، والغنى عن الخلق، والقدرة المطلقة، والجود الذي لا نهاية له، أو القهر والجبروت، مثل المعبود، وأغنى الأغنياء، وإله الآلهة، ومالك الملك، وملك الملوك، أو يحلف بالنبي، أو بعلي، أو بأحد أولاده (الذين يسميهم الشيعة الأئمة الاثني عشر) أو بشيخ أو بقبره، كل ذلك يتحقق منه الشرك، ويسمى "الإشراك في العبادة"، يعني أن يعظم غير الله في الأعمال التي اعتادها تعظيما، لا يليق إلا بالله.

= الثقافة الإسلامية ص ١٨٠-١٨١.

وهي طريقة صوفية إلحادية زندقية قبورية وثنية،وقد جعل قبر الجشتي هذا وثنا يعبد في بلدة "أجمير" بالهند، وعليه عمارة شامخة كدأب اليهود والنصارى والمشركين، والناس يحجون إليه.

والعجب من الشيخ أبي الحسن الندوي كيف يصف هذا الرجل بأن له شأنا رفيعا في التوحيد والتجريد والتفريد، بل الظاهر أنه من أبعد خلق الله عن توحيد الأنبياء والمرسلين وأجهلهم به، نعم قد يكون له دركات في توحيد الصوفية الإلحادية، والله المستعان.

(١) يعني الشيشة. قاله أبو الحسن الندوي.

وهذه الأنواع الأربعة للشرك، قد جاء ذكرها صريحا في القرآن والحديث"(١).

أقول: بعد ذكر هذه النماذج التي أوردها علماء الحنفية لبيان أن الشرك واقع في هذه الأمة، يتبين لك أن كل هذا يدحض قول من زعم أن الشرك الأكبر لا يمكن أن يظهر في أمة محمد ﷺ، ويتضح لكل ذي لب أن صورا متنوعة ومتعددة من الشرك الأكبر قد وقعت وتقع في أمة محمد ﷺ ويكفي للتدليل على وقوعه قول النبي ﷺ: "لا تقوم الساعة حتى تلحق قبائل من أمتي بالمشركين،وحتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان"، وفي لفظ: "حتى يعبد فئات من أمتي الأوثان"(٢).

---

(١) رسالة التوحيد ص ٢٥-٤٤.

(٢) أخرجه أبو داود برقم(٤٢٥٢) وقال عنه الألباني في تحذير الساجد(ص ١٢٠) على شرط مسلم.

القسم الثاني من أنواع التوحيد

توحيد الربوبية، وهو إفراد الله تعالى بأفعاله كالخلق والملك والتدبير، وهذا النوع من التوحيد أقرت به جميع طوائف بني آدم، **قال العلامة ابن أبي العز الحنفي**: "وهذا التوحيد لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم، بل القلوب مفطورة على الإقرار به أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات، كما قالت الرسل فيما حكى الله عنهم: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وأشهر من عرف تجاهله وتظاهره بإنكار الصانع فرعون، وقد كان مستيقنا به في الباطن، كما قال له موسى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

وقال تعالى عنه وعن قومه: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

ولهذا لما قال: وما رب العالمين؟ على وجه الإنكار له تجاهل العارف، قال له موسى: ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الشعراء: ٢٤-٢٨].

وقد أخطأ أهل الكلام حينما أتعبوا أنفسهم وكدوا أذهانهم في تقرير هذا النوع من التوحيد، الذي أقر به جميع بني آدم، ولذلك حكى الله عن المشركين بأنهم كانوا يقرون بأن الخلق والأمر والتدبير كله بيد الله، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [لقمان: ٢٥].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾﴾ [يونس: ٣١].

ويحكى عن أبي حنيفة رحمه الله: أن قوماً من أهل الكلام أرادوا البحث معه في تقرير توحيد الربوبية، فقال لهم: أخبروني قبل أن نتكلم في هذه المسألة عن سفينة في دجلة، تذهب فتمتلئ من الطعام والمتاع وغيره بنفسها، وتعود بنفسها فترسي بنفسها، وتفرغ وترجع، كل ذلك من غير أن يدبرها أحد؟! فقالوا: هذا محال لا يمكن أبدا!، فقال لهم: إذا كان هذا محالاً في سفينة فكيف في هذا العالم كله علوه وسفله؟![١].

والغرض من تقرير توحيد الربوبية في الآيات القرآنية والسنة هو الإقرار بتوحيد الألوهية، لأن توحيد الربوبية هو دليل على توحيد الألوهية، وذلك لأن من تفرد بالخلق والرزق والملك والتدبير، فهو الذي يستحق أن يفرد بالعبادة وحده لا شريك له، فإن توحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية، وتوحيد الألوهية متضمن لتوحيد الربوبية[٢].

❀ ❀ ❀

(١) شرح الطحاوية لابن أبي العز ١/ ٨٦.
(٢) انظر شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٧٩، ٨٢.

❑ القسم الثالث من أنواع التوحيد ❑

توحيد الأسماء والصفات، وهو إثبات ما أثبته الله لنفسه أو على لسان رسوله من الأسماء والصفات والأفعال، إثباتا بلا تمثيل ولا تكييف، ونفي ما نفاه الله عن نفسه أو على لسان رسوله، تنزيها بلا تعطيل.

وسيأتي الكلام على بيان هذا النوع بشيء من التوضيح في الأصل الثالث.

وبعد ذكر هذا التقسيم لأنواع التوحيد أشير إلى بعض أقوال الإمام أبي حنيفة التي تدل على هذا التقسيم، ومن تلك الأقوال:

قوله: "لا يوصف الله تعالى بصفات المخلوقين"[(١)].

وقوله: "لا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات الله بشيء، بل يصفه بما وصف به نفسه، ولا يقول فيه برأيه شيئا، تبارك الله رب العالمين"[(٢)].

وقوله: "والله تعالى يدعى من أعلى لا من أسفل، لأن الأسفل ليس من وصف الربوبية والألوهية في شيء"[(٣)].

وغير ذلك مما ورد عن الإمام أبي حنيفة من النصوص في هذا الباب، والتي سيأتي ذكر كثير منها، وفيها ردٌّ على من جعل هذا التقسيم تقسيما محدثا، وأنه إنما أحدثه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[(٤)].

---

(١) الفقه الأكبر ص ٣٠١.

(٢) شرح الطحاوية لابن أبي العز ٢/٤٢٧، وجلاء العينين ص ٣٨٦.

(٣) الفقه الأبسط ص ٥١.

(٤) ينظر في مسألة تقسيم التوحيد والرد على المخالفين فيها كتاب (القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد) للدكتور عبد الرزاق البدر.

وسيأتي مزيد بيان لبعض مباحث باب الأسماء والصفات من خلال كلام علماء الحنفية قريبا.

● **وأما الإيمان بالملائكة والكتب، والأنبياء، فإن ذلك من أصول الإيمان وأركانه العظام**، قال الإمام الطحاوي في عقيدته: "ونؤمن بالملائكة، والنبيين، والكتب المنزلة على المرسلين، ونشهد أنهم كانوا على الحق المبين"[(١)].

قال العلامة ابن أبي العز الحنفي: "هذه الأمور من أركان الإيمان، قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البَقَرَة: ٢٨٥].

وقال تعالى: ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البَقَرَة: ١٧٧]، فجعل الله سبحانه وتعالى الإيمان هو الإيمان بهذه الجملة بما فيهم الإيمان بالملائكة، وسمى من آمن بهذه الجملة مؤمنين، كما جعل الكافرين من كفر بهذه الجملة بقوله: ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ١٣٦﴾ [النِّسَاء: ١٣٦].

وقال النبي ﷺ في الحديث المتفق على صحته، حديث جبرائيل وسؤاله للنبي ﷺ عن الإيمان، فقال: "أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره"[(٢)].

فهذه الأصول التي اتفقت عليها الأنبياء والرسل - صلوات الله عليهم

---

(١) الطحاوية مع شرح ابن أبي العز ٢/ ٥.
(٢) تقدم تخريجه.

وسلامه - ولم يؤمن بها حقيقة الإيمان إلا أتباع الرسل(١).

• **والملائكة** هم عباد الله المكرمون، **قال الملا علي القاري** شارحا قول الإمام أبي حنيفة المتقدم، حيث قال: [وملائكته] : "بأنهم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون، وأنهم معصومون ولا يعصون، ومنزهون عن صفة الذكورية، ونعت الأنوثية، وقد أنكر الله في كتابه على من قال إنهم بنات الله حيث قال: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَـٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ﴿١٩﴾﴾ [الزخرف: ١٩]، وقال: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ [الصَّافات: ١٥٣-١٥٤]"(٢).

وقال الشيخ صنع الله الحلبي الحنفي: "والإيمان بالملائكة: أن تصدق بوجودهم، وأنهم أجسام نورانية لطيفة قادرة على التشكلات المختلفة، لا تُذكَّر ولا تُؤنَّث ... وأنهم كما وصفهم الله عباد مكرمون: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنبياء: ٢٠]، وهم معصومون بعموم وصف الإكرام، وأنهم لا يفترون عن عبادته ولا يستحسرون، و﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٦﴾﴾ [التحريم: ٦]، ومن ثبت تعيينه كجبريل ونحوه، وجب الإيمان به، ومن لم نعرف اسمه آمنا به إجمالا"(٣).

وقد فصل الإمام ابن أبي العز الحنفي معتقد أهل السنة في الملائكة فقال - ما مختصره -: وأما الملائكة فهم الموكلون بالسماوات

---

(١) شرح الطحاوية ٢/٦-٧.

(٢) شرح الفقه الأكبر ص ٤٤، وانظر شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ١٠، وشرح العقائد النسفية ص ١٢٨.

(٣) سيف الله على من كذب على أولياء الله ص ١٠٦-١٠٧.

والأرض، وقد دل الكتاب والسنة على أصناف الملائكة وأنها موكلة بأصناف المخلوقات، وأنه سبحانه وكّل بالجبال ملائكة،ووكّل بالسحاب والمطر ملائكة، ووكل بالرحم ملائكة تدبر أمر النطفة حتى يتم خلقها، ثم وكّل بالعبد ملائكة لحفظ ما يعمله وإحصائه وكتابته، ووكل بالموت ملائكة، ووكل بالسؤال في القبر ملائكة، ووكل بالأفلاك ملائكة يحركونها، ووكل بالشمس والقمر ملائكة، ووكل بالنار وإيقادها وتعذيب أهلها وعمارتها ملائكة، ووكل بالجنة وعمارتها وغرسها وعمل آلاتها ملائكة، فالملائكة أعظم جنود الله، ومنهم المرسلات عرُفا، والناشرات نشرا، والفارقات فرقا، والملقيات ذكرا، ومنهم النازعات غرقا، والناشطات نشطا، والسابحات سبحا، فالسابقات سبقا، ومنهم الصافات صفا، فالزاجرات زجرا، فالتاليات ذكرا، ومنهم ملائكة الرحمة، وملائكة العذاب، وملائكة قد وُكلوا بحمل العرش، وملائكة قد وُكّلوا بعمارة السموات بالصلاة والتسبيح والتقديس، إلى غير ذلك من أصناف الملائكة التي لا يحصيها إلا الله.

فهم رسل الله في خلقه وأمره، وسفراؤه بينه وبين عباده، ينزلون بالأمر من عنده في أقطار العالم، ويصعدون إليه بالأمر، قد أطّت السموات بهم، وحق أن تئط، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك قائم أو راكع أو ساجد لله، ويدخل البيت المعمور منهم كل يوم سبعون ألفا، لا يعودون إلى آخر ما عليهم.

والقرآن مملوء بذكر الملائكة وأصنافهم ومراتبهم، فتارة يقرن الله تعالى اسمه باسمهم، وصلاته بصلاتهم، ويضيفهم إليه في مواضع التشريف، وتارة يذكر حفهم بالعرش وحملهم له، ومراتبهم من الدنو، وتارة يصفهم بالإكرام والكرم، والتقريب والعلو والطهارة، والقوة

والإخلاص . . .

وكذلك الأحاديث النبوية طافحة بذكرهم، فلهذا كان الإيمان بالملائكة أحد الأصول الخمسة التي هي أركان الإيمان(١).

● **وأما الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين**، فنؤمن بما سمى الله تعالى منها في كتابه، من التوراة والإنجيل والزبور والقرآن الكريم، وصحف إبراهيم وموسى، ونؤمن بأن لله تعالى سوى ذلك كتباً أنزلها على أنبيائه لا يعرف أسماءها وعددها إلا الله تعالى.

وأما الإيمان بالقرآن، فبالإقرار به واتباع ما فيه، وذلك أمر زائد على الإيمان بغيره من الكتب، فعلينا الإيمان بأن الكتب المنزلة على رسل الله أتتهم من عند الله، وأنها حق وهدى ونور وبيان وشفاء، قال تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ﴾ [البَقَرَة: ١٣٦].

وقال عز وجل: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝٢ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَۗ﴾ [آل عِمرَان: ١-٤].

وقال سبحانه: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البَقَرَة: ٢٨٥].

وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ۝٨٢﴾ [النِّسَاء: ٨٢].

إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن الله تكلم بها وأنها نزلت من

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/٩-١٣.

عنده، وفي ذلك إثبات صفتي الكلام والعلو لله تعالى(١)

● **وأما الإيمان بالأنبياء والمرسلين وكونه من أصول الإيمان فقد دل** عليه قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧] وقوله سبحانه: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [النساء: ١٣٦].

قال العلامة ابن أبي العز الحنفي مبيناً اعتقاد أهل السنة في الأنبياء: "وأما الأنبياء والمرسلون، فعلينا الإيمان بمن سمى الله تعالى في كتابه من رسله، والإيمان بأن الله تعالى أرسل رسلاً سواهم وأنبياء . . . قال تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

وعلينا الإيمان بأنهم بلّغوا جميع ما أرسلوا به على ما أمرهم الله به وأنهم بينوه بيانا لا يسع أحدا ممن أرسلوا إليه جهله ولا يحل خلافه، قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٣٥﴾﴾ [النحل: ٣٥]، وقال سبحانه: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٨٢﴾﴾ [النحل: ٨٢].

وأما الإيمان بنبينا محمد ﷺ فهو يكون بتصديقه واتباع ما جاء به من الشرائع إجمالا وتفصيلا(٢).

---

(١) شرح الطحاوية ٢/ ٢٤-٢٥، وانظر شرح الفقه الأكبر للقاري ص ٤٥،وسيف الله ص ١٠٧.

(٢) شرح الطحاوية ٢/ ٢٣-٢٤، وانظر التمهيد في أصول الدين للنسفي ص ٦٨.

وقال الشيخ صنع الله الحلبي الحنفي: "والإيمان بالرسل: أن نصدق بأنهم صادقون فيما أخبروا به عن الله تعالى، وأن الله تعالى أيدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم، وأنهم بلّغوا عن الله رسالته، وبينوا للمكلفين ما أمرهم ببيانه، وأنه يجب احترامهم، وأن لا نُفرّق بين أحد منهم من لدن آدم - وهو أولهم - إلى نبينا محمد ﷺ - وهو آخرهم - ختم الله به الأنبياء والمرسلين، كما أفصح قوله جل ذكره: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ۝٤٠﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ولم تنقطع نبوتهم بموتهم، بل نَسختْ شرائعَهم شريعتُنا، وهي الباقية إلى يوم القيامة، وكلهم متبرئون عن الكبائر مطلقا، وعن تعمد الصغائر بعد البعثة[١] ... "[٢].

ومن كفر بواحد من الأنبياء كان بمنزلة من كفر بجميعهم، كما قال تعالى عن كل من قوم نوح وعاد وثمود بأنهم كذبوا المرسلين، مع أنهم

---

(١) اختلف العلماء في تحديد عصمة الأنبياء من الذنوب - بعد اتفاقهم على عصمتهم في التبليغ وعصمتهم من الكفر والكذب وعن كل ما يخل بالمروءة - والقول الذي عليه جمهور أهل العلم، هو القول بأنهم معصومون عن الكبائر والإقرار على الصغائر، وقد تقع منهم الصغائر من غير عمد ولكنهم سرعان ما يتوبون منها. انظر مجموع الفتاوى ٤/٣، و٣٢٠.
قلت: ومن الحِكم الموجودة في وقوع الصغائر عن الأنبياء، هو أن ينالوا فضل عبادة التوبة، وذلك لأن التوبة من أحب العبادات إلى الله سبحانه، فإذا كانت التوبة مطلوبة من أتباع الأنبياء والرسل، ففي حق الأنبياء والرسل أولى.
ولأن الأنبياء أسوة لأقوامهم، فيقتدون بهم وذلك بالتسارع إلى التوبة من ذنوبهم، كما أن في وقوع بعض الصغائر منهم تأكيد لبشريتهم وأنهم مهما كانوا في الفضل والمنزلة فإنهم بشر لا يشركون مع الله في شيء.

(٢) سيف الله على من كذب على أولياء الله ص ١٠٧-١٠٨.

لم يكذبوا إلا رسولهم الذي بعث إليهم، والعلة في ذلك كما قال ابن أبي العز الحنفي: "فإن المعنى الذي لأجله آمن بمن آمن به منهم موجود في الذي لم يؤمنوا به، وذلك الرسول الذي آمن به جاء بتصديق بقية المرسلين، فإذا لم يؤمن ببعض المرسلين كان كافرا بمن في زعمه أنه يؤمن به، لأن ذلك الرسول قد جاء بتصديق المرسلين كلهم، فكان كافرا حقاً وهو يظن أنه مؤمن، فكان من الأخسرين أعمالا، الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا"(١).

● **وأما الإيمان بالبعث بعد الموت**، فهو أن الله تعالى يبعث من في القبور، ويعيدهم معادا جسمانيا، فيجمع ما تفرق من أجسامهم، ثم ينشئهم نشأة أخرى، ثم يعيد إليهم أرواحهم، كما قال تعالى: ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [الأعراف: ٢٥].

وقال سبحانه: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴿٥٥﴾﴾ [طه: ٥٥].

وقال سبحانه: ﴿وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ ﴿٧﴾﴾ [الحج: ٧].

إلى غير ذلك من الآيات القاطعة والأدلة اللامعة التي تؤكد وجوب البعث والنشر من القبور(٢).

---

(١) شرح الطحاوية ٢/ ٩٩.

(٢) انظر لوامع الأنوار ٢/ ١٥٧، وشرح العقيدة الطحاوية ٢/ ١٤٤، ١٤٩، وأصول الدين للبزدوي ص ١٦٠، وشرح الفقه الأكبر للقاري ص ٤٥، والمسايرة مع شرحها المسامرة ٢/ ٩٨، والتمهيد لقواعد التوحيد للّامشي ص ١٢٠.

والإيمان بالبعث جزء من عقيدة الإيمان باليوم الآخر[١]، والذي يعد أحد أركان الإيمان، وذلك لأن الإيمان باليوم الآخر شامل لعذاب القبر ونعيمه، لكونه أول منازل الآخرة، وكذلك يشمل البعث، والحشر، والعرض والميزان، والحوض، والحساب، والصراط، والثواب والعقاب، والجنة والنار وبقائهما إلى أبد الآبدين.

قال الإمام أبو حنيفة: رَحِمَهُ اللَّهُ "ونقر بأن عذاب القبر كائن لا محالة، وسؤال منكر ونكير حق لورود الأحاديث، والجنة والنار حق، وهما مخلوقتان لأهلهما، لقوله تعالى في حق المؤمنين: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [آل عِمرَان: ١٣٣]، وفي حق الكفرة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [البَقَرَة: ٢٤].

خلقهما الله للثواب والعقاب، والميزان حقٌّ لقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبيَاء: ٤٧]، وقراءة الكتب حق لقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾﴾ [الإسرَاء: ١٤][٢].

وقال أكمل الدين البابرتي: "الأصل في هذا كله أن كل ما ورد به السمع وأمكن في ذاته يجب تصديقه، ولا شك في إمكان هذه الأشياء، وتواترت الدلائل السمعية، فيجب التصديق بعذاب القبر للكفار، ولبعض العصاة من المؤمنين . . . ".

ثم قال: "والأصل في ذلك قوله تعالى في قوم نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾ [نُوح: ٢٥]، والفاء للتعقيب بلا تراخٍ، ولن يكون

---

(١) ذكر الملا علي القاري أنه رأى في نسخة صحيحة للفقه الأكبر أن الإمام أبا حنيفة جمع بين قوله: "واليوم الآخر والبعث بعد الموت"، فيكون ذلك من باب ذكر الخاص بعد العام. انظر شرح الفقه الأكبر ص ٤٨.

(٢) شرح وصية الإمام أبي حنيفة للبابرتي ص ١٣٠.

ذلك إلا في الدنيا؛ لأن إغراقهم كان فيها، فكذلك إدخال النار، وقال تعالى في حق آل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦] أي في الدنيا، ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦]، وقال تعالى حكاية عن الكفار: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، وذلك دليل على أن في القبر حياة وموتا آخر.

وقوله ﷺ: "استنزهوا من البول، فإن عامة عذاب القبر منه"(١).

وما روي أنه عليه السلام خرج بعد ما غربت الشمس فسمع صوتاً فقال: "إن اليهود تعذَّب في قبورها"(٢)(٣).

وقال أيضا: " والميزان حق للكفار والمسلمين، وهو عبارة عما يعرف به مقادير الأعمال، ويُوزن أعمالهم خيرا كان أو شرا، ويُتوقّف في كيفيته، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾﴾ [الأعراف: ٨]، أي: وزن الأعمال، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٦﴾ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٨﴾ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ﴿٩﴾﴾ [القارعة: ٦-٩] . . . "(٤).

---

(١) أخرجه الدار قطني في سننه برقم(٤٥٩) وإسناده ضعيف، وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار برقم (٥١٩٤) والطبراني في المعجم الكبير برقم (١١٢٠) وإسناده ضعيف أيضا، وأخرجه ابن ماجه بلفظ قريب منه برقم(٣٤٨) وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه البخاري برقم (١٣٧٥).

(٣) شرح الوصية للبابرتي ص ١٣١-١٣٢.

(٤) المرجع السابق ص ١٣٧.

وقال الإمام الطحاوي رحمه الله : "ونؤمن بالبعث وجزاء الأعمال يوم القيامة، والعرض والحساب، وقراءة الكتاب، والثواب والعقاب، والصراط والميزان"(١).

وقال نجم الدين النسفي السمرقندي: "وعذاب القبر للكافرين، ولبعض عصاة المؤمنين، وتنعيم أهل الطاعة في القبر بما يعلمه الله تعالى، ويريده، وسؤال منكر ونكير ثابت بالدلائل السمعية، والبعث حق، والوزن حق، والكتاب حق، والسؤال حق، والحوض حق، والصراط حق، والجنة حق، والنار حق، وهما مخلوقتان موجودتان باقيتان لا تفنيان، ولا يفنى أهلهما"(٢).

وقال الكمال ابن الهمام بعد أن أورد بعض الآيات في إثبات البعث والحشر: "وتكرر ذكر ذلك كثيرا حتى صار مما علم بالضرورة، وانعقد الإجماع على كفر من أنكرهما - أي البعث والحشر - جوازا أو وقوعا"(٣).

وقال الإمام علي بن عثمان الأوشي الحنفي في منظومته المسماة(بدء الأمالي):

حساب الناس بعد البعث حقٌّ
فكونوا بالتحرز عن وبالِ
وتُعطى الكتبُ بعضاً نحو يمنى
وبعضاً نحو ظهر والشمال

(١) الطحاوية مع شرح ابن أبي العز ٢/ ١٤٢.
(٢) العقائد النسفية مع شرح التفتازاني ص ٩٦-١٠٣.
(٣) المسايرة مع شرحها المسامرة ٢/ ٩٩-١٠٠، وانظر شرح الفقه الأكبر للقاري ص٤٦.

وحـــــقٌّ وزن أعـــــمـــــال وجـــــريٌ
عـلـى مـتـن الـصـراط بـلا اهـتـبـال[(١)]

وقال العلامة ابن أبي العز الحنفي: الإيمان بالمعاد مما دل عليه الكتاب، والسنة والعقل والفطرة السليمة، فأخبر الله سبحانه عنه في كتابه، وأقام الدليل عليه، ورد على المنكرين في غالب سور القرآن" ثم فصل القول في ذلك وأورد أدلة كثيرة متنوعة الدلالة والأسلوب في تقرير هذا الأمر العظيم[(٢)].

وقال الشيخ صنع الله الحلبي: "والإيمان بالبعث: أن تصدّق بالإحياء بعد الموت، وما فيه من الحساب، والصراط، والميزان، وقراءة الكتب، وشهادة الأعضاء، والحوض والجنة والنار، وأنهما موجودتان الآن، لا تفنيان، وعذاب القبر وثوابه، وسؤال منكر ونكير، وكل ذلك ثابت بالنصوص الواردة القاطعة بذلك"[(٣)].

● **وأما الإيمان بالقدر خيره وشره**، فهو الركن السادس من أركان الإيمان، كما دل عليه حديث جبريل المشهور، وقد دل على وجوبه أيضا آيات كثيرة ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القَمَر: ٤٩].

وقوله سبحانه: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الحديد: ٢٢].

وقوله تعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَا ۚ وَعَلَى

(١) بدء الأمالي مع شرحه ضوء المعالي للملا القاري ص ٢٩.
(٢) انظر شرح العقيدة الواسطية ٢/١٤٢ وما بعدها.
(٣) سيف الله ص ١٠٩.

ﵟٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝٥١ﵞ [التوبة: ٥١]، وغير ذلك من الآيات الكثيرة الدالة على وجوب الإيمان بقدر الله وقضائه[١].

قال الإمام صنع الله الحلبي: "والإيمان بالقدر خيره وشره: بأن كلاً منهما خلقه تعالى وإرادته، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فالكفر والمعاصي بخلقه تعالى وإرادته، وكذا الطاعات وفعل الخيرات، إذ لا خالق غيره، قال تعالى: ﵟٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖﵞ [الزمر: ٦٢]، وﵟهَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِﵞ [فاطر: ٣]، وﵟإِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ۝٤٩ﵞ [القمر: ٤٩]: أي كل شيء هو مخلوق بتقديرنا، وتكويننا، وإرادتنا، لأن إرادته[٢] تعالى شاملة لجميع الكائنات، لأنه تعالى موجد لها، فيكون مريدا لها"[٣].

والإيمان بالقدر يقوم على أصول ومراتب يقينية تقوم عليها معاني القضاء والقدر، وهي أربع مراتب:

المرتبة الأولى: الإيمان بعلم الله المحيط بكل شيء، والسابق لكل شيء.

وقد دلت على إثبات هذه المرتبة نصوص كثيرة ومنها قول الله تعالى: ﵟأَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ۝٧٠ﵞ [الحج: ٧٠].

وقوله: ﵟوَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ۝٥٩ﵞ [الأنعام: ٥٩].

---

(١) انظر جملة من تلك الآيات الكريمات في شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٩٢.
(٢) أي الإرادة الكونية التي ترادف المشيئة.
(٣) سيف الله ص ١٠٩-١١٠.

قال الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ في إثبات هذه المرتبة: "وكان الله عالما في الأزل بالأشياء قبل كونها"(١).

وقال أيضاً: "ويعلم الله تعالى المعدوم في حال عدمه معدوما، ويعلم أنه كيف يكون إذا أوجده، ويعلم الله تعالى الموجود في حال وجوده موجودا، ويعلم كيف يكون فناؤه"(٢).

وقال أيضًا: "ويعلم تعالى من يكفر في حال كفره كافرا، فإذا آمن بعد ذلك فإذا علمه مؤمنا أحبه من غير أن يتغير علمه"(٣).

وقرر الإمام الطحاوي هذا في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه حيث قال: "ولم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلِم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم"(٤).

وقال أيضًا: "وقد علم الله تعالى فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار جملة واحدة، فلا يزاد في ذلك العدد ولا ينقص منه"(٥).

وقال: "وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه في كل كائن من خلقه، فقدّر ذلك تقديرا محكما مبرما، ليس فيه ناقص ولا معقب، ولا مزيل ولا مغيّر ولا ناقص ولا زائد من خلقه في سماواته وأرضه"(٦).

---

(١) الفقه الأكبر ص ٣٠٢-٣٠٣.
(٢) المرجع السابق ص ٣٠٢-٣٠٣.
(٣) المرجع السابق ص ٣٠٣.
(٤) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٢١.
(٥) المرجع السابق ص ٣١.
(٦) المرجع السابق ص ٣٥.

المرتبة الثانية: الإيمان بأن الله كتب كل ما هو كائن في اللوح المحفوظ، وقد دل على ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [يس: ١٢]

وقوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾ [الحج: ٧٠].

وقوله - عليه الصلاة والسلام -: "قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة"(١).

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله في تقرير هذه المرتبة: "ونقر بأن الله تعالى أمر القلم أن يكتب، فقال القلم، ماذا أكتب يا رب؟ فقال الله تعالى: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴿٥٣﴾﴾ [القمر: ٥٢-٥٣](٢).

وقال أيضًا: "وقدره في اللوح المحفوظ"(٣).

وقرر ذلك الطحاوي في عقيدته حيث قال: "ونؤمن باللوح والقلم وبجميع ما فيه قد رقم، فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء كتبه الله تعالى فيه أنه كائن ليجعلوه غير كائن، لم يقدروا عليه، ولو اجتمعوا كلهم على شيء لم يكتبه الله تعالى فيه كائنا، لم يقدروا عليه، جفّ القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة، وما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه"(٤).

---

(١) أخرجه الترمذي في السنن برقم (٢١٥٦) وصححه الألباني كما في طبعة مشهور حسن سلمان.
(٢) الفقه الأكبر ص ٣٠٢-٣٠٣.
(٣) المرجع السابق ص ٣٠٢.
(٤) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٣٥.

المرتبة الثالثة: وهي الإيمان بمشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٨٢﴾ [يس: ٨٢].

وقوله سبحانه: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢٩﴾ [التكوير: ٢٩].

وقد نصّ على هذه المرتبة **الإمام أبو حنيفة** بقوله: "ولا يكون في الدنيا ولا في الآخرة شيء إلا بمشيئته"[١].

وقال أيضا: "وهو الذي قدر الأشياء وقضاها ولا يكون في الدنيا ولا في الآخرة شيء إلا بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره وكتبه في اللوح المحفوظ"[٢]

وقرر ذلك الطحاوي في عقيدته حيث قال: "وكل شيء يجري بتقديره ومشيئته، ومشيئته تنفذ، لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان وما لم يشأ لم يكن"[٣].

وقد استدل الكمال ابن الهمام لتقرير هذه المرتبة ببعض الآيات القرآنية، وإجماع السلف، فقال: ولنا في الاستدلال على أن إرادته تعالى متعلقة بكل كائن، وغير متعلقة بما ليس بكائن: إطباق الأمة من عهد النبوة على هذه الكلمة، وهي قولهم: (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فانعقد إجماع السلف على قولنا)، ولنا قول الله تعالى: ﴿أَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعٗاۗ﴾ [الرّعد: ٣١]، أي لكنه شاء هداية بعض وإضلال بعض،

---

(١) الفقه الأكبر ص ٣٠٢.
(٢) المرجع السابق ص ٣٠٢.
(٣) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٢١.

كما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السَّجدَة: ١٣][١].

وقال الإمام صنع الله الحلبي: "والإيمان بالقدر خيره وشره: بأن كلاً منهما خلقه تعالى وإرادته، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن . . . "[٢].

ومن فروع هذه العقيدة أن للعبد قدرة وإرادة ومشيئة، ولكنها تابعة لمشيئة الله تعالى، لقوله تعالى: : ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩].

فإن قيل كيف شاء الله وقوع الشر والكفر والفساد من بعض عباده، مع أنه لا يرضى لعباده الكفر، كما قال: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزُّمَر: ٧]؟

قال الكمال ابن الهمام: إنه تعالى كلّف من علِم منه عدم الامتثال فوقع منه ما علِمه كسائر الكفرة، فلم يبطل ذلك معنى التكليف، ولم يكن ظلما اتفاقا، لعدم تأثير العلم في إيجاد ذلك الكفر المعلوم، وفي سلب اختيار المكلف في إتيانه، وإن كان لا يقع إلا معلومه تعالى، فكذا التكليف بما تعلقت الإرادة بخلافه إذ كانت لا أثر لها في الإيجاد كالعلم"[٣].

وقال كمال الدين البياضي الحنفي شارحا كلام الإمام أبي حنيفة(وشاء الكفر للكافر ولم يأمر به) أي لِما علِم في الأزل من سوء اختيار الكافر فيما لا يزال، ولم يأمر بالكفر، لأنه حكيم لا يأمر إلا بما فيه مصلحة

---

(١) المسايرة مع شرحها المسامرة ٢/ ٥ بتصرف في النص، وانظر إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان لكمال الدين البياضي الحنفي ص ١٥٥.
(٢) سيف الله ص ١٠٩-١١٠.
(٣) نقلاً عن إشارات المرام ص ١٦٣.

وعاقبة حميدة . . . "[١].

وقال أيضاً: وتعلق إرادة الله بمعصية العبد لم يوجبها منه بحيث يسلب اختياره فيها، ولم يجبره على فعلها، بل لا أثر للإرادة في شيء من ذلك"[٢].

إذاً فيزول هذا الإشكال بمعرفة التفريق بين إرادة الله الكونية (المشيئة)، وإرادته الشرعية، وذلك لأن الله تعالى أراد وقوع الكائنات كونا وقدرا - بما في ذلك الشرور والفساد والكفر والمعاصي - ولكنه لم يرد وقوع الكفر والمعاصي والشر والفساد شرعا ودينا، لأن الإرادة الشرعية تستلزم محبة المراد، والله تعالى لا يرضى الكفر والشر والفساد، بخلاف الإرادة الكونية، إذ أنها لا تستلزم محبة المراد،ولكنها تستلزم وقوعه.

قال أكمل الدين البابرتي في شرحه لوصية الإمام أبي حنيفة: "الحاصل في المذهب أن كل حادث كان بإرادة الله على أي وصف كان، إلا أن الطاعة بمشيئته وإرادته ورضاه ومحبته وأمره وقضائه وقدره، والمعصية بقضائه وقدرته وإرادته ومشيئته، وليس بأمره ورضاه ومحبته، لأن محبته ورضاه يرجعان إلى كون الشيء مستحسنا، وذا يليق بالطاعات دون المعاصي"[٣].

وقال الشيخ جمال الدين الغزنوي: "المعاصي بإرادة الله تعالى ومشيئته، وكل فعل من أفعال العباد إذا وجد على أي صفة وجد، فإن كان

---

(١) إشارات المرام ص ١٦٣.
(٢) المرجع السابق.
(٣) شرح الوصية ص ٩٦، وانظر إشارات المرام من عبارات الإمام ص ١٥٥.

طاعة فهو بمشيئة الله تعالى وإرادته وقضائه وقدره ورضائه ومحبته، وإن كان معصية فهو بمشيئته وإرادته وقضائه وقدره وليس برضاه ولا محبته لأن رضاه ومحبته ترجعان إلى كون الشيء مستحسنا عنده، وذلك يليق بالطاعة دون المعاصي، ولأن أفعال العباد كلها مخلوقة بخلق الله تعالى فإذا كانت مخلوقة بخلقه كانت بإرادته، إذ لو لم يكن بإرادته لم يكن مختارا في خلقها بل يكون مضطرا وإنه كفر وضلال"[(١)].

وأيضا فإن الإرادة الشرعية مقصودة لذاتها، فالله أراد الطاعة وأحبها، وشرعها ورضيها لذاتها، أما الإرادة الكونية فقد تكون مقصودة لغيرها كخلق إبليس وسائر الشرور، لتحصل بسببها محاب كثيرة، كالتوبة، والمجاهدة، والاستغفار.

قال الإمام ابن أبي العز الحنفي: "وأما السيئة فهو إنما يخلقها -سبحانه- لحكمة، وهي باعتبار تلك الحكمة من إحسانه، فإن الرب لا يفعل سيئة قط، بل فعله كله حسن وخير، ولهذا كان النبي ﷺ يقول في الاستفتاح: (والخير كله بيديك، والشر ليس إليك)[(٢)] أي: فإنك لا تخلق شرا محضا، بل كل ما يخلقه ففيه حكمة، هو باعتبارها خير، ولكن قد يكون فيه شرٌّ لبعض الناس، فهذا شرٌّ جزئي إضافي، فأما الشر المطلق أو الشر الكلي فالرب سبحانه وتعالى منزه عنه، وهذا هو الشر الذي ليس إليه، ولهذا لا يضاف الشر إليه مفردا قط، بل إما أن يدخل في عموم المخلوقات، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزُّمَر: ٦٢]، وإما أن يضاف إلى السبب، كقوله: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفَلَق: ٢]، وإما أن

---

(١) أصول الدين للغزنوي ص ١٧٨.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٧٧١).

يحذف فاعله، كقول الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ۝١٠﴾ [الجنّ: ١٠].

وليس إذا خلق ما يتأذى به بعض الحيوان لا يكون فيه حكمة، بل لله من الرحمة والحكمة ما لا يقدر قدره إلا الله تعالى، وليس إذا وقع في المخلوقات ما هو شر جزئي بالإضافة يكون شرا كليا عاما، بل الأمور العامة الكلية لا تكون إلا خيرا أو مصلحة للعباد . . . »(١).

ثم إن الإرادة الكونية والشرعية تجتمعان في حق المطيع، فالذي أدى الصلاة مثلاً جمع بينهما، وذلك لأن الصلاة محبوبة لله، وقد أمر بها ورضيها وأحبها، فهي شرعية من هذا الوجه، وكونها وقعت دل على أن الله أرادها كونا فهي كونية من هذا الوجه، فمن هنا اجتمعت الإرادتان في حق المطيع.

وتنفرد الإرادة الكونية في مثل كفر الكافر، ومعصية العاصي، فوقوعها يدل على أن الله شاءها، لأنه لا يقع شيء إلا بمشيئته، وكونها غير محبوبة ولا مرضية لله تعالى دليل أنها كونية لا شرعية.

وتنفرد الإرادة الشرعية في مثل إيمان الكافر، وطاعة العاصي، فكونها محبوبة لله فهي شرعية، وكونها لم تقع -مع أمر الله بها ومحبته لها- هذا دليل على أنها شرعية فحسب، إذ هي مرادة محبوبة لم تقع، فاعرف هذا التفريق فإنه بسبب عدم معرفته ضل من ضل في القدر من القدرية والجبرية.

قلت: وقد أشار أبو حنيفة رحمه الله إلى التفريق بين الإرادتين بقوله:

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٩٤.

"والطاعات كلها كانت واجبة بأمر الله تعالى وبمحبته وبرضاه وعلمه ومشيئته وقضائه وتقديره، والمعاصي كلها بعلمه وقضائه وتقديره ومشيئته، لا بمحبته ولا برضائه"(١).

المرتبة الرابعة: وهي الإيمان بأن الله خالق السموات والأرضين وما بينهما، وهو خالق العباد وخالق أعمالهم، لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ۝٦٢﴾ [الزُّمَر: ٦٢] وقوله سبحانه: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ﴾ [فَاطِر: ٣].

قال الإمام أبو حنيفة في إثبات هذه المرتبة: "خلق الله الأشياء لا من شيء"(٢).

وقال أيضا: "وكان الله تعالى خالقاً قبل أن يخلق"(٣).

وقرر ذلك **الطحاوي** في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه حيث قال: "خالق بلا حاجة ... خلق الخلق بعلمه"

وقال أيضا: "ولم يخفَ عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم"(٤).

وقال الإمام صنع الله الحلبي: "والإيمان بالقدر خيره وشره: بأن كلاً منهما خلقه تعالى وإرادته، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فالكفر

---

(١) الفقه الأكبر ص ٣٠٣.
(٢) المرجع السابق ص ٣٠٢.
(٣) المرجع السابق ص ٣٠٤.
(٤) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٢٠-٢١.

والمعاصي بخلقه تعالى وإرادتِه، وكذا الطاعات وفعل الخيرات، إذ لا خالق غيره، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزُّمَر: ٦٢]، و﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [فَاطِر: ٣]، و﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ﴿٤٩﴾﴾ [القَمَر: ٤٩].

ومن فروع هذه العقيدة أن الله خالق لأفعال العباد، وقد خلقها الله تعالى في الفاعلين لها، لقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصَّافات: ٩٦]، وقوله – عليه الصلاة والسلام –: "الله يصنع كل صانع وصنعته"(١).

وصح عن عبد الله بن عمر قوله: "كل شيء بقدر حتى العجز والكيس"(٢).

وقال الإمام اللالكائي: "إن أفعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى طاعتها ومعاصيها"(٣).

وقرر هذا الأمر الإمام أبو حنيفة فقال: "نقر بأن العبد مع أعماله وإقراره ومعرفته مخلوق، فلما كان الفاعل مخلوقا، فأفعاله أولى أن تكون مخلوقة"(٤).

وقال أيضا: "وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون كسبهم، والله تعالى خالقها، وهي كلها بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره"(٥).

---

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد ص ٣٩، ٤٠، وابن أبي عاصم في السنة ١/ ١٥٨، وقال الألباني وإسناده جيد كما في ظلال الجنة ١/ ١٥٨، وصححه في السلسلة الصحيحة ٤/ ١٨١.

(٢) خلق أفعال العباد ص ٤١.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/ ٥٣٤-٥٣٧.

(٤) الوصية مع شرحها ص ١٤.

(٥) الفقه الأكبر ص ٣٠٣.

وقال محمد بن الحسن الشيباني بعد ما ذكر قول[1] عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (تكون النطفة في الرحم أربعين يوما، ثم تكون علقة أربعين يوما، ثم يعطى خلقه فيقول: رب ذكر أم أنثى؟ شقي أم سعيد؟ ما رزقه؟..)

وقال أيضا: "وبهذا نأخذ وبه كان يأخذ أبو حنيفة، الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره"[2].

وقال الإمام الطحاوي في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه محمد بن الحسن وأبي يوسف فقال: "وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد"[3].

وقال الإمام أبو اليسر البزدوي: "قال أهل السنة والجماعة: "أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ومفعوله، والله تعالى هو موجدها ومحدثها ومُنشئها، والعبد فاعل على الحقيقة، وهو ما يحصل منه باختيار وقدرة حادثَيْن، هذا هو فعل العبد، وفعله غير فعل الله تعالى، وفعل الله تعالى هو الإيجاد والإحداث، كإيجاد العين، وللعبد فعل وليس منه إيجاد"[4].

وقال الإمام جمال الدين الغزنوي: "أفعال العباد خيرها وشرها مخلوقة بخلق الله تعالى"[5].

وقال أبو المعين النسفي: بعد أن عقد فصلا بعنوان:(إثبات خلق أفعال العباد) وذكر عقيدة القدرية والجبرية في المسألة: "وقال أهل

---

(١) الحديث أصله في صحيح مسلم ٤/٢٠٣٦ يرفعه ابن مسعود إلى النبي ﷺ.
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ٢/ ٧٠٤.
(٣) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٥٣.
(٤) أصول الدين ص ١٠٤.
(٥) أصول الدين للغزنوي ص ١٦٦.

الحق: للخلق أفعال بها صاروا عصاة مطيعين، وهي مخلوقة لله تعالى، فيتعلق الثواب والعقاب بفعلهم دون تخليق الله تعالى"[١].

وهكذا ذكر **سعد الدين التفتازاني** الاتفاق على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وإن كان العبد هو الفاعل لأفعاله الاختيارية، ثم ذكر عقيدة وأدلة من ضل في هذا الباب وعقبها بالرد والتفنيد[٢].

وقال العلامة **ابن أبي العز الحنفي** قريبا من كلام النسفي حيث قال بعد ذكره لعقيدة المعتزلة والجبرية في المسألة: "وقال أهل الحق: أفعال العباد بها صاروا مطيعين وعصاة، وهي مخلوقة لله تعالى، والحق سبحانه وتعالى منفرد بخلق المخلوقات، لا خالق سواه.."[٣].

فهذه هي المراتب الأربعة للقدر والتي دلت عليها نصوص الشرع، وقررها علماء الحنفية.

ومما يجدر بالذكر أن علماء الحنفية حذروا عن الخوض في القدر والكلام فيه بغير علم، امتثالا لقول النبي ﷺ: "وإذا ذكر القدر فأمسكوا"[٤]، وقوله للصحابة ﷺ لما تنازعوا في القدر: "عزمت عليكم ألّا تنازعوا فيه"[٥].

---

(١) التمهيد في أصول الدين ص ١٠٤.

(٢) انظر شرح المقاصد ٤/ ٢٢٣ وما بعدها.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ١٧٩.

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١٠/ ٢٤٣-٢٤٤، وحسنه الألباني في الصحيحة (١/ ٤٢-٤٦).

(٥) أخرجه الترمذي برقم(٢١٣٣) والحديث حسن بشواهده كما ذكر الشيخ الألباني في تعليقه على المشكاة ١/ ٣٦.

وقد جاء رجل إلى الإمام أبي حنيفة يجادله في القدر، فقال له الإمام: "أما علمتَ أن الناظر في القدر كالناظر في عين الشمس كلما ازداد نظراً يزداد تحيّراً"(١).

وقرر هذا الإمام الطحاوي في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه حيث قال: "وأصل القدر سرّ الله في خلقه، لم يطّلع على ذلك ملك مقرب ولا نبي مرسل، والتعمّق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسُلّم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظرا وفكرا ووسوسة، فإن الله تعالى طوى علم القدر على أنامه، ونهاهم عن مرامه كما قال تعالى في كتابه: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ۝٢٣﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فمن سأل لِمَ فعل؟ فقد ردّ حكم الكتاب، ومن ردّ حكم الكتاب كان من الكافرين"(٢).

وقال العلامة ابن أبي العز الحنفي شارحا كلام الطحاوي السابق: "وأكبر المسائل التي وقع فيها خلاف بين الأمة مسألة القدر، وقد اتسع الكلام فيها غاية الاتساع، [وقوله] (فمن سأل لِم فعلت؟ فقد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين)، اعلم أن مبنى العبودية والإيمان بالله وكتبه ورسله على التسليم وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع . . . ولهذا كان سلف هذه الأمة التي هي أكمل الأمم عقولاً ومعارف وعلوما لا تسأل نبيها: لم أمر الله بكذا؟ ولم نهى عن كذا؟ ولم قدّر كذا، ولم فعل كذا؟ لعلمهم أن ذلك مضاد للإيمان والاستسلام، وإن قدم الإسلام لا تثبت إلا على درجة التسليم"(٣).

(١) قلائد عقود العقيان (ق ٧٧ ب).

(٢) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٣٢، ٣٣.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٦٦.

ومما تنبغي الإشارة إليه أن علماء الحنفية نبهوا على إبطال الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي والذنوب، وفي ذلك قال **الإمام ابن أبي العز الحنفي**: "فإن قيل: يشكل على هذا قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الزخرف: ٢٠]، فقد ذمهم الله تعالى حيث جعلوا الشرك كائنا منهم بمشيئة الله، وكذلك ذم إبليس حيث أضاف الإغواء إلى الله تعالى إذ قال: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾﴾ [الحجر: ٣٩].

قيل: قد أجيب على هذا بأجوبة من أحسنها: أنه أنكر عليهم ذلك لأنهم احتجوا بمشيئته على رضاه ومحبته وقالوا: لو [كره] ذلك وسخطه لما شاءه فجعلوا مشيئته دليل رضاه، فردّ الله عليهم ذلك، أو أنه أنكر عليهم اعتقادهم أن مشيئة الله دليل على أمره به، أو أنه أنكر عليهم معارضته شرعه وأمره الذي أرسل به رسله وأنزل به كتبه بقضائه وقدره، فجعلوا المشيئة العامة دافعة للأمر، فلم يذكروا المشيئة على جهة التوحيد وإنما ذكروها معارضين بها لأمره دافعين بها لشرعه كفعل الزنادقة والجهال إذا أُمروا أو نُهوا احتجوا بالقدر.

وقد احتج سارق على عمر رضي الله عنه بالقدر فقال: وأنا أقطع يدك بقضاء الله وقدره".

ويشهد لذلك قوله تعالى في الآية: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فعلم أن مرادهم التكذيب فهو من قبل

الفعل من أين له أن الله لم يقدره؟ أطلع الغيب؟ فإن قيل: فما تقولون في احتجاج آدم على موسى عليهما السلام بالقدر إذ قال له: أتلومني على أمر قد كتبه الله علي قبل أن أخلق بأربعين عاما؟ وشهد النبي ﷺ أنّ آدم حجّ موسى، أي: غلب عليه بالحجة؟.

قيل: تتلقاه بالقبول والسمع والطاعة لصحته عن رسول الله ﷺ ولا تتلقاه بالرد والتكذيب لراويه كما فعلت القدرية، ولا بالتأويلات الباردة، بل الصحيح أن آدم لم يحتج بالقضاء والقدر على الذنب وهو كان أعلم بربه وذنبه، بل آحاد بنيه من المؤمنين لا يحتج بالقدر، فإنه باطل، وموسى عليه السلام كان أعلم بأبيه وبذنبه من أن يلومه على ذنب قد تاب منه وتاب الله عليه واجتباه وهداه، وإنما وقع اللّوم على المصيبة التي أخرجت أولاده من الجنة، فاحتج آدم بالقدر على المصيبة لا على الخطيئة، فإن القدر يحتج به عند المصائب لا عند المعائب، وهذا المعنى أحسن ما قيل في الحديث.

فما قدر من المصائب يجب الاستسلام له، فإنه من تمام الرضى بالله ربّاً، وأمّا الذنوب فليس للعبد أن يذنب، وإذا أذنب فعليه أن يستغفر ويتوب، فيتوب من المعائب ويصبر على المصائب، قال تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ ﴿٥٥﴾﴾ [غافر: ٥٥].

وأما قول إبليس: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الحجر: ٣٩] إنما ذم على احتجاجه بالقدر لا على اعترافه بالمقدر وإثباته له، ألم تسمع قول نوح عليه السلام: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [هود: ٣٤][1].

(١) شرح الطحاوية ١/ ١٤٥ وما بعدها.

وممن نصّ على إبطال الاحتجاج بالقدر على المعاصي **الكمال ابن الهمام** حيث قال - بعد أن ذكر أن العبد هو الفاعل باختياره وإرادته -: "ومما ذكرنا يبطل احتجاج كثير من الفساق بالقضاء والقدر مما يسلب قدرة العزم عند خلق الاختيار فيكون جبرا ليصح الاحتجاج به على ما أوقع نفسه فيه، كما قال علي رضي الله عنه لذلك الرجل الذي سأله بعد انصرافه من صفين، فقال أخبرنا عن مسيرنا إلى الشام أكان بقضاء الله تعالى وقدرته؟ فقال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما وطئنا موطئا ولا هبطنا واديا ولا علونا تلعةً إلا بقضاء وقدر، فقال الرجل: عند الله أحتسب خطاي، ما أرى لي من الأجر شيئا، فقال له: مهْ أيها الشيخ، عظم الله أجركم في مسيركم وأنتم سائرون، وفي منصرفكم وأنتم منصرفون، ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين، ولا إليها مضطرين، فقال الرجل: كيف والقضاء والقدر ساقانا فقال: ويحك لعلك ظننت قضاء لازما وقدرا حتما، لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب"(١).

وقال **الملا علي القاري** في شرحه لكتاب ألفاظ الكفر للعلامة بدر الرشيد الحنفي، ما نصه: "لا يجوز للعاصي حال ارتكاب المعصية أن يعتذر بالقضاء والقدر والمشيئة، وإن كان حقا في نفس الأمر، ولهذا ذم الله سبحانه الكفار بقوله: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَاۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وهذا معنى قوله عليه الصلاة والسلام: "حج

(١) المسايرة مع شرحها المسامرة ١/ ١٥-١٦.

آدم موسى»[١][٢].

إذاً لا يجوز الاحتجاج بالقدر إلا على المصائب لا المعائب، إلا في حالة التوبة منها.

(١) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه مع الفتح: ٨/ ٤٣٤.

(٢) شرح كتاب ألفاظ الكفر للقاري ص ٢١٨.

• **الأصل الثالث: إثبات الصفات الإلهية الواردة في الكتاب والسنة الصحيحة، وعدم الخوض في ذلك بمجرّد العقل، وتنزيه الله عن مشابهة الخلق.**

قال الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ اللهُ: "لا يوصف الله تعالى بصفات المخلوقين، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف، وهو قول أهل السنة والجماعة، وهو يغضب ويرضى، ولا يقال: غضبه عقوبته، ورضاه ثوابه، ونصفه كما وصف نفسه، أحدٌ، صمدٌ، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد، حي، قادر، سميع، بصير، عالم، يد الله فوق أيديهم، ليست كأيدي خلقه، ووجهه ليس كوجوه خلقه"(١).

وقال أيضاً: "لا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات الله بشيء، بل يصفه بما وصف به نفسه، ولا يقول فيه برأيه شيئا، تبارك الله رب العالمين"(٢).

وقال أيضاً: "ولا يُشبه شيئا من الأشياء من خلقه، ولا يشبهه شيء من خلقه، لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته"(٣).

وقال: "وصفاته بخلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، ويسمع لا كسمعنا، ويتكلم لا ككلامنا"(٤).

وقال أيضاً: "ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر، فقد كفر(٥).

---

(١) الفقه الأكبر ص ٣٠٢.
(٢) شرح الطحاوية ٢/٤٢٧، وجلاء العينين ص ٣٦٨.
(٣) الفقه الأكبر ص ٣٠١.
(٤) المرجع السابق ص ٣٠٢.
(٥) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٢٥.

وقال في تقسيمه للصفات الإلهية إلى ذاتية وفعلية: "وصفاته الذاتية والفعلية، أما الذاتية فالحياة والقدرة والعلم والكلام والسمع والبصر والإرادة، وأما الفعلية: فالتخليق، والترزيق، والإنشاء، والإبداع، والصنع، وغير ذلك من صفات الفعل، لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته"(١).

وقال مثبتاً حقيقة الصفة دون الخوض في الكيفية، وذلك حين سئل عن النزول الإلهي، فقال: "ينزل بلا كيف"(٢).

فالإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ وضع بهذه النصوص الموجزة أسس اعتقاد أهل السنة في توحيد الأسماء والصفات، وهي تتلخص في ثلاث قواعد رئيسية:

القاعدة الأولى: إثبات بلا تمثيل.

والقاعدة الثانية: تنزيه بلا تعطيل.

والقاعدة الثالثة: تفويض العلم بالكيفية.

ودلّ على هذه القواعد الثلاث قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [طه: ١١٠].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضًا في رفض التأويل في الصفات الإلهية:** "ولا يقال إن يده قدرته، أو نعمته، لأن فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال"(٣).

---

(١) الفقه الأكبر ص ٣٠١.
(٢) الأسماء والصفات للبيهقي ص ٤٥٦.
(٣) الفقه الأكبر ص ٣٠٢.

وقال مثبتاً صفة العلو لله تعالى: "والله تعالى يُدعى من أعلى لا من أسفل، لأن الأسفل ليس من وصف الربوبية والألوهية في شيء"(١).

وقال: "من قال لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض فقد كفر، وكذا من قال إنه على العرش، ولا أدري: العرشُ أفي السماء أم في الأرض"(٢).

وقال للمرأة التي سألته: أين إلهك الذي تعبده؟ قال: إن الله سبحانه وتعالى في السماء دون الأرض، فقال له رجلٌ: أرأيت قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] قال: هو كما تكتب للرجل إني معك وأنت غائب عنه"(٣).

وقال في إثبات صفة الكلام لله وأنه غير مخلوق، ما نصه: "والقرآن كلام الله، في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي ﷺ أنزل"(٤).

وقال أيضاً: "والقرآن غير مخلوق"(٥).

وقال أيضاً: "وسمع موسى عليه السلام كلام الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء: ١٦٤]"(٦).

---

(١) الفقه الأبسط ص ٥١.
(٢) المرجع السابق ص ٤٦.
(٣) الأسماء والصفات ص ٤٢٩.
(٤) الفقه الأكبر ص ٣٠١.
(٥) المرجع السابق ص ٣٠٢.
(٦) الفقه الأبسط ص ٥٦.

وقال في إثبات صفة اليد: "يد الله فوق أيديهم، ليست كأيدي خلقه"[١].

إذاً: فالأصل في هذا الباب هو التقيد بالكتاب والسنة، كما تقيد به سلف هذه الأمة وأئمتها، ومنهم الإمام أبو حنيفة رحمه الله كما تجلى ذلك من خلال نصوصه وأقواله.

وقد أكد هذا الأمر كثير من علماء الحنفية ومنهم الإمام أبو اليسر البزدوي حيث قال: "العلم نوعان: علم التوحيد والصفات، وعلم الشرائع والأحكام، والأصل في النوع الأول: هو التمسك بالكتاب والسنة ومجانبة الهوى والبدعة ولزوم طريق السنة والجماعة، وهو الذي عليه أدركنا مشايخنا، وكان على ذلك سلفنا أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وعامة أصحابهم، وقد صنف أبو حنيفة رضي الله عنه في ذلك كتاب الفقه الأكبر، وذكر فيه إثبات الصفات . . . "[٢].

وقال العلامة ابن أبي العز الحنفي: "فالواجب أن ينظر في هذا الباب، أعني باب الصفات، فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته نصوصهما من الألفاظ والمعاني، وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها: فإن كان معنى صحيحا قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد والحاجة، مثل أن يكون الخطاب مع من لا

(١) الفقه الأبسط ص ٥٦.
(٢) أصول البزدوي ص ٣، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ١/ ٧-٨.

يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك"[(١)].

وقال الشيخ صنع الله الحلبي: "والأصل في ذلك - أي باب الأسماء والصفات - الكتاب والسنة، والتجانب عن الهوى والبدعة، كما عليه الصحابة والتابعون والسلف الصالحون والأئمة الكبار من أرباب المذاهب الأخيار"[(٢)].

وقال الملا علي القاري: "والعصمة النافعة من هذا الباب أن يصف الله بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يثبت له الأسماء والصفات، وينفى عنه مشابهة المخلوقات، فيكون إثباتك منزها عن التشبيه، ونفيك منزها عن التعطيل، فمن نفى حقيقة الاستواء فهو معطل، ومن شبهه باستواء المخلوقات على المخلوق فهو مشبّه، ومن قال استواء ليس كمثله، فهو الموحِّد المنزِّه"[(٣)].

وقد أنكر علماء الحنفية على من جعل أصله في إثبات هذا الباب العقل أو الرأي المجرد، **كما قال الإمام أبو حنيفة**: "لا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات الله بشيء، بل يصفه بما وصف به نفسه، ولا يقول فيه برأيه شيئا تبارك الله وتعالى رب العالمين"[(٤)].

وممن أكد ذلك الملا علي القاري حيث قال: " ... القول بالرأي والعقل المجرد في الفقه والشريعة بدعة وضلالة، فأولى أن يكون ذلك في التوحيد والصفات بدعة وضلالة"[(٥)].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٨٣.

(٢) سيف الله على من كذب على أولياء الله ص ٧٦.

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٨/ ٢٥١.

(٤) شرح الطحاوية لابن أبي العز ٢/ ٤٢٧، وجلاء العينين ص ٣٨٦.

(٥) شرح الفقه الأكبر ص ١٢.

وبعد ذكر هذه النصوص المروية عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله وبعض تلامذته وأتباعه لا ينبغي لمن انتسب إلى الإمام أبي حنيفة أو إلى المذهب الحنفي أن يتأول شيئا من نصوص الصفات أو يتفوض في معناها، أو يتكلم فيها بمجرد رأيه وعقله، أو يشبه الله بشيء من صفات خلقه، وذلك لأن أقوال الإمام وأخص تلامذته وأتباعه واضحة نيرة في بطلان تلك المسالك كلها، كما يجب عليه أن يثبت لله ما أثبته لنفسه أو أثبته له رسوله من الأسماء والصفات، وأن ينفي عنه ما نفاه عن نفسه أو نفاه عنه رسوله مع إثبات كمال ضد المنفي عنه سبحانه، وأن يتجنب السؤال عن كيفية أسمائه وصفاته وذاته سبحانه.

● **الأصل الرابع: محبة أصحاب النبي ﷺ وآل بيته، وسلامة القلوب والألسنة لهم، واعتقاد فضلهم والاستغفار لهم، والكف عما شجر بينهم.**

أجمع أهل السنة والجماعة على علو مكانة الصحابة ﷺ وسموّ منزلتهم ورفعة شأنهم عند الله تعالى، كما أجمعوا أيضاً على عدالتهم بتعديل الله تعالى ورسوله لهم، فلا يحتاجون بعد ذلك إلى تعديل أحد، فكل واحد منهم عدل، إمام، فاضل، وجب على الأمة تعظيمه وتوقيره واحترامه والترحّم عليه والاستغفار له[١].

وقد حرص أهل العلم - رحمهم الله - على ذكر القول في الصحابة ضمن أصولهم، وذلك لما أظهر أهل البدع والأهواء الطعن والقدح في أصحاب رسول الله ﷺ كلهم أو بعضهم، ومن هؤلاء علماء الحنفية رحمهم الله، ومن أقوالهم في ذلك:

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: "ولا نذكر أحدا من صحابة الرسول ﷺ إلا بخير"[٢].

وقال أيضاً: "ولا نتبرأ من أحد من أصحاب الرسول ﷺ ولا نوالي أحدا دون أحد"[٣].

وقال الإمام الطحاوي رحمه الله : "ونحب أصحاب رسول الله ﷺ، ولا نفرِط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان

---

(١) انظر الشريعة للآجري ٤/ ١٦٣٤، والكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ٤٦.
(٢) الفقه الأكبر ص ٣٠٤.
(٣) الفقه الأبسط ص ٤٠.

وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان"[١].

وقال **الكمال ابن الهمام**: "واعتقاد أهل السنة والجماعة تزكية جميع الصحابة ﷺ وجوباً بإثبات العدالة لكل منهم، والكف عن الطعن فيهم، والثناء عليهم كما أثنى الله ورسوله عليهم . . . "[٢].

وقال **المفسر أبو الثناء الألوسي**: "اعلم أن أهل السنة أجمعوا على أن جميع الصحابة عدول يجب على الأمة تعظيمهم، فقد أخلصوا الأعمال من الرّياء نفلا وفرضا، واجتهدوا في طاعة مولاهم ليرضى، وغضوا أبصارهم عن الشهوات غضّا، فإذا أبصرتهم رأيتَ قلوبا صحيحة وأجسادا مرضى، وعيونا قد أَلِفَتِ السّهر فما تكاد تُطعم غُمضا، بادروا لعلمهم أنها ساعاتٍ تتقضّى . . . ومن ارتكب منهم ما يخالف بعض هذه الأوصاف لم يمت إلا وهو أنقى من ليلة الصدر[٣] غير مدنَّس بوصمة، ولا مُصِرّاً على سيئة".

وقد وردت في فضلهم وعدالتهم آيات قرآنية كثيرة وأحاديث نبوية غزيرة، فمن الكتاب قول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

---

(١) العقيدة الطحاوية مع شرح ابن أبي العز ٢/ ٢١٧.
(٢) المسايرة مع شرحها المسامرة ٢/ ١٥٨ بتصرف يسير.
(٣) ليلة الصدر، هي الليلة التي ينفر الناس فيها من منى بحيث تبقى خالية لا أحد فيها، ويقصد بالمثل: تطهير الصحابة وتصفيتهم عن المعاصي قبل انتقالهم إلى الرفيق الأعلى تشبيهاً بليلة الصدر التي تخلو فيها منى عن الحجيج. انظر مجمع الأمثال ١/ ١٢١، وجمهرة الأمثال لأبي الهلال العسكري ١/ ٢٦٥.

قال الإمام أبو الهدى البندنيجي البغدادي الحنفي المتوفى (١٢٨٣هـ) في تفسير الآية: "فإنّ هذه الآية الشريفة دالة صريحا على أن السابقين من المهاجرين والأنصار واللاحقين بهم، بل المتبعين لهم بالإيمان والطاعة إلى يوم القيامة، وقد ﷺ بقبول طاعاتهم وارتضاء أعمالهم، وأعد لهم جنات النعيم والفوز العظيم، وأنهم رضوا عنه تعالى في السراء والضراء والشدة والرخاء، فهم في علو المكانة وسمو المنزلة بحيث يراد رضاهم ويطلب ذلك في معاملاتهم مع الله ومجاهداتهم في الله، إذ لو لا ذلك لما قرن الله تعالى الإخبار برضائه عنهم بالإخبار برضائهم عنه تعالى، وكفى بذلك شرفا وفضلا وعدالة لهم، إذ لا معنى للشرف والفضل والعدالة غير هذا "[1].

وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح: ١٨].

قال الإمام البندنيجي الحنفي حول الآية: "فهؤلاء الصحابة الذين بايعوا الرسول ﷺ بيعة الرضوان بالحديبية - وكانوا ألفاً وأربعمائة - هم الذين اختارهم الله لنصرة نبيه واصطفاهم لصحبته وإظهار دينه، وارتضاهم للذب عنه، وثبت أقدامهم، وأنزل السكينة عليهم، وبرّهم وأظهرهم على عدوه، فهم كتائب الله وجنوده وأولياؤه وأحباؤه، وقد أخبر الله تعالى برضاه عنهم، وأكد ذلك بحرف التأكيد «قد» وعبر عنهم بعنوان الإيمان وبيّن مبايعتهم، وبين أيضا محلها في القبول والرضى، وأخبر عن تحقق الإخلاص في قلوبهم، وإذا تحقق ذلك فنقول بفصيح المقال وننادي بصوت عال: ما أضل من يلعن ويسب من ﷺ، وما أخذل من يطعن في

---

(١) الأجوبة البندنيجية ص ٥٤-٥٥.

عدالة من أثنى الله عنهم! "(١)

وقوله سبحانه: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح: ٢٩].

قال الإمام أبو الهدى البندنيجي في تفسير الآية: "فإن في هذه الآية الكريمة دلالة، وأيّ دلالة على أن الصحابة - إذ هم الذين معه - متغلّظون على الكفار رحماء بينهم، مشتغلون بالصلاة ومبتغون بذلك فضلا من الله ورضوانا، دون الأغراض الدنيوية، وأنهم مذكورون في التوراة والإنجيل بتلك الأوصاف الكاملة، وأن الكفار يغاظون بهم، وأنهم مؤمنون وعاملون للصالحات وموعودون بالمغفرة والأجر العظيم، فهل فوق هذه من مأثرة! وهل بعدها من منقبة ومفخرة!!

فليت شعري كيف يسع أحدا بعد أن تلا هذه الآية أو سمعها أن يظن في الصحابة وحاشاهم الكفر أو التباغض أو الفسق والعصيان . . . فما بال الشيعة - أفسد الله بالهم وأضل أعمالهم - يخالفون هذه الآية الكريمة القطعية المتن والدلالة، على جلالة قدر الصحابة وعدالتهم، وينسبون إليهم ما هو مذكور في كتبهم من الأكاذيب ومنقول بألسنتهم من الأراجيف والأعاجيب"(٢).

---

(١) الأجوبة البندنيجية ص ٥٣-٥٤، وانظر للاستزادة: أحكام القرآن للجصاص ٣/ ٥٨٧، وتفسير المدارك ٤/ ١٦٠.

(٢) الأجوبة البندنيجية ص ٤٨-٤٩، وانظر للمزيد: المسايرة مع شرحها المسامرة ٢/ ١٥٨، وصب العذاب على من سب الأصحاب ص ٩٧.

وغير ذلك من الآيات التي دلت على فضل الصحابة وجلالة قدارهم وعظيم منزلتهم.

قال الإمام أبو الهدى البندنيجي الحنفي -بعد أن ذكر الآيات السالفة الذكر وغيرها من الآيات على عدالة الصحابة وجلالة أقدارهم والكف عن الطعن فيهم- ما نص كلامه: "هذا فمن تأمل مراجعاً للإنصاف، ومجانباً للاعتساف، في هذه الآيات التي تلوناها الصريحة العموم، بحسب المنطوق والمفهوم، يجدها صادقة على جميع الصحابة ... ناطقة بمناقبهم، ودالة دلالة قطعية على أنهم كلهم مؤمنون حقا، وأنهم مجاهدون بأموالهم ومهجهم في إعلاء كلمة الله صدقا، وأنهم موعودون بالحسنى في الآخرة والأولى، وأنهم مغفورون في مساعيهم مشكورون، وبرحمة الله ورضوانه مغمورون، بالأجر الجسيم والفوز العظيم مأجورون، كيف لا، وهم المشافهون بخطاب هذه الآيات على لسان النبي ﷺ بالأصالة وهم مصداقها أولاً وبالذات، فمن اعتقد فيهم الكفر أو الارتداد بعد الإيمان أو الفسوق والعصيان فقد تجرأ على الله تعالى بتكذيب آياته أو بتجهيله تعالى عما في صدورهم، وعما آلت إليه عواقب أمورهم، وما هذا إلا ضلال صريح، واعتقاد فاسد فضيح"(١).

والأدلة الدالة على فضل الصحابة وعدالتهم وعظيم مكانتهم من السنة كثيرة ومنها:

قوله ﷺ: "النجوم أمنةٌ للسماء فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنةٌ لأصحابي، فإذا ذهبتُ أتى أصحابي ما يوعدون،

(١) الأجوبة البندنيجية ص ٥٥-٥٦.

وأصحابي أمنةٌ لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون"[١].

وقوله ﷺ: "خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم" قال عمران: فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة[٢].

فهذان الحديثان فيهما تزكية لجميع الصحابة ﷺ وإثبات العدالة لكل منهم والكف عن الطعن فيهم، والثناء عليهم بالخيرية والأفضلية[٣].

قال العلامة ابن أبي العز الحنفي بعد أن ذكر جملة من الآيات والأحاديث والآثار في عدالة الصحابة وعلو مكانتهم والنهي عن الطعن فيهم -بما فيها هذان الحديثان-: "فمن أضلّ ممن يكون في قلبه غلٌّ على خيار المؤمنين، وسادات أولياء الله تعالى بعد النبيين؟ بل قد فضلهم اليهود والنصارى بخصلة، قيل لليهود: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب موسى، وقيل للنصارى: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب عيسى، وقيل للرافضة: من شرّ أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب محمد لم يستثنوا منهم إلا القليل.."[٤].

وقد أجمع أهل السنة والجماعة أيضا على تحريم تنقيص الصحابة أو سبّهم أو الخوض فيما شجر بينهم، لأن الله رضي عنهم وأرضاهم ووعدهم بالجنات، فلا يجوز بعد ذلك الطعن فيهم بأي نوع كان، ولا داعي للخوض فيما حصل بينهم[٥] لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٥٣١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم(٣٤٥٠).

(٣) انظر المسايرة مع شرحها المسامرة ٢/١٥٨، وشرح الفقه الأكبر للقاري ص١٥٤.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٢٢١-٢٢٢.

(٥) انظر الشريعة للآجري ٥/ ٢٤٩٥، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٤/ ٥٢٧، والعقيدة الطحاوية مع شرح ابن أبي العز ٢/ ٢٤٦.

غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحَشر: ١٠].

قال العلامة المفسر أبو الثناء الألوسي حول الآية: "فهذه الآية صريحة في طلب المغفرة وترك العداوة للمؤمنين، ونطقُ الصحابة -الذين تسبّهم الشيعة- بكلمة الإيمان وإقامتهم لشعائر الدين أمر معلوم لا يحتمل الإنكار بوجه، وكون ذلك عن نفاق أو مستتبعاً بما يخالفه، مما يحتاج إلى دليل يثبته وبرهان يحققه، وهو أحد المستحيلات.

ولو سُلّم لكل أحد ما يقوله من الاحتمالات العقلية وإن لم يبرهن عليها لسُلّم كلام الخوارج والنواصب في حق علي ﷺ، وفي ذلك من الفساد ما فيه، ومتى كان الإيمان ثابتا لا ينبغي إلا الترضي والاستغفار دون السب واللعن، **وبالجملة:** فإن حرمة سب الصحابة ﷺ مما لا ينبغي أن ينتطح فيه كبشان أو يتنازع فيه اثنان"(١).

وقال ابن أبي العز الحنفي: "فمن كان في قلبه غِلٌّ عليهم فهو خاسر مثبور، ومن صفا قلبه من شوائب الغلّ فهو فائز مسرور"(٢).

ومن الأدلة الصريحة في حرمة سب الصحابة ﷺ وعدم الخوض فيما شجر بينهم، قوله ﷺ: "لا تسبّوا أصحابي، فو الذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه"(٣).

وقوله - عليه الصلاة والسلام -: "وإذا ذكر أصحابي فأمسكوا"(٤).

---

(١) الأجوبة العراقية على اللاهورية ص ١٤٣-١٤٤.
(٢) السيوف المشرقة للألوسي الحفيد ص ٦٠٩.
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم(٢٥٤٠).
(٤) أخرجه أبو شجاع في مسند الفردوس ١/ ٣٣٦ برقم(١٣٣٧) والحافظ ابن حجر في المطالب العالية، باب القدر ١٢/ ٤٥٨ برقم(٩٦٥٦) وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة برقم(٣٤).

ومن طعن في الصحابة فهو أولى به وأحق، بل هو زنديق، لأن الطعن فيهم طعن في المنقول، كما قال أبو زرعة الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ : "إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول عليه الصلاة والسلام حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة رضي الله عنهم والمنتقصون لهم يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة"(١).

قلت: وقد كفر كثير من علماء الحنفية الرافضة بسبب سبهم للصحابة وقولهم بردتهم.

ويرى أهل السنة أن ما وقع بين الصحابة من القتال والاقتتال فهم في ذلك مجتهدون فللمصيب منهم أجران وللمخطئ منهم أجر اجتهاده(٢).

مع أنه لم يدخل في تلك الحروب والمشاحنات إلا عدد قليل من الصحابة.

وإن أبى تعصب المخالفين الطاعنين هذا قلنا: إن القوم رضي الله عنهم كانوا من قبل ما وقع من المخلصين الأبرار، لكن لعدم العصمة وقع منهم ما غسلوه ببرد التوبة وثلج الاستغفار، ويأبى الله تعالى أن يذهب صحابي إلى ربه قبل أن يغسل بالتوبة والاستغفار درن ذنبه(٣).

وقال **سعد الدين التفتازاني**: "والواجب على المسلم أن يكف لسانه

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٤٩.
(٢) انظر صب العذاب للألوسي الحفيد ص ٣١٥.
(٣) المرجع السابق ص ٣١٦.

عما جرى بين الصحابة ﷺ وألّا يخوض في ذلك لقوله ﷺ في الحديث: «وإذا ذكر أصحابي فأمسكوا»(١) فالبحث في ذلك ليس له نفعٌ في الدين، بل هو يضرّ باليقين"(٢).

وقال أيضا: "وما وقع بينهم من المنازعات والمحاربات فله محامل وتأويلات، فسبهم والطعن فيهم إن كان مما يخالف الأدلة القطعية فكفر كقذف عائشة ﵂، وإلا فبدعة وفسق"(٣).

قلت: ويعتقد أهل السنة والجماعة أيضاً أن عمل أحد من الصحابة ﷺ ساعةً مع رسول الله ﷺ خير من عمل غيره مهما كان عمله، لأن منزلة الصحبة لا يوازيها أيّ عمل ولا يدانيها أية منزلة بعد النبوة والرسالة، ولذلك أجمع أهل السنة والجماعة على أفضليتهم على الخلق كلهم ما عدا الأنبياء والمرسلين(٤).

قال الإمام أبو حنيفة ﵀: "أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي ... "(٥)، فأفضليتهم على ترتيب خلافتهم.

وقال ﵀ أيضا: "مقام أحدهم مع رسول الله ﷺ ساعة واحدة خير من عمل أحدنا جميع عمره وإن طال"(٦).

---

(١) تقدم تخريجه.
(٢) انظر شرح الفقه الأكبر للقاري ص ١٥٤.
(٣) شرح العقائد النسفية ص ١٤٤.
(٤) انظر معتقد أهل السنة في: الإصابة ١/٩، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ٢/٢١٧-٢٢٢، والأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية ص ٦٨.
(٥) النور اللامع (ورقة: ١١٩)
(٦) مناقب أبي حنفية للمكي ص ٧٦.

فهذا مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة تجاه صحابة رسول الله ﷺ وهو منهج مستمد من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وأما آل بيت النبي ﷺ فهم أزواجه أمهات المؤمنين وأولاده وأحفاده ومن حرمت عليهم الصدقة من قرابته[١].

وعقيدة أهل السنة والجماعة فيهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأهل السنة والجماعة يحبون أهل بيت رسول الله ﷺ ويتولونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ حيث قال يوم غدير خم: «أذكركم الله في أهل بيتي»[٢] ويتولون أزواج رسول الله ﷺ أمهات المؤمنين، ويؤمنون بأنهن أزواجه في الآخرة . . . ويتبرءون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم، وطريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل"[٣].

كما أن أهل السنة ينزلون آل بيت النبي ﷺ منازلهم التي يستحقونها بالعدل والإنصاف لا بالهوى والتعسف، ويعرفون الفضل لمن جمع الله له بين شرف الإيمان وشرف النسب، فمن كان من أهل البيت من أصحاب رسول الله ﷺ، فإنهم يحبونه لإيمانه وتقواه، ولصحبته إياه، ولقرابته منه.

ومن لم يكن منهم صحابيا، فإنهم يحبونه لإيمانه وتقواه، ولقربه من رسول الله، ويرون أن شرف النسب تابع لشرف الإيمان، ومن جمع الله له بينهما فقد جمع له بين الحسنيين، ومن لم يوفق للإيمان، فإن شرف

---

(١) انظر فضل أهل البيت وعلو مكانتهم ص٦، والتعريف الموجز بأهل البيت للشيخ ضياء الرحمن فاروقي رئيس منظمة الدفاع عن الصحابة ص ٨-٢٧،والشيعة وأهل البيت لإحسان إلهي ص ١٦، والعقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط للدكتور سليمان السحيمي ١/ ٦٨.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) مجموع الفتاوى ٣/ ١٥٤.

النسب لا يفيده شيئا ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] "ومن بطّأ به عمله لم يسرع به نسبه"(١)(٢).

فأهل السنة في هذا الباب وسط بين طائفتين على طرفي نقيض، إحداهما فرّطت في مكانتهم فرمتهم بالسب والطعن واللعن وهؤلاء هم الخوارج والنواصب، والطائفة الثانية أفرطت في مكانتهم وغلت فيهم غلوا فاحشا فرفعتهم إلى منزلة الألوهية والربوبية، وإن كانت شاركت الأولين في الإفراط والتقصير في حقهم، وهؤلاء هم الرافضة، فكانوا بذلك من أبعد الناس عن وصية النبي ﷺ في أهل بيته بقوله: "أذكركم الله في أهل بيتي . . . "(٣).

وأقوال علماء الحنفية أكدت هذه العقيدة تجاه آل البيت، وإليك ذكر أقوال بعضهم:

قال الشيخ جمال الدين الغزنوي (المتوفى بحلب بعد سنة: ٥٩٣هـ): "ونحن نحب أهل بيت رسول الله ﷺ وأزواجه، وذرّياته، وقراباته . . . ونذكرهم بالخير ونثني عليهم، وندعوا لهم بالخير، ونترحم عليهم، ولا نفرِط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونحب من يحبهم، ونبغض من يبغضهم، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل، وحبهم دين وإيمان، وبغضهم كفر وطغيان، ونحسن القول فيهم، ونسكت عما جرى بينهم ﭫ أجمعين"(٤).

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم(٢٦٩٩).
(٢) فضل أهل البيت وعلو مكانتهم للشيخ عبد المحسن العباد ص ١٣-١٤.
(٣) تقدم تخريجه.
(٤) أصول الدين للغزنوي ص ٢٨٩-٢٩٢.

وقال العلامة ابن أبي العز الحنفي - بعد أن أشار إلى غلو الرافضة في بعض آل البيت، ما نص كلامه: "وأهل السنة يوالونهم كلهم - يقصد أهل البيت - وينزلونهم منازلهم التي يستحقونها بالعدل والإنصاف لا بالهوى والتعصب، فإن ذلك كله من البغي الذي هو مجاوزة الحد . . . "(١).

وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوي الملقب بسراج الهند - في معرض حديثه عن تفنيد دعوى الرافضة محبة آل البيت-، ما نص كلامه: "وأهل السنة هم المتمسكون بحبل وداد جميع أهل البيت، كالإيمان بكتاب الله كله بحيث لا يتركون حرفاً منه، وبالأنبياء أجمعين بحيث لا يفرقون بين أحد من رسله وأنبيائه، ولا يخصون بعضهم بالمحبة دون بعض، وهم يحبون جميع أهل بيت النبي ﷺ ولا يستثنون بمحبتهم بعضهم بخلاف الشيعة فإنهم يدعون حب بعضهم دون بعض، بل لا يحبونهم أصلاً.

وأما حال اتباع أهل السنة لهم فكمحبتهم، فإنهم لا يخصصون في الرواية وتلقي العلم طائفة دون طائفة، بل يروون عن كلهم أخبار الدين وآثاره، ويستدلون بها كما تشهد بذلك كتب تفسيرهم وحديثهم، وفقههم"(٢).

وقال أبو المعالي محمود شكري الألوسي: "إن محبة أهل البيت رضي الله عنهم من الواجبات عندنا معاشر أهل السنة، لما سبق من الأخبار الصحيحة والآثار الرجيحة(٣)، فإنهم الذين يتميز بحبهم إيمان المرء من نفاقه،

---

(١) شرح الطحاوية ٢/ ٢٢٢.

(٢) التحفة الاثني عشرية ٢/ ٤٨٠-٤٨١ بتصرف يسير، وانظر صب العذاب ص ١٨١-١٨٢.

(٣) انظر صب العذاب ص ١٢٤ وما بعدها.

والذين ورثوا النور المبين عمن خصه الله تعالى بإشراقه . . . واعلمْ أن المحبة بالاتباع لا بالابتداع، قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: ٣١]، وقد ذكرنا أن ما عليه الروافض ليس ما كان عليه العترة الطاهرة"(١).

❁ ❁ ❁

(١) انظر صب العذاب ص ١٦٤.

• **الأصل الخامس: عدم تكفير المسلم بالذنوب ما عدا الكفر والشرك المخرجين من الملة، وكذلك الصلاة خلف وعلى من قال لا إله إلا الله، وعدم الخروج على جماعة المسلمين وإمامهم.**

وأذكر كلام علماء الحنفية حول هذا الأصل في محورين:

المحور الأول: عدم تكفير المسلم بالذنوب ما عدا الكفر والشرك المخرجين من الملة:

فهذه هي السمة البارزة من سمات منهج أهل السنة والجماعة، قال **الإمام أبو حنيفة** رحمه الله: "ولا تكفر الناس بالذنوب ... "[(١)].

وعند ما سئل رحمه الله أي الأصناف أنت؟ فقال: "أنا ممن لا يسب السلف، ويؤمن بالقدر، ولا يكفر أحدا بالذنوب"[(٢)].

وقال أيضا: "والعاصون - أي دون الكفر والشرك - من أمة محمد عليه السلام كلهم مؤمنون"[(٣)].

وقال الطحاوي رحمه الله: ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله ... "[(٤)].

وقال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: يشير الشيخ - أي الطحاوي - بهذا الكلام إلى الرد على الخوارج القائلين بالتكفير بكل ذنب ... "[(٥)].

---

(١) الانتقاء لابن عبد البر ص ١٦٤.
(٢) تاريخ بغداد ١٣/ ٢٣١.
(٣) الوصية بشرح البابرتي ص ٨٠.
(٤) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ٢/ ٣١، وانظر العقائد النسفية ١٥٢.
(٥) شرح الطحاوية ٢/ ٣١.

وقد تنبه الإمام ابن أبي العز إلى إشكال وقع في كلام الإمام أبي حنيفة والطحاوي - رحمهما الله - فقال مشيرا إلى ذلك: "امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول: بأنا لا نكفر أحدا بذنب، بل يقال: لا نكفرهم بكل ذنب، كما تفعله الخوارج، وفرق بين النفي العام، ونفي العموم والواجب إنما هو نفي العموم مناقضة لقول الخوارج الذين يكفرون بكل ذنب، ولهذا قيده الطحاوي -رحمه الله - بقوله: ما لم يستحله"(١).

وقال أكمل الدين محمد البابرتي الحنفي (٧٨٦هـ) : "والعاصي إذا مات بغير توبة فهو في مشيئة الله، إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة بفضله وكرمه، أو ببركة ما معه من الإيمان والطاعات، أو بشفاعة بعض الأخيار وإن شاء عذبه بقدر ذنبه صغيرة كان أو كبيرة، ثم عاقبة أمره الجنة، ولا يخلد في النار"(٢).

وقال أبو الثناء محمود بن زيد اللامشي (المتوفى في القرن السادس الهجري): "قال أهل السنة: من ارتكب كبيرة من أهل الإيمان، فإن ارتكبها مستحلا لها أو مستخفا بمن ينهى عنها . . . فإن يكفر بالله تعالى، وإن ارتكبها لغلبة شهوة أو كسل أو غضب أو حمية أو أنفة وهو يخاف أن يعذبه الله تعالى عليها، ويرجوا رحمته ومغفرته في ذلك فاسمه المؤمن الفاسق وحكمه أنه لو تاب لغفر له، وإن مات قبل التوبة فلله تعالى فيه المشيئة، فإن شاء عفا عنه بفضله ورحمته أو بشفاعة نبي أو ولي من عباده، وإن شاء عذبه بقدر جنايته ثم أدخله الجنة"(٣).

---

(١) شرح الطحاوية ٢/ ٣٢.
(٢) شرح الوصية للبابرتي ص ٨٠.
(٣) التمهيد لقواعد التوحيد ١٢١.

وقال الملا علي القاري رحمه الله: "لا يحكم بكفر أحد وارتداده بسبب الزنا أو قتل النفس بغير حق أو سرقة، أو نحوها من الكبائر، وهذا مذهب أهل السنة خلافا للخوارج، حيث يقولون بكفر مرتكب الكبيرة . . . "(١).

وقال أيضاً: "مذهب أهل السنة أن صاحب الكبيرة ولو مات من غير توبة لا يخلد في النار خلافا للمعتزلة والخوارج بناء على ما ذهبوا إليه من خروج العبد بالمعصية عن الإيمان، ولنا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النِّسَاء: ٤٨] . . . "(٢).

وقد بيّن الإمام أبو اليسر البزدوي رحمه الله في كتابه (أصول الدين) وابن أبي العز في شرحه على العقيدة الطحاوية، وأكمل الدين البابرتي وسطية أهل السنة في هذا الباب، وأجابا على بعض شبه المخالفين، وبين ابن أبي العز رحمه الله أن التكفير حكم شرعي لا يحكم به إلا بعد توفر شروطه وانتفاء موانعه، ثم مثل لذلك بأمثلة من الشرع، فراجعها فإنها مهمة للغاية(٣).

ومن الأدلة التي تؤيد قول أهل السنة كما أشار إليه هؤلاء وغيرهم ما يلي:

• قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَيُدۡخِلَكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [التحريم: ٨]، فأطلق اسم الإيمان على المذنب، فإن التوبة رجوع عن الذنب إلى الله

---

(١) ضوء المعالي لبدء الأمالي ص ١١٤.
(٢) المرجع السابق ص ١٤١.
(٣) أصول الدين للبزدوي ص ١٣٥ وما بعدها، وشرح الطحاوية ٢/ ٣١ وما بعدها.

تعالى، فأمره بالتوبة دليل على سابقة الذنب، وكذا قال: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [التحريم: ٨] وتكفير الذنب بدون الذنب مستحيل، فدلت الآية على أن الإنسان لا يصير بالذنب كافرا ولا يخرج عن الإيمان - ما لم يكن كفرا مخرجا عن الملة -[١].

• وقوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد: ١٩]، فسماهم مؤمنين وهم مذنبون، والله تعالى أمر نبيه بأن يستغفر لذنوب المؤمنين والمؤمنات، ودل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، على أنه لا يغفر الشرك، والمراد منه بدون التوبة، أما بعد التوبة فإنه يغفر بإجماع أهل القبلة، وأخبر أنه إن شاء يغفر ما دون ذلك فيكون المراد منه أيضا بدون التوبة.

• وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨]، فسمى قاتل النفس عمدا مؤمنا مع أنه كبيرة، وأبقى الأخوة الثابتة بالإيمان بقوله: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وما أخرج من استحقاق التخفيف والرحمة بقوله: ﴿ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]، والاستدلال بهذا مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما.

• **وإقامة الحدود** على أصحاب بعض كبائر الذنوب كالسرقة والزنا والقتل دليل على عدم كفر أصحابها، وإلا لما كان لإقامتها عليهم أية فائدة بل لكان ذلك لغوا -والعياذ بالله-، كيف وقد نص رسول الله ﷺ على أن الحدود مكفرات لأصحابها كما في حديث عبادة بن الصامت

(١) أصول الدين للبزدوي ص ١٣٧-١٣٨.

الشهير: "بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب به في الدنيا فهو كفارة له وطهور، ومن أصاب منها شيئا ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه"[١].

- **وقوله ﷺ** كما في حديث أبي ذر رضي الله عنه ما من عبد قال لا إله إلا الله دخل الجنة، وإن زنى وسرق . . . الحديث[٢].

- **وشفاعة النبي ﷺ** وسائر الأنبياء والملائكة والشهداء والصالحين لأهل الكبائر يدل على عدم تكفير المسلم بالذنوب ما دون الكفر.

وغير ذلك من الأدلة الصريحة الواضحة في هذه المسألة[٣].

المحور الثاني: طاعة ولي الأمر المسلم ووجوب الصلاة خلفه والحج والجهاد معه، وعدم الخروج عليه وعلى جماعة المسلمين، والدعاء له بالصلاح والتوفيق، والنصح له من غير علانية.

فإن من أصول أهل السنة والجماعة طاعتهم لولي أمرهم في طاعة الله ورسوله، ويرون الصلاة خلف كل بر وفاجر وعلى من مات منهم.

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: "ولا تكفر الناس بالذنوب، وتصلي على

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٤٧٤٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٦٩).

(٣) انظر هذه الأدلة وغيرها في أصول الدين للبزدوي ص ١٣٨-١٤٤، وشرح الطحاوية لابن أبي العز ٢/٣٦-٤٢، ٩٠، وشرح الوصية للبابرتي ص ٨٢-٨٤، وضوء المعالي لبدء الأمالي للقاري ص ٨٨، ١٣٦، ١٤١، والتمهيد لقواعد التوحيد ص ١٢٢-١٢٣.

من يقول: لا إله إلا الله، وخلف من قال: لا إله إلا الله"(١).

ولما سأله أبو مطيع البخلي - وهو من تلامذه الخواص - قائلا له: "ما تقول فيمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فيتبعه على ذلك ناس فيخرج على الجماعة، هل ترى ذلك؟

قال: لا، قلتك ولم؟ وقد أمر الله تعالى ورسوله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا فريضة واجبة، فقال: وهو كذلك، لكن ما يفسدون من ذلك يكون أكثر مما يصلحون من سفك الدماء واستحلال المحارم وانتهاب الأموال، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟﴾ [الحُجرات: ٩]، قال أبو مطيع البلخي: فنقاتل الفئة الباغية بالسيف؟ قال: نعم تأمر وتنهى فإن قبل وإلا قاتلته فتكون مع الفئة العادلة وإن كان الإمام جائرا".

ثم قال له بعد ذلك: "وكن مع الفئة العادلة والسلطان الجائر ولا تكن مع أهل البغي"(٢).

وقال الطحاوي رحمه الله: "ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة، وعلى من مات منهم"(٣).

وقال التفتازاني رحمه الله: "ويجب طاعة الإمام ما لم يخالف حكم

---

(١) الانتقاء ص ١٦٤.
(٢) الفقه الأبسط ص ٤٤-٤٨.
(٣) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ٢/ ١٠٤.

الشرع، سواء كان عادلا أوجائرا . . . ولا ينعزل الإمام بالفسق. . . "[١].

وقال **أبو اليسر البزدوي** رحمه الله : "الإمام إذا جار أو فسق لا ينعزل عند أصحاب أبي حنيفة بأجمعهم وهو المذهب المرضي"[٢].

وقال **ابن الهمام** رحمه الله: "يصح تقليد الفاسق مع الكراهة، وإذا قلد إنسان الإمامة حال كونه عدلا ثم جار وفسق لا ينعزل، ويستحق العزل إن لم يستلزم فتنة، ويجب أن يدعى له بالصلاح ونحوه، ولا يجب الخروج عليه كذا عن أبي حنيفة وكلمتهم قاطبة في توجيهه على أن الصحابة رضي الله عنهم صلوا خلف بعض بني أمية وقبلوا الولاية عنهم، وروى البخاري في تاريخه[٣] عن عبد الكريم البكاء قال: أدركت عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم يصلي خلف أئمة الجور"[٤].

وقال **العلامة ابن أبي العز الحنفي** رحمه الله : "اعلم رحمك الله وإيانا: أنه يجوز للرجل أن يصلي خلف من لم يعلم منه بدعة ولا فسقا باتفاق الأئمة،وليس من شرط الائتمام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه، ولا أن يمتحنه فيقول ماذا يعتقد؟ . . . ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر فهو مبتدع عند أكثر العلماء، والصحيح أنه يصليها ولا يعيدها، فإن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار ولا يعيدون كما كان عبد الله بن عمر يصلي خلف الحجاج وكذلك أنس -

---

(١) شرح المقاصد ٥/ ٢٣٣.
(٢) أصول الدين ص ١٩٠، وانظر الاتباع لابن أبي العز ص ٧٦.
(٣) التاريخ الكبير ٢/ ٣٨.
(٤) المسايرة مع المسامرة والحاشية ٢/ ١٦٧، وانظر كلاما مماثلا له في أصول الدين للبزدوي ص ١٩٦.

رضي الله عنهما- . . . والفاسق والمبتدع صلاته في نفسها صحيحة، فإذا صلى المأموم خلفه لم تبطل صلاته، لكن إنما كره من كره الصلاة خلفه، لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب . . . "[(١)].

وقال أيضا: "وقد دلت نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة أن ولي الأمر وإمام الصلاة والحاكم وأمير الحروب وعامل الصدقة يطاع في مواضع الاجتهاد، وليس عليه أن يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد، بل عليهم طاعته في ذلك وترك رأيهم لرأيه، فإن مصلحة الجماعة والائتلاف ومفسدة الفرقة والاختلاف أعظم من أمر المسائل الجزئية . . . "[(٢)].

وقال المفسر أبو الثناء الألوسي رحمه الله : "جمهور أهل السنة من أهل الحديث والفقه والكلام أنه لا يخلع السلطان بالظلم والفسق وتعطيل الحقوق، ولا يجب الخروج عليه، بل يجب وعظه وتخويفه وترك طاعته فيما لا تجب فيه طاعة"[(٣)].

وقال أيضا: "ثم اعلم أنه لا يجوز الدعاء على الأمراء . . . لكن الأولى الدعاء لهم بالصلاح والتوفيق للفلاح، وعن الشافعي رحمه الله لو أُعلمت أن لي دعوة مستجابة لجعلتها في ولي الأمر[(٤)] لما أن في صلاحه نفع العامة"[(٥)].

❁ ❁ ❁

---

(١) شرح الطحاوية ٢/ ١٠٥-١٠٦.
(٢) المرجع السابق ٢/ ١٠٧.
(٣) نهج السلامة إلى مباحث الإمامة ص ١١٧.
(٤) يروى مثله عن الفضيل بن عياض والإمام أحمد كما في حلية الأولياء ٨/ ٩١.
(٥) نهج السلامة ص ١١٩.

• الأصل السادس: النهي عن الخصومات والمراء في الدين، والتحذير من علم الكلام والمنطق.

فإن من أعظم أسباب الضلال الإعراض عن تدبر كلام الله وكلام رسوله ﷺ والاشتغال بكلام اليونان والآراء المختلفة، ولذلك تضافرت أقوال السلف وكثير من العلماء في التحذير من علم الكلام والاشتغال به، لأنه خطر جسيم على الدين وعلى العقيدة خصوصا.

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله - وهو ممن اشتغل بعلم الكلام وتضلع منه - : "لعن الله عمرو بن عبيد، فإنه فتح للناس الطريق إلى الكلام فيما لا ينفعهم في الكلام"(١).

ولما سأله رجل عما أحدث الناس من الكلام في الأعراض والأجسام فقال: "مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر، وطريق السلف، وإياك وكل محدثة فإنها بدعة"(٢).

وذكر الإمام أبو حنيفة رحمه الله أن هذا العلم ليس إلا ضياعا للوقت وأنه لا يسمن ولا يغني من جوع، فقال: "كنت أنظر في الكلام حتى بلغت مبلغا يشار إلي فيه بالأصابع، وكنا نجلس بالقرب من حلقة حماد بن أبي سليمان، فجاءتني امرأة فقالت: رجل له امرأة أمة أراد أن يطلقها للسنة، كم يطلقها؟

فلم أدر ما أقول فأمرتها أن تسأل حمادا، ثم ترجع فتخبرني، فسألتْ حمادا فقال: يطلقها وهي طاهر من الحيض والجماع تطيقة، ثم يتركها

(١) نقلا عن ذم الكلام للهروي ق ٢٨.
(٢) المرجع السابق ق ١٩٤.

حتى تحيض حيضتين، فإذا اغتسلت فقد حلت للأزواج، فرجعتْ فأخبرتني فقلت: لا حاجة لي في الكلام، وأخذت نعلي فجلست إلى حماد"[١].

وقال كَلَلهُ لأبي يوسف: "إياك أن تكلم العامة في أصول الدين من الكلام، فإنهم قوم يقلدونك فيشتغلون بذلك"[٢].

وقد وفّى أصحاب الإمام أبي حنيفة بهذه الوصية فقال أبو يوسف: "ذروا الخصومة في الدين، والمراء فيه والجدال، فإن الدين واضح بين، قد فرض الله - عز وجل - فرائضه، وشرع سننه، وحد حدوده، وأحل حلاله وحرم حرامه، فقال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائدة: ٣]، فأحلوا حلال القرآن وحرموا حرامه، واعملوا بمحكمه وآمنوا بالمتشابه، واعتبروا بالأمثال فيه، فلو كانت الخصومة في الدين تقوى عند الله لسبق إليها الرسول ﷺ وأصحابه بعده، فهل اختصموا في الدين أو تنازعوا فيه؟

وقد اختصموا في الفقه وتكلموا فيه، واختلفوا[٣] في الفرائض، والصلاة، والحج، والطلاق، والحلال والحرام، ولم يختصموا في الدين ولم يتنازعوا فيه، فاقتصروا على تقوى الله وطاعته، والزموا ما جرت به السنة، وكفيتم فيه المئونة، ودعوا ما أحدث المحدثون من التنازع في

(١) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٣٣.
(٢) مناقب أبي حنيفة للمكي ص ٣٧٣.
(٣) لعله يريد أنهم اختلفوا في هذه المسائل من مسائل الدين، ولم يكن اختلافهم موجبا للخصومة والتفرق بينهم، أو أنه أراد أنهم اختلفوا في مسائل فرعية في الدين، ولم يختلفوا في الأصول.

الدين والجدال فيه والمراء، فإن لزوم السنة عصمة بإذن الله تعالى لمن لزمها، والذي سنها كان أعلم بما في خلافها من الأخطاء والزلل، وقد أنزل الله -عز وجل- في كتابه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨].

ولو شاء أنزل في ذلك جدالا وحجاجا، ولكنه أبى ذلك ونهاهم، فقال تعالى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ [النِّساء: ١٤٠].

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ﴾ [آل عمران: ٢٠]، ولم يقل: وحاجهم"(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضا محذرا من خطر علم الكلام: "العلم بالكلام يدعو إلى الزندقة"(٢).

وقال أيضا في ذلك: "لا تطلبن ثلاثا بثلاث: لا تطلبن الدين بالخصومات، فإنه لم يمعن فيه أحد إلا قيل زنديق، ولا تطلب المال بالكيمياء، فإنه لم يمعن فيه أحد إلا أفلس، ولا تطلب الحديث بكثرة الرواية حتى تأتي بما لا يعرف فيقال كذاب"(٣).

وفي رواية أخرى قال: "من طلب الدين بالكلام تزندق . . . "(٤).

وقال كذلك: "المعرفة في الكلام هو الجهل"(٥).

---

(١) فضائل أبي حنيفة وأصحابه لابن العوام ص ٨٨.
(٢) الإبانة الكبرى ص ٥٨٣.
(٣) الحجة في بيان المحجة ص ٢٣.
(٤) المرجع السابق، والإبانة الكبرى لابن بطة ص ٥٣٧-٥٣٨.
(٥) المرجع السابق ص ٢٣.

وقال محمد بن الحسن الشيباني: "كان أبو حنيفة يحثنا على الفقه، وينهانا عن الكلام"[١].

وقد ذكر العلامة ابن أبي العز في شرحه على العقيدة الطحاوية أن "السلف لم يكرهوا علم الكلام لمجرد كونه اصطلاحا جديدا على معان صحيحة، كالاصطلاح على ألفاظ العلوم الصحيحة، ولا كرهوا أيضا الدلالة على الحق والمحاجة لأهل الباطل، بل كرهوه لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق.

ومن ذلك مخالفتها للكتاب والسنة وما فيه من علوم صحيحة، فقد وعروا الطريق إلى تحصيلها، وأطالوا الكلام في إثباتها مع قلة نفعها، فهي لحم جمل غث على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقى.

وأحسن ما عندهم فهو في القرآن أصح تقريرا وأحسن تفسيرا فليس عندهم إلا التكلف والتطويل والتعقيد . . . فهم يزعمون أنهم يدفعون بالذي وضعوه الشبهَ والشكوكَ، والفاضل الذي يعلم أن الشبه والشكوك زادت بذلك.

ومن المحال أن لا يحصل الشفاء والهدى والعلم واليقين من كتاب الله وكلام رسوله، ويحصل من كلام هؤلاء المتحيرين!

بل الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقله، ويعرف برهانه ودليله العقلي والخبري السمعي . . . "[٢].

---

(١) ذم الكلام ق ١٩٦.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٦٤.

وقد ذكر ابن أبي العز رحمه الله اعترافات علماء الكلام -كالرازي والغزالي والشهرستاني وأبي المعالي الجويني- بخطورة هذا العلم، وأنه يصد عن طريق الحق، ويوقع في متاحات الحيرة والشك، والخزي والضلال، مما يدل على خطورة هذا العلم وبشاعته[١].

---

(١) انظر شرح الطحاوية ١/٢٦٨ وما بعدها.
ومن الأمثلة على شك المتكلمين وحيرتهم وشدة اضطرابهم، ما قاله الرازي:

نهاية إقدام العقول عقال　　　وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا　　　وغاية دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا　　　سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

ويقول الشهرستاني:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها　　　وسيّرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعا كف حائر　　　على ذقنه أو قارعا سن نادم

لذا قال ابن عقيل في وصف حال المتكلمين وشدة حيرتهم:
"قد أفضى الكلام بأهله إلى الشكوك وكثير منهم إلى الإلحاد، تشم رائحة الإلحاد من فلتات المتكلمين، وأصل ذلك أنهم ما قنعوا بما قنعت به الشرائع..."
وهذا ما وصفهم به القرطبي حيث قال:
"وقد أفضى الكلام بكثير من أهله وببعضهم إلى الإلحاد وببعضهم إلى التهاون بوظائف العبادات وسبب ذلك إعراضهم عن نصوص الشارع وتطلبهم حقائق الأمور من غيره...".
انظر: كتاب نهاية الإقدام ص٣ والحموية ص٩١ وكتاب تلبيس إبليس ص٩٣.

❑ خاتمة موجزة ❑

وهكذا يتضح أن الإمام أبا حنيفة وصاحبيه كانوا على طريقة السلف في الاعتقاد، وأنهم متبعون للآثار، ومجانبون للمحدثات من الكلام وغيره، وهكذا كل من مشى على طريقهم ممن انتسب إليهم كالطحاوي وابن أبي العز وغيرهم.

وهذه الأقوال الواضحة الجلية كالشمس في رابعة النهار حجج واضحة وبراهين ساطعة على من انتسب إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله ولكنه خالفه في أعظم شيء وأشرف علم وهو العقيدة، وكفى بذلك حجة عليهم.

وأخيراً فإن الإمام أبا حنيفة رحمه الله من أكابر العلماء الذين قرروا مذهب أهل السنة والجماعة، وقد جعل الله له لسان صدق يترحم عليه، ويترضى عنه، فرحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته، ورفع منزلته مع أكابر العلماء والصالحين من هذه الأمة.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

المقدمة ٥
ترجمة موجزة للإمام أبي حنيفة ٩
اسمه ونسبه ١١
مولده ونشأته ١٢
صفاته الخَلقية والخُلقية ١٤
رفضه للقضاء ١٥
ثناء العلماء عليه ١٦
ثانياً: أسباب انتشار المذهب الحنفي: ١٩
ثالثاً: وقفاتٌ: ٢٥
الوقفة الأولى: حول التعريف بأهل السنة ٢٨
الوقفة الثانية: أصول أبي حنيفة العقدية هي نفسها ما كان عليه الصحابة
والتابعون ٣٠
الوقفة الثالثة: مدى التزام الحنفية بعقيدة الإمام أبي حنيفة في
أصول الدين ٣٣
أقسام الحنفية ٣٤
أولا الحنفية الكاملة: ٣٥
ثانيا الحنفية من المعتزلة: ٤٥

ثالثا الحنفية من الشيعة: ٥٠
رابعا الحنفية من الزيدية: ٥٠
خامسا الحنفية من المرجئة: ٥١
الوقفة الرابعة: وهي وجوب الأخذ بمذهب الإمام أبي حنيفة في أصول الدين ٥٧
الوقفة الخامسة: وهي تقرير أن أبا حنيفة رحمه الله لا يخالف الأئمة الثلاثة في أصول الدين بل يوافقهم ٥٩
أصول مذهب أهل السنة والجماعة من خلال تقريرات الحنفية ٦١
الأصل الأول: كون الكتاب والسنة هما مصدر التلقي، وأصل الاستدلال ٦٣
الأصل الثاني: تقرير مسائل أصول الإيمان ٧٠
أولا: الإيمان بالله تعالى ٧١
أقسام التوحيد ٧٢
القسم الأول: توحيد الألوهية ٧٣
ذكر نماذج من مؤلفات الحنفية للدلالة على عظيم عنايتهم بتوحيد الألوهية: ٧٤
نماذج من أقوال علماء الحنفية في تقرير توحيد الألوهية والتحذير من الشرك ووسائله ٧٦
استفحال فتنة الشرك والجهالة في الناس: ٨٥
مظاهر الشرك وأشكاله المتنوعة: ٨٦
حقيقة شرك أهل الجاهلية وضلالهم: ٨٨
خلال الشرك وأعماله ٨٨

العلم المحيط الشامل من خصائص الله تعالى: ٩٠
التصرف المطلق من خصائص الله تعالى: ٩١
أعمال العبادة وشعائرها، خاصة بالله تعالى: ٩٢
علامات التعظيم الدالة على العبودية والاستكانة خاصة بالله تعالى: ٩٤
القسم الثاني من أنواع التوحيد: توحيد الربوبية ٩٨
القسم الثالث من أنواع التوحيد: توحيد الأسماء والصفات ١٠٠
الإيمان بالملائكة ١٠١
الإيمان بالكتب ١٠٤
الإيمان بالأنبياء والمرسلين ١٠٥
التحقيق في مسألة عصمة الأنبياء ١٠٦
الإيمان بالبعث بعد الموت وأمور الآخرة ١٠٧
الإيمان بالقدر ١١١
مراتب القدر ١١٢
المرتبة الأولى: الإيمان بعلم الله المحيط بكل شيء ١١٢
المرتبة الثانية: الإيمان بأن الله كتب كل ما هو كائن في اللوح المحفوظ ١١٤
المرتبة الثالثة: وهي الإيمان بمشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة ١١٥
مسألة: كيف يخلق الله الشر ثم يعاقب عليه؟ ١١٦
التفريق بين إرادة الله الكونية(المشيئة)، وإرادته الشرعية ١١٨
المرتبة الرابعة: وهي الإيمان بأن الله خالق السموات والأرضين
وما بينهما ١٢٠
خلق أفعال العباد ١٢١
النهي عن الخوض في القدر ١٢٢

الاحتجاج بالقدر ١٢٤
الأصل الثالث: إثبات الصفات الإلهية الواردة في الكتاب والسنة ١٢٩
القواعد التي يرتكز عليها اعتقاد أهل السنة في توحيد الأسماء والصفات ١٣٠
ما الواجب في باب الأسماء والصفات؟ ١٣٢
الأصل الرابع: محبة أصحاب النبي ﷺ وآل بيته، ١٣٥
النصوص من الكتاب والسنة على عدالة الصحابة وفضلهم ١٣٥
تحريم تنقيص الصحابة أو سبّهم أو الخوض فيما شجر بينهم ١٤٠
فضل الصحابة والمفاضلة بينهم ١٤٢
اعتقاد أهل السنة في آل البيت ١٤٥
الأصل الخامس: عدم تكفير المسلم بالذنوب والتحذير من الخروج على ولاة الأمور ١٤٩
المحور الأول: عدم تكفير المسلم بالذنوب ١٤٩
الأدلة على عدم التكفير بالذنوب ما عدا الكفر والشرك ١٥٠
المحور الثاني: طاعة ولي الأمر المسلم وعدم الخروج عليه ١٥٣
جواز الصلاة خلف وعلى من قال لا إله إلا الله ١٥٥
الدعاء للسطان بالصلاح والتوفيق ١٥٦
الأصل السادس: النهي عن الخصومات في الدين، والتحذير من علم الكلام ١٥٧
أقوال أبي حنيفة وأصحابه في التحذير من علم الكلام ١٥٨
نماذج من اعترافات المتكلمين الدالة على حيرتهم وشدة اضطرابهم ... ١٦٨
خاتمة موجزة ١٦٣
فهرس الموضوعات ١٦٥